

النُّخْبَةُ الشَّافِيَّةُ عَلَى قَوَاعِدِ اللَّامِيَّةِ

لشيخ مشايخ الرباط في عصره: إبراهيم بن محمد بن عبد القادر التَّادَلِيَّ الرَّبَّاطِيَّ المتوفى سنة ١٣١١هـ
من أوَّل الكتاب إلى نهاية فصل في بيان ما يعرضُ لحركة العين المتقدِّمة من نقلٍ وحذفٍ دراسة وتحقيقاً
د. إبراهيم غازي مناوور الحربي

الأستاذ المشارك في كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة طيبة، المملكة العربية السعودية
bas1436el@gmail.com

تاريخ قبول البحث: ٢٠٢٥/٤/٨ م

تاريخ تسلم البحث: ٢٠٢٥/٣/١٨ م

المُلخَص:

تُعد لامية الأفعال لابن مالك من أفضل ما نُظِم في علم الصرف؛ لذلك تسابق العلماء على شرحها، وفك ما استغلق منها، ومن الشروح التي وقع نظري عليها شرح إبراهيم بن محمد التَّادَلِيَّ شيخ مشايخ الرباط في عصره، وهذا الكتاب شرحٌ لأبيات اللامية مع بيان بعض معانيها، وقد أكثر مؤلفه من التمثيل لما ورد فيها من صيغ الأفعال، وأعرها إعراباً وافياً؛ وذكر تنبيهات قيِّمة؛ ولهذا عزمت على تحقيق جزء من هذا الكتاب، وهو من بداية شرحه إلى نهاية فصل: في بيان ما يعرضُ لحركة العين المتقدِّمة من نقلٍ وحذفٍ دراسة وتحقيقاً، ويقع في سبع عشرة لوحة تقريباً.

وقد احتوى البحث على مقدمة فيها بيان أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، والمنهج المتَّبَع في البحث، ثم تمهيد جاء فيه التعريف بلامية الأفعال، وأبرز شروحاتها، ثم قسمين:
القسم الأول: الدِّراسة، (الشيخ إبراهيم بن محمد بن عبد القادر التَّادَلِيَّ الرَّبَّاطِيَّ، وكتابه النخبة الشافية)، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: الشيخ إبراهيم بن محمد بن عبد القادر التَّادَلِيَّ الرَّبَّاطِيَّ، حيلته وآثاره، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: اسمه، ونسبه.

المطلب الثاني: مولده، ونشأته، ووفاته.

المطلب الثالث: آثاره العلمية.

المبحث الثاني: كتاب (النخبة الشافية على قواعد اللامية)، وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: تحقيق عنوان الكتاب.

المطلب الثاني: توثيق نسبه إلى مؤلفه.

المطلب الثالث: منهج المؤلف في الكتاب.

المطلب الرابع: مصادره.

المطلب الخامس: وصف النسخ الخطية ونماذج منها.

القسم الثاني: النصّ المحقق:

من بداية الكتاب إلى نهاية "فصل في بيان ما يعرض لحركة العين المتقدمة من نقل وحذف"،

ويتكوّن هذا القسم من (١٧) لوحة.

الكلمات المفتاحية: النخبة الشافية، قواعد اللامية، شرح، تحقيق، دراسة.

A Study and Investigation of the Book “Al-Nukhbah Al-Shāfiyah ‘alā Qawā'id Al-Lāmīyah” Authored by: the Great Scholar of Rabat in his Time: Ibrāhīm ibn Muḥammad ibn ‘Abd Al-Qādir Al-Tādilī Al-Rabāṭī (died in the year of 1311 AH) from the Beginning of the Book to the End of the Chapter: on Explaining the Changes that Occur to the Movement of the Forwarded Letter “‘Ain”, in terms of Transfer and Omission

Dr. Ibrahim Ghazi Manawir Al-Harbi

Associate Professor, College of Arts and Humanities, Taibah University
Saudi Arabia

bas1436el@gmail.com

Date of Receiving the Research: 18/3/2025 Research Acceptance Date: 8/4/2025

Abstract:

The book “Lāmiyat Al-Af’āl” authored by Ibn Malik is considered one of the best poems ever written in the science of morphology. Thus, scholars competed to explain it and comment on it. Among the explanations that caught my attention was the explanation of Ibrahim bin Muhammad Al-Taddili, the great scholar of Rabat in his time. His book is an explanation of the verses of “Al-Lamiya” with an illumination of some of its meanings. The author expanded on providing many examples of the verb forms mentioned in it, parsing them at length, in addition to mentioning valuable notes. For this reason, I decided to investigate part of this book, which starts from the beginning of the book to the end of the Chapter on Explaining what happens to the movement of the Forwarded letter (Al-‘Ain) in Terms of Transfer and Omission”. This part consists of almost (17) sheets.

The research included an introduction explaining the importance of the topic, the reasons for choosing it, and the approach adopted in the investigation, followed by a preface introducing the book Lāmiyat Al-Af’āl and its most prominent explanations, then two sections:

Section One: *The Study: Sheikh Ibrahim bin Muhammad bin ‘Abd Al-Qadir Al-Ribāṭī, and his book “Al-Nukhbah Al-Shāfiyah”. It includes two chapters:*

The first chapter: Sheikh Ibrahim bin Muhammad bin ‘Abd Al-Qadir Al-Ribāṭī: his life and works, and it includes three subsections:

First subsection: his name and lineage.

Second subsection: his birth, upbringing and death.

Third subsection: his academic works.

The second chapter: his book “Al-Nukhbah Al-Shāfiyah ‘alā Qawā'id Al-Lāmiyah”. It includes five subsections:

First subsection: verification of the book's title.

Second subsection: verification of its attribution to the author.

Third subsection: the author's approach in the book.

Fourth subsection: his sources.

Fifth subsection: description of the handwritten copies and samples from the manuscript.

Section Two: *The verified text, which starts from the beginning of the book to the end of the chapter on "Explaining What Happens to the Movement of the Forwarded Letter (Al-'Ain) in Terms of Transfer and Omission", consisting of (17) sheets.*

Keywords: *Al-Nukhbah Al-Shāfiyah, Qawā'id Al-Lāmiyah, explanation, verification, study.*

المقدمة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، سيدنا ونبينا محمد بن عبد الله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم، وبعد:

ففي أثناء زيارتي لمكتبة المسجد النبوي الشريف، وقع نظري على مخطوط النخبة الشافعية على قواعد اللامية للشيخ إبراهيم بن محمد التَّادَلِيّ شيخ مشايخ الرباط في عصره، وتأكدت أولاً أن هذا المخطوط لم يُحَقَّقْ، وبعد فحص المخطوط بحثتُ في فهارس المخطوطات في المكتبات لعلّي أظفر بنسخة أخرى، وقد وفقني الله تعالى للحصول على نسخة جيدة في مكتبة الملك عبد العزيز العامة في الرياض، وتاريخ نسخها أقدم من سابقتها؛ لذلك قررت أن أجعلها أصلاً.

أهمية الموضوع:

تعدُّ لامية الأفعال لابن مالك من أهم المنظومات التي أُلِّفَتْ في علم الصرف، فقد تسابق العلماء قديماً وحديثاً على شرحها، وإعرابها، وهذا الكتاب هو أحد شروح هذه اللامية، ومع أنَّ هذا الكتاب من الكتب المتأخرة حيث أُلِّفَ في القرن الثالث عشر - إلا أنَّ مؤلفه الشيخ إبراهيم التَّادَلِيّ من أشهر علماء عصره، وقد بذل فيه جهداً كبيراً حيث شرح اللامية، وبيَّن ألفاظها، وأعرابها إعراباً وافياً.

أسباب اختياره:

١. مكانة لامية الأفعال عند العلماء المتأخرين والمتقدمين.
٢. شهرة شارح اللامية الشيخ إبراهيم بن محمد التَّادَلِيّ حيث يعدُّ من أبرز علماء عصره.
٣. تميَّز هذا الشرح ببيان معاني اللامية، وإعراب مفرداتها إعراباً وافياً.
٤. وضوح شخصية شارح اللامية في هذا الكتاب، فقد رجَّح بعض الآراء بقوله: "والأولى"، وذكر تنبيهات قيِّمة.

٥. الرغبة في إحياء التراث، واكتساب الدربة في مجال التحقيق.

٦. أنَّ هذا الكتاب لا يزال مخطوطاً.

المنهج المتَّبَع في التحقيق:

١. المقارنة بين نسختي المخطوط، وإثبات الخلاف في الحاشية.
٢. ضبط الكلمات التي تحتاج إلى ذلك.
٣. تخريج الشواهد.
٤. أكملت أبيات اللامية الناقصة وجعلتها بين معقوفين مع الإشارة إلى البيت في الحاشية.

٥. وثقت الأقوال والإحالات إلى قائلها قدر المستطاع.
٦. تخريج المسائل الصرفية وغيرها في الحاشية.
٧. الترجمة للأعلام المغمورين.
٨. وضع السقط في النص بين معقوفين مع الإشارة إلى ذلك في الحاشية.
٩. الإحالة إلى المعاجم اللغوية لبيان معاني المفردات.
١٠. إلحاق البحث بقائمة للمصادر والمراجع.
١١. كتابة الآيات القرآنية بالرسم العثماني، وتخريجها.
١٢. وضع خط مائل هكذا / للدلالة على بداية اللوحة.
١٣. تخريج الأحاديث من كتب الأحاديث المعتمدة.
١٤. الالتزام بقواعد الإملاء وعلامات الترقيم.
١٥. وضع فهرس المصادر والمراجع في آخر البحث.

خطة البحث:

اقتضت طبيعة البحث أن يتكوّن من مقدّمة، وتمهيد، وقسمين، وخاتمة، ثم فهرس فنية. المقدّمة: وفيها أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وخطة البحث، والمنهج المتّبع فيه. التمهيد: ويشتمل على التعريف بلامية الأفعال، وأبرز شروحاتها. القسم الأول: الدّراسة، (الشيخ إبراهيم بن محمد بن عبد القادر التّادلي الرّباطي، وكتابه النخبة الشافعية)، وفيه مبحثان: المبحث الأول: الشيخ إبراهيم بن محمد بن عبد القادر التّادلي الرّباطي، حياته وآثاره، وفيه ثلاثة مطالب: المطلب الأول: اسمه، ونسبه. المطلب الثاني: مولده، ونشأته، ووفاته. المطلب الثالث: آثاره العلمية. المبحث الثاني: كتاب (النخبة الشافعية على قواعد اللامية)، وفيه خمسة مطالب: المطلب الأول: تحقيق عنوان الكتاب. المطلب الثاني: توثيق نسبته إلى مؤلفه. المطلب الثالث: منهج المؤلّف في الكتاب. المطلب الرابع: مصادر.

المطلب الخامس: وصف النسخ الخطية ونماذج منها.

القسم الثاني: النصّ المحقّق:

من بداية الكتاب إلى نهاية "فصل في بيان ما يعرض لحركة العين المتقدمة من نقل وحذف"،
ويقع هذا الجزء في (١٧) لوحة.

التمهيد: التعريف بلامية الأفعال، وشروحها

لامية الأفعال: هي منظومة صرفية نظمها ابن مالك -رحمه الله تعالى- على رويّ اللام، وعدد أبياتها مئة وأربعة عشر- بيتاً من البحر البسيط، أمّا إضافة الأفعال لها فعلى التغليب وليس الاختصاص.

أبوابها: اشتملت اللامية على عدة أبواب وهي كما يلي: (١)

الأول: باب أبنية الفعل المجرد وتصاريفه، وفيه فصل في اتصال تاء الضمير أو نونه.

الثاني: باب أبنية الفعل المزيد فيه، وفيه فصل في الفعل المضارع، وفصل في فعل ما لم يُسم فاعله، وفصل في فعل الأمر.

الثالث: باب أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين.

الرابع: باب أبنية المصادر، وفيه فصل يتضمن أبنية مصادر ما زاد على ثلاثة أحرف.

الخامس: باب المَفْعَل، والمَفْعِل، ومعانيهما، وفيه فصل في بناء "المَفْعَلَة"، وفصل في اسم الآلة، ثم خاتمة.

شروحها: للامية الأفعال شروح كثيرة، وهذا يدل على مكانة هذه اللامية عند العلماء، ومن أهم شروحها ما يلي: (٢)

١. شرح ابن الناظم: واسمه: زبدة الأقوال في شرح لامية الأفعال، ويعدُّ من أهم شروح اللامية على الرغم من صغر حجمه، وقد طُبِع الكتاب عدة مرات منها:

- طبعة مصطفى البابي الحلبي عام ١٣٦٧م
- طبعة دار ابن قتيبة ببيروت بتحقيق: محمد أديب عبد الواحد عام ١٤١١هـ.
- طبعة المكتبة التعاونية بدمشق بتحقيق الدكتور: ناصر حسين علي عام ١٤١٢هـ.

٢. شرح محمد بن يحيى الباهلي البجائي المتوفى سنة ٧٤٤هـ: وقد حقَّقه الطالب: عيسى العزري، وقد نال بذلك درجة الماجستير من قسم اللغة العربية في كلية الآداب واللغات والفنون من جامعة وهران في الجمهورية الجزائرية عام ٢٠٠٧هـ.

(١) ابن مالك، "لامية الأفعال". تحقيق الشيخ: عبد المحسن القاسم، (ط ١، ١٤٤٢هـ)، ص ٤٠.

(٢) بروكلمان، "تاريخ الأدب العربي" (ط ٥، القاهرة)، ٥: ٢٩٢، ومحمد بن يحيى البجائي، "شرح لامية الأفعال". تحقيق: عيسى العزري، رسالة ماجستير، جامعة وهران، ٢٠٠٧م) ص ١٦-١٧.

٣. شرح محمد بن دهقان النسفي المتوفى سنة ٨١٨هـ: ويوجد من هذا الشرح نسخة في الأصفية برقم: (٢/ ٨٩٢/ ٨) (٣)
٤. شرح محمد بن عبد الدائم البرماوي المتوفى سنة ٨٣١هـ: ولهذا المخطوط عدة نسخ منها نسخة في المكتبة الأزهرية برقم: (٢٠٣)، والثانية في ليدن برقم: (١٩٧)، والثالثة في الأسكوريال برقم: (٢/ ١٤٤) (٤)
٥. شرح محمد بن عباس التلمساني المتوفى سنة ٨٧١هـ: وهي رسالة علمية مُحَقَّقة بقسم اللغة العربية في جامعة وهران. (٥)
٦. شرح جمال الدين محمد بن عمر الحضرمي المشهور ببقرق اليمني، وله عليها شرحان: كبير، وصغير، ويسمى الشرح الكبير بفتح الألفال بشرح لامية الأفعال، أمّا الشرح الصغير فهو مختصر من الشرح الكبير، وقد طُبِعَ فتح الألفال عدة مرات منها:
 - طُبِعَ عام ١٩٥٠م في القاهرة تحت إشراف لجنة علمية برئاسة الشيخ أحمد أسعد علي.
 - طبعة مصطفى البابي الحلبي عام ١٩٥٤م.
 - طبعة كلية الآداب بجامعة الكويت عام ١٤١٤هـ بتحقيق الدكتور: مصطفى النحاس.
٧. شرح عبد الكريم بن محمد الفكّون المتوفى سنة ١٠٧٣هـ: ولهذا المخطوط نسخة في المكتبة الوطنية بتونس كما ذكر محقق شرح ابن الناظم دون أن يذكر رقمها. (٦)
٨. شرح يعقوب بن سعيد المكلاقي: وله عدة نسخ منها في مكتبة القرويين بتونس برقم: (٤٢/ أ)، ونسخة في الأسكوريال برقم: (٤/ ١٦) ونسخة في المتحف البريطاني برقم: (٢/ ٥٤٨) (٧)
٩. شرح محمد بن محمد بن سعيد الطنجي: وله نسخة في مكتبة الجزائر. (٨)

(٣) بروكلمان، "تاريخ الأدب العربي" (ط ٥، القاهرة)، ٥: ٢٩٢.

(٤) المرجع السابق، ٥: ٢٩٢.

(٥) محمد بن يحيى البجائي، "شرح لامية الأفعال". قسم الدراسة. ص ١٦.

(٦) ابن الناظم، "شرح لامية الأفعال"، ص ٢٩.

(٧) بروكلمان، "تاريخ الأدب العربي" (ط ٥، القاهرة)، ٥: ٢٩٢.

(٨) المرجع السابق، ٥: ٢٩٢.

١٠. شرح أمد بن محمد الدلاني المغربي المتوفى سنة ١٢٨هـ. (٩)
١١. شرح أبي العباس الولايلي المغربي، ولهذا نسخة في الأسكوريال. (١٠)
١٢. شرح محمد بن عبد السلام بن محمد الفاسي المتوفى سنة ١٢١٤هـ: ويُعدّ هذا الشرح من الشروح الكبيرة، وقد طُبِعَ طبعة حجرية، وتوجد منه نسخة خطّية في الرباط رقم: (٩٣٨د) ورقم عام: (١٦٥٦). (١١)
١٣. شرح حمد بن محمد الصعيدي المالكي، المتوفى سنة ١٢٥٠هـ تقريباً، وقد حقّقه الدكتور إبراهيم البعيمي، ونشر في مجلة الجامعة الإسلامية عام ١٤١٧هـ.
١٤. شرح إبراهيم التّادليّ، المتوفى سنة ١٣١١هـ، والمسمّى بالنخبة الشافعية على قواعد اللامية، وهو موضوع الدراسة والتحقيق.
١٥. شرح محمد بن يوسف بن عيسى أطفيش المتوفى سنة ١٣٣٢هـ. (١٢)

المبحث الأول: الشيخ إبراهيم بن محمد بن عبد القادر التّادليّ الرّباطي، حياته وآثاره (١٣)

المطلب الأول: اسمه، ونسبه، ولقبه:

هو إبراهيم بن محمد بن عبد القادر الحسني الطالبي، أبو إسحاق التّادليّ -نسبة إلى تاذلة وهي من جبال البربر بالمغرب (١٤)- وهو شيخ مشايخ الرباط، في عصره. (١٥)

(٩) بروكلمان، "تاريخ الأدب العربي" (ط ٥، القاهرة)، ٥: ٢٩٢.

(١٠) المرجع السابق، ٥: ٢٩٢.

(١١) الزركلي، "الأعلام"، ٦/ ٢٠٦.

(١٢) محمد بن يحيى البجائي، "شرح لامية الأفعال". قسم الدراسة. ص ١٦.

(١٣) عمر رضا كحالة، "معجم المؤلفين"، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ومكتبة المثنى ١/ ٦٦، وعبد السلام عبد القادر ابن سودة، "إتحاف المطالع بوفيات القرن الثالث عشر - والرابع عشر"، تحقيق: محمد حجي، (ط ١)، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤١٧هـ / ١/ ٢٢٣، والأعلام ١/ ٧١، وعادل نويهض، "معجم المفسرين من صدر الإسلام وحتى العصر الحاضر"، (ط ٣)، بيروت: مؤسسة نويهض الثقافية، ١٤٠٩هـ / ٢/ ٧٥٦.

(١٤) ياقوت الحموي، "معجم البلدان"، بيروت: دار صادر ٢/ ٥.

(١٥) الأعلام ١/ ٧١.

المطلب الثاني: مولده، ونشأته، ووفاته:

ولد الشيخ إبراهيم النَّادِلِيّ في مدينة الرباط في المغرب سنة ١٢٤٢ هـ وقرأ بمدينة الرباط، وفاس، ومكناس، ومكث بفاس لمدة تزيد عن خمسة عشر عامًا، ورحل مرتين إلى المشرق، وجاور الحرمين الشريفين، ثم رجع إلى إسبانيا التي قرأ فيها بعض العلوم الحديثة، وعكف على التدريس في مدينة الرباط مسقط رأسه أكثر من ثلاثين سنة. ويُعدُّ النَّادِلِيّ شيخ مشايخ الرباط في عصره، وهو من كبار فقهاء المالكية، وعالم بالتفسير. وتوفي رحمه الله تعالى بفاس سنة ١٣١١ هـ، ودُفن بداره التي يسكنها. (١٦)

المطلب الثالث: آثاره العلمية:

ذكرت بعض كتب التراجم أنه صنّف أكثر من مئة وعشرين مُصنّفًا أكثرها لم يتم، وأكثرها رسائل، واختصارات، وشروح، وحواشٍ، وأكثرها لا يزال مخطوطًا، حيث لم أقع على أيّ مطبوع منها، وقد ذكرها الزركلي (١٧) ومنها:

١. شرح لامية الأفعال لابن مالك، وهو ما نحن بصددده.
٢. تفسير اللغات: وهو تفسير للغة الفرس، والترك، والبربر وغيرهم.
٣. حساب الفرائض، والتركات: وهي رسالة في الرباط.
٤. تحفة الأجباب بأعمال الحساب: مخطوط في خزانة الرباط.
٥. قواعد علم اللغة. (١٨)
٦. الرياح على اصطلاح البحرية.
٧. إصابة الغرض في تدبير الصحة والمرض.
٨. كافي الراوي عن الأزهري والكفراوي: مخطوط في الرباط برقم: (٢٩٠٦ ك)
٩. علم الدول: كملوك العباسيين، والأمويين، وبنو عثمان وغيرهم.
١٠. زينة النحر بعلوم البحر: مخطوط في خزانة الرباط برقم: (١٧٤٧ د)
١١. شرح إيساغوجي في المنطق: مخطوط في خزانة الرباط برقم: (١٦٢٠ د).

(١٦) إتخاف المطالع بوفيات القرن الثالث عشر والرابع عشر ٢٢٣/١.

(١٧) الأعلام ٧١/١

(١٨) الأعلام، ٧١/١

١٢. رفع الحجاب عن مطالب التوقيت بالحساب: مخطوط في المكتبة الأزهرية. (١٩)

المبحث الثاني: كتاب (النخبة الشافعية على قواعد اللامية)

وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: تحقيق عنوان الكتاب:

عنوانه: النخبة الشافعية على قواعد اللامية، وهو المكتوب على نسختي التحقيق، وكما صرح به المؤلف فقال: "وسميته: النخبة الشافعية على قواعد اللامية".

المطلب الثاني: توثيق نسبته إلى مؤلفه:

ليس هناك شك في نسبة الكتاب للمؤلف، فقد ذكر اسمه في بداية الكتاب فقال: "قال الشيخ الإمام العالم العلامة المشارك الفهامة، إمام المحققين، وخاتمة المدققين، أبو إسحاق سيد إبراهيم بن محمد بن عبد الله التادلي، أجزل الله أجره يوم الجزاء والشكور"، وكذلك ذكرت كتب التراجم التي ترجمت للشيخ هذا الكتاب ضمن مؤلفاته، ومنهم الزركلي في الأعلام (٢٠).

المطلب الثالث: منهج المؤلف في الكتاب:

طريقته في الشرح:

اعتمد المؤلف طريقة معظم الشراح، وذلك بذكر بيت اللامية، أو جزء منه، ثم يقوم بشرحه شرحاً وافياً، ويبين مُراد الناظم من مفرداته، مع بيان المفردات التي تحتاج إلى توضيح، وبيان حركاتها، ويذكر آراء الصرفيين في بعض المسائل، ثم يختم شرح البيت أو الأبيات بإعراب مفصل شامل لكل مفرداته، ويذكر بعض التنبيهات في كثير من الأحيان.

وقد امتاز هذا الكتاب عن بقية شروح اللامية بما يلي:

١. بيان معاني مفردات اللامية.
٢. كثرة التمثيل لما ورد فيها من الصيغ.
٣. إعراب اللامية إعراباً مفصلاً.

(١٩) المرجع سابق. ٧١ / ١

(٢٠) الأعلام ٧١ / ١

٤. ذكر تنبيهات قيّمة في بعض الأحيان بعد شرح بيت اللامية.

الأصول النحوية التي اعتمد عليها:

أ. السماع:

ويدخل فيه الاستشهاد بالقرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب شعره ونثره، ومن المعلوم أنّ شواهد الصرف في مجملها قليلة، وقد استشهد الشيخ التّادلي ببعض الآيات القرآنية في مواضع متعددة، ومن ذلك عندما تحدث عن "باء" العوض وجعل منه قوله تعالى: ﴿ادْخُلُوا الْجَنَّةَ يَمَّا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [سورة النحل: ٣٢]، وكذلك عندما ذكر أنّ البقاء لله وحده فقال: والمعنى: أطلب عوض الله خلفاً منه إذ ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [سورة القصص: ٨٨].

وعند الحديث عن رضوان الله تعالى فقال: قال تعالى: ﴿وَرِضْوَانٌ مِّنَ اللَّهِ أَكْبَرُ﴾ [سورة التوبة: ٧٢]. وعند ذكر الصلاة بعد البسملة في مقدمة اللامية فقال: أتى بـ "الصلاة" بعد البسملة والحمدلة؛ أداءً لبعض حق الواسطة العظمى لقوله تعالى: ﴿هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَنِ إِلَّا الْإِحْسَنُ﴾ [سورة الرحمن: ٦٠].

وامتثالاً لقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾ [سورة الأحزاب: ٥٦] الآية. وعند الحديث عن "بعد" فقال: "بعد" اسم؛ لدخول حرف الخفض عليه كقوله تعالى: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [سورة الروم: ٤].

وعند بيان المراد بالإنسان والبيان فقال: وذكر المفسرون في قوله تعالى: ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ﴾ ﴿عَلَّمَهُ الْبَيَانَ﴾ [سورة الرحمن: ٣-٤] أنّ المراد بالإنسان آدم، وبالبيان النطق بسبعمائة لغة، أفضلها لغة القرآن.

وعند بيان فضيلة علم الصرف فقال: وأمّا فضيلته فظاهرة من فائدته إذ لا شك أنّ من عرفه أفضل ممن جهله، فانظر إلى حكاية يعقوب بن السكّيت، وكان أعلم الناس باللغة وأحفظها، وقد سأله المازني بحضرة السلطان المتوكل على وزن "نكّتل" من قوله تعالى: ﴿فَأَرْسِلْ مَعَنَا آخَانَا نَكْتَلُ﴾ [سورة يوسف: ٦٣] فقال: وزنه "نفعل" فضحك منه من حضر. من علماء التصريف؛ لأن وزنه "نقتل" لا "نفعل".

وكذلك استشهد بحديثين في مقدمة الكتاب عندما تحدث عن البسملة فقال: ابتداءً كتابه بالبسملة اقتداءً بكتاب الله تعالى وعملاً بقوله صلى الله عليه وسلم: "كل أمرٍ ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أتر". (٢١)

وعند الحديث عن الحمد فقال: أتى بـ "الحمد" بعد البسملة اقتداءً بكتاب الله تعالى أيضاً، وعملاً بقوله صلى الله عليه وسلم: "كل أمرٍ ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد فهو أقطع كما في رواية أبي داود". (٢٢)

أما الشواهد الشعرية فهي قليلة جداً في الصّرف، ولم أقف على شاهد شعري في هذا الجزء، وقد ذكر المؤلف بعض المنظومات الشعرية.

ب. القياس:

اعتمد الشارح في شرحه للامية الأفعال على القياس كثيراً، وقد ذكر أن التصريف مرجعه إلى معرفة بنية اللفظ العربي ومعناه، وطريقهما: القياس والعقل، وأن المشتق يُعرف من القياس التّصريفي، ومعناه المستفاد من بنيته كالفاعلية والماضوية، يُعرف من القياس التصريفي أيضاً، ومعناه المستفاد من مادته يُعرف من النقل.

ومن اعتماده على هذا الأصل قوله عند شرح قول ابن مالك: "افتح موضع الكسر-": وهو عين الماضي في المضارع المبني من "فعل" المكسور سواء كان صحيحاً كـ "رَغِبَ يَرُغِبُ"، أو معتللاً كـ "رَضِيَ يَرْضَى"، أو مهموزاً كـ "أَمِنَ يَأْمَنُ"، وسواء كان الفتح في العين لفظاً كما مرّ، أو تقديرًا كـ "شَلَّ يَشُلُّ" وهذا هو القياس فيهما. (٢٣)

وقال أيضاً: "وأما "فَعَلَ" المضموم فلم يشذ منه شيء، وأما "فَعِلَ" المكسور فشذت منه أفعال بالكسر- في المضارع فتُحَفَظ ولا يُقاس عليها، وهي ضَرْبان: ضَرْب جاء بوجهين وهما: الفتح والكسر، فالفتح على القياس، والكسر على الشذوذ" (٢٤).

(٢١) ينظر ص ٧٠٤ من النص المحقق.

(٢٢) ينظر ص ٧٠٨ من النص المحقق.

(٢٣) ينظر ص ٧٢٧ من النص المحقق.

(٢٤) ينظر ص ٧٢٧ من النص المحقق.

وقال: "المتعدي المكسور العين على ضربين: ضرب جاء بوجه واحد وهو الكسر— على الندور، وضرب جاء بوجهين وهما الكسر والضم، فالكسر على الندور، والضم على القياس" (٢٥).

وقال أيضًا: "سَطَّ الدار: بَعُدَتْ، تَشَطُّ بالكسر، وتَشُطُّ بالضم، واحترز بالدار من شَطَّ في الْحُكْم: جار فيه، فإن مضارعه بالكسر فقط على القياس" (٢٦).

هذه بعض النماذج الكثيرة التي تدل على اعتماد الشارح على هذا الأصل. عنايته بآراء ابن مالك:

اهتم الشيخ التَّادِيَّ بآراء ابن مالك، فقد ذكر كثيرًا من هذه الآراء في شرحه، فنقل عنه من الألفية، والكافية، والتسهيل وشرحه.

ترجيحاته وتنبهاته:

للشيخ إبراهيم التادلي بعض الترجيحات ومنها عند الحديث عن "الرحمن والرحيم"، فذكر الآراء فيها ورجَّح أنَّهما صفتان من "رَحِمَ بعد جعله لازمًا فقال: "فقيل: صفتان مشبَّهتان من "رَحِمَ" بعد جعله لازمًا؛ فيفيدان الثبوت، وقيل: صفتان للمبالغة من "رحم" المتعدي؛ فيفيدان الكثرة، وقيل: هما معًا فيفيدان الثبوت والكثرة معًا وهو الأولى" (٢٧).

وله أيضًا تنبيهات قيمة قلَّما نجدها عند شُراح اللامية، ولعل الشيخ كان متأثرًا بالشيخ الأشموني في شرحه للألفية فاتَّبَعَ طريقته، ومن التنبيهات التي ذكرها في هذا الشرح:

الأول: اصطلاح الصرفيون على أن الحرف الأول الأصلي من حروف الكلمة المتصرفة يُسمَّى فاء الكلمة، والثاني الأصلي منها عين الكلمة، والثالث الأصلي منها فأكثر لام الكلمة، وذلك كـ "ضَرَبَ" فالضاد يسمى فاء الكلمة، والراء عينها، والباء لامها، وإنَّما سَمَّوا الأصول بالفاء والعين واللام؛ لمقابلة الأصول بها عند الوزن، وإنَّما خَصُّوا هذه الأحرف دون غيرها؛ لأن اللفظ المركَّب منها وهو "فَعَلَ" أعم الأفعال معني؛ لأن كل فعل فيه معنى "فَعَلَ"، ولأنه اشتمل على ما يخرج من أوَّل الفم وهو الفاء، وآخره وهو العين، ووسطه وهو اللام. (٢٨)

(٢٥) ينظر ص ٧٣٣ من النص المحقق.

(٢٦) ينظر ص ٧٤٥ من النص المحقق.

(٢٧) ينظر ص ٧٠٧ من النص المحقق.

(٢٨) ينظر ص ٧٢٢ من النص المحقق.

الثاني: هذه الأوزان المذكورة في النَّظْم هي الأصول، وما يعرض لها من التغير لا يُخرجها عن أصلها كـ "نَعَمْ" و "بِئْسَ" و "ليس" و "بَقَى"، وأصلها: نَعَمْ، وبِئْسَ، وَلَيْسَ، وبَقِيَ، كلها من باب "فَعَلَ" المكسور العين فغيروها عن أصلها تخفيفاً. (٢٩)

المطلب الرابع: مصادره:

نقل المؤلف من بعض شروح اللامية كشرح محمد بن يحيى البجائي، وشرح بحرق اليميني دون تصريح بذلك، وأيضاً نقل عن الخلاصة الألفية، والكافية الشافية، والتسهيل وشرحه، وبعض شروح الألفية، ومغني اللبيب، ونقل من المعاجم دون التصريح بها.

المطلب الخامس: وصف النسخ الخطية ونماذج منها:

اعتمدت في تحقيق هذا الكتاب على نسختين خطيتين:

الأولى: في مكتبة الملك عبد العزيز العامة في مدينة الرياض، ورقمها (٩٥) وقد جعلتها أصلاً، ورمزت لها بالرمز (ع).

وتقع هذه النسخة في ست وأربعين لوحة، وفي كل لوحة صحيفتان، رمزت لليمنى منها بالرمز (أ) وبالسرى بالرمز (ب)، وتحتوي الصحيفة الواحدة على خمسة وعشرين سطراً، وفي كل سطر إحدى عشرة كلمة تقريباً.

وكُتِبَت هذه النسخة بخط مغربي جميل، مُيِّزَت أبيات اللامية باللون الأحمر، وهي نسخة كاملة خالية من السقط، وفيها تعليقات على جانبي المخطوط، أما تاريخ نسخها فكتب في نهاية المخطوط وهو في الخامس والعشرين من شهر صفر سنة ١٣٠٠هـ، وكاتبها تلميذ المؤلف واسمه فتح الله بن أبي بكر بن محمد رحمهما الله جميعاً.

الثانية: في مكتبة الحرم النبوي، ورقمها (٤١٥)، ورمزت لها بالرمز (ح).

وتقع في أربعين لوحة، وفي كل لوحة صحيفتان، وتحتوي الصحيفة الواحدة على اثنين وعشرين سطراً، وفي كل سطر أربع عشرة كلمة تقريباً.

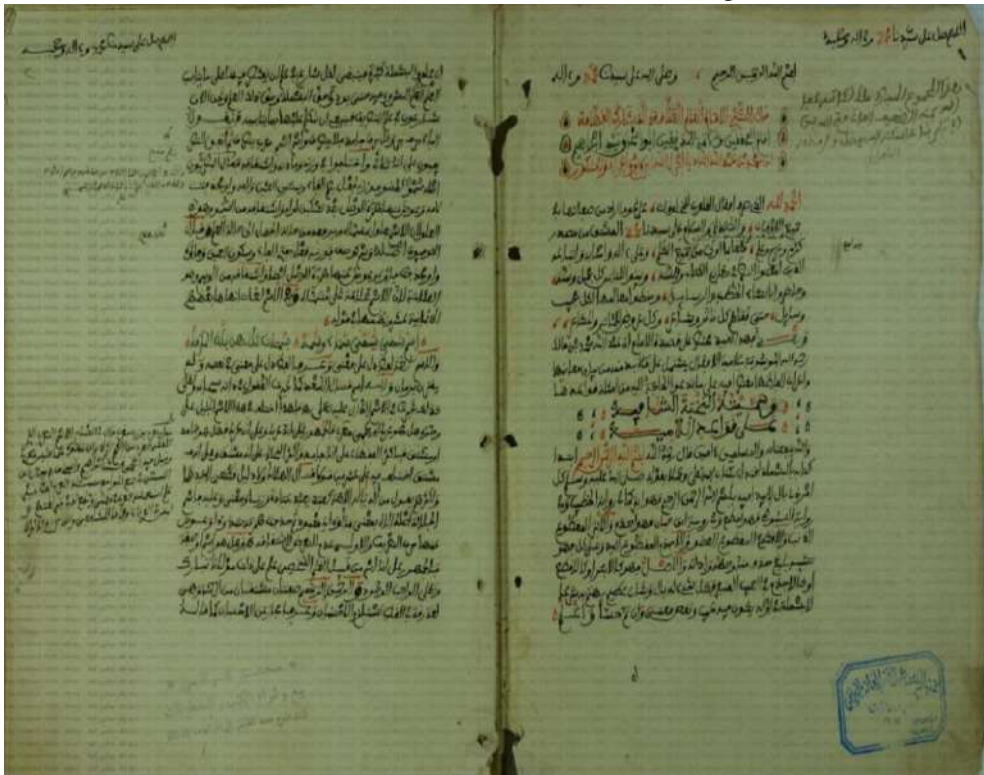
(٢٩) ينظر ص ٧٢٤ من النص المحقق.

وَكُتِبَتْ هَذِهِ النُّسخَةُ بِخَطٍ مَغْرِبِي جَيِّدٍ، وَهِيَ نُسْخَةٌ تَامَةٌ، وَلَكِنْ ظَهَرَ لِي سَقَطٌ لَوْحَةٍ كَامِلَةٌ وَهِيَ اللَّوْحَةُ رَقْمُ: (١٤)، وَكُتِبَتْ اللَّامِيَّةُ بِالْمَدَادِ الْأَحْمَرِ، وَاسْتَعْمَلَ الْمَدَادُ الْأَزْرَقُ أحيانًا، وَعَلَيْهَا بَعْضُ التَّعْلِيقَاتِ وَالتَّصَوِّبَاتِ.

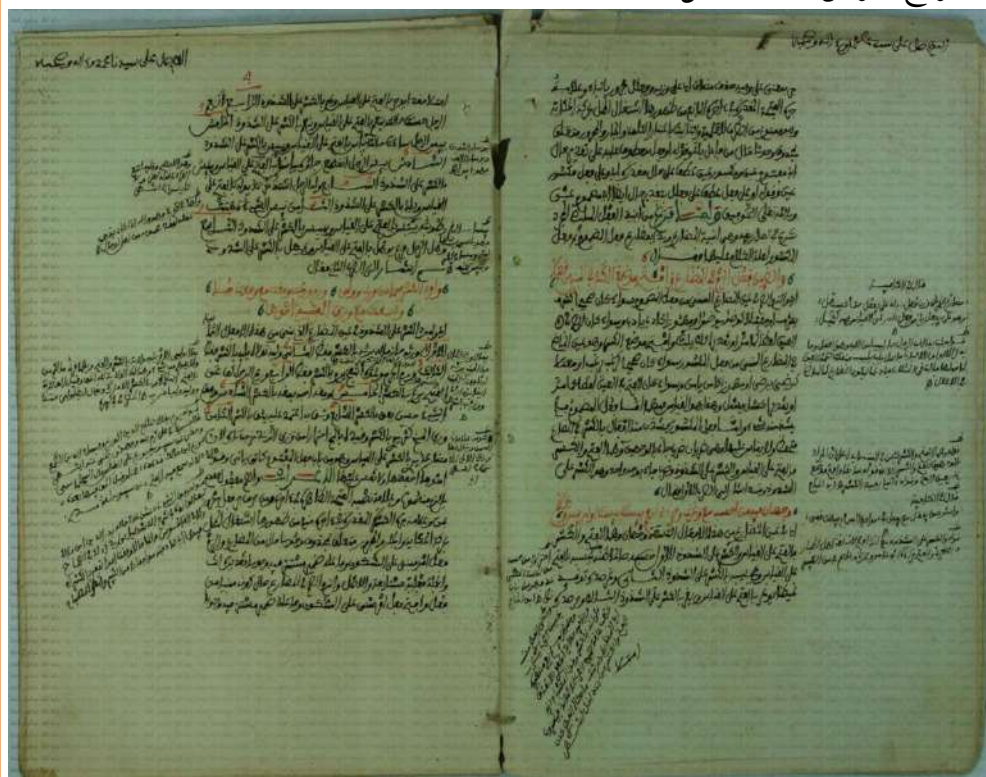
وَهِيَ وَقَفٌ مِنَ الصَّدِيقِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ مُحَمَّدٍ الرَّوْنَدَةِ عَلَى مَكْتَبَةِ الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ. وَتَمَّ الْإِنْتِهَاءُ مِنْ نُسْخَتِهَا سَنَةَ ١٣٢٧ هـ.

نماذج من المخطوط:

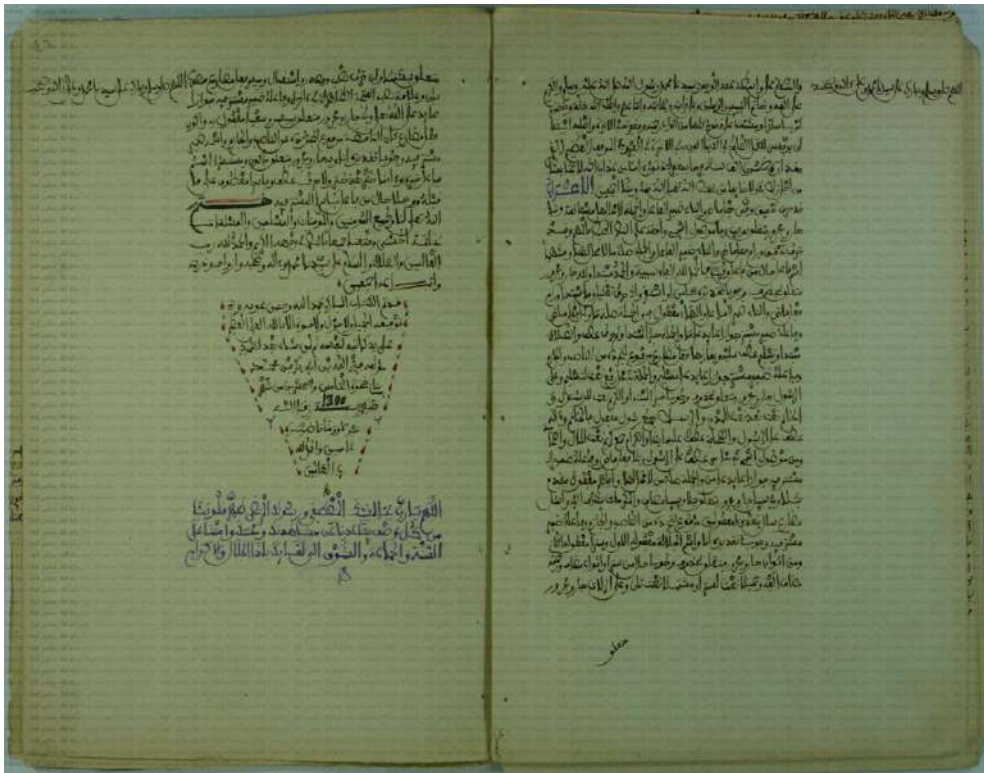
اللوحة الأولى من الأصل



نموذج آخر من نسخة الأصل



اللوحة الأخيرة من نسخة الأصل



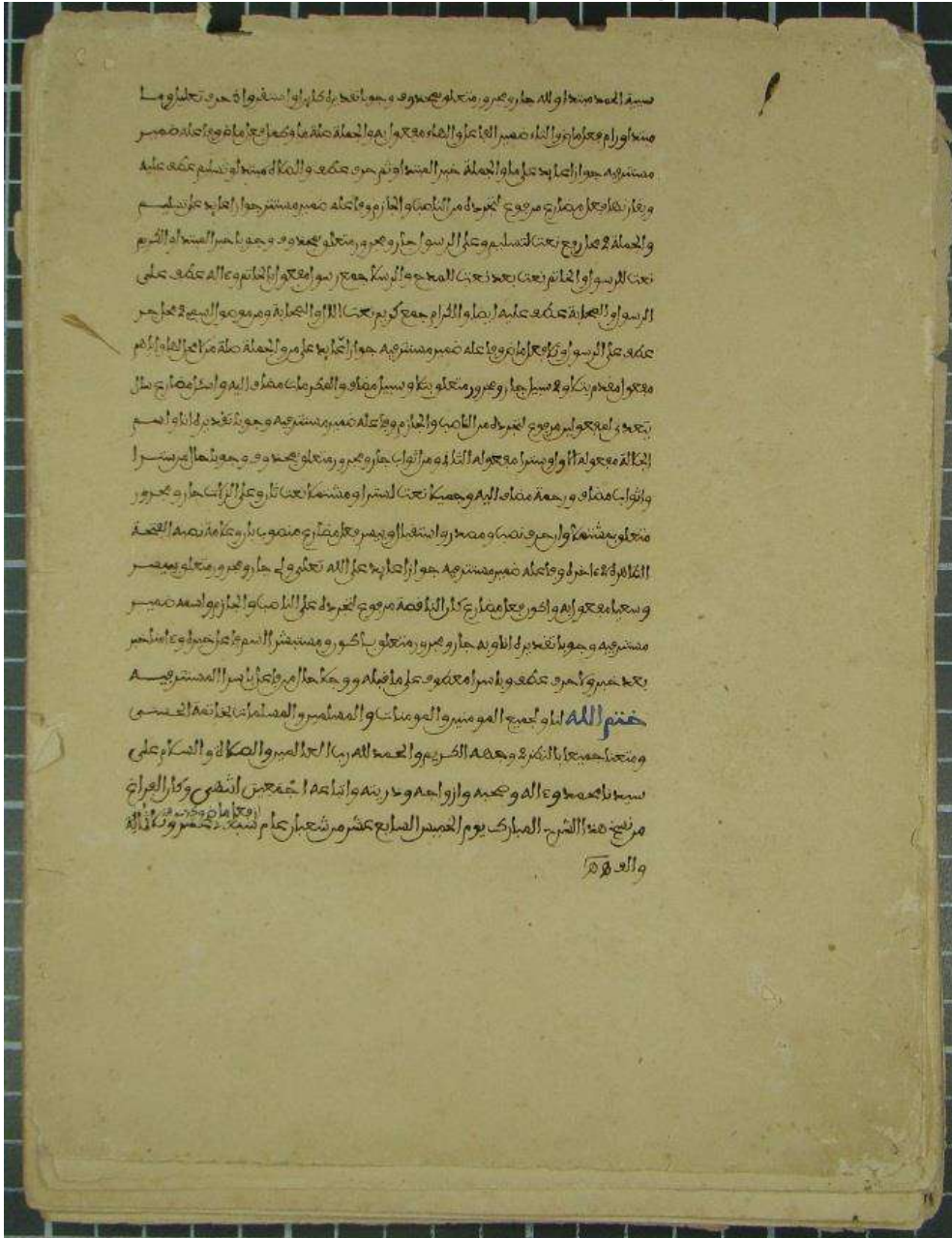
اللوحة الأولى من النسخة (ج)



نموذج من النسخة (ح)



اللوحة الأخيرة من النسخة (ح)



النص المحقق:

بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله على سيدنا محمد، وآله وصحبه وسلم تسليماً، قال الشيخ الإمام العالم العلامة المشارك الفهامة، إمام المحققين وخاتمة المدققين أبو إسحاق سيّد إبراهيم بن محمد بن عبد الله التّادليّ، أجزل الله أجره يوم الجزاء والشكور. (٣٠)

الحمد لله الذي صرف أفعال القلوب للمخلوقات على نحو ما أراد من صفاتها في جميع الأوقات، والصلاة والسلام على سيدنا محمد المشتق من مصدر كَرُمَ وعَزَمَ وعَلِمَ، مُبَلِّغاً بما أوتي من جوامع الكلم، وعلى آله وأصحابه وأتباعه الذين أمعنوا النظر في الكتاب والسنة، ويَبْنُوا للناس كل مجمل وسنة، وحاضروا بإنشاء الخطب والرسائل، وخطّوا معالمها لكل محب وسائل حتى فقاهاهم كل ناثر وشاعر، وكل عروض للمآثر والمشاعر، وبعد:

فهذا تقييد مختصر - على قصيدة الإمام ابن عبد الله بن محمد بن مالك - رحمه الله - الموسومة بلامية الأفعال، يشتمل على ما لا بد منه من بيان معانيها، وإعراب ألفاظها، مقتصر - فيه على ما تدعو الحاجة إليه من أمثلة قواعدها، وسميته: "النخبة الشافعية على قواعد اللامية"، والله ينفعنا به، والمسلمين، آمين.

قال رحمه الله: "بسم الله الرحمن الرحيم" ابتداء كتابه بالبسملة اقتداء بكتاب الله تعالى وعملاً بقوله صلى الله عليه وسلم: "كل أمرٍ ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أبتَر" (٣١) كما في رواية الخطيب (٣٢)، ورواية السيوطي: (٣٣) "فهو أقطع"، ورواية ابن حبان: (٣٤) "فهو أجذم"،

(٣٠) يبدو أن هذه المقدمة من قول الناسخ.

(٣١) الإمام أحمد بن حنبل، "المسند" تحقيق: شعيب الأرنؤوط، (ط٢، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠هـ) ٣٢٩/١٤ "كُلُّ كَلَامٍ أَوْ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُفْتَحُ بِذِكْرِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَهُوَ أَبْتَرُ، أَوْ قَالَ: أَقْطَعُ".

(٣٢) ينظر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، "الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع"، تحقيق: محمود الطحان، (الرياض: مكتبة المعارف) ٦٩/٢.

(٣٣) عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، "الدر المنثور في تفسير القرآن بالمأثور" (بيروت: دار الفكر) ٢٦/١ (٣٤) محمد بن حبان التميمي، "صحيح ابن حبان"، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، (ط٢، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٤هـ) ١٧٣/١ رواية: "فهو أقطع"، أمّا رواية: "فهو أجذم" فقد وردت في الحسين بن مسعود البغوي، "شرح السنة" تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ومحمد الشاويش، (ط٢، دمشق، بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤٠٣هـ) ٥١/٩

والأبتر: المقطوع الذنب^(٣٥)، والأقطع: المقطوع العضو^(٣٦)، والأجزم: المقطوع اليد^(٣٧)، وعلى كلّ فهو تشبيه بليغ حُذف منه وجهه وأدلتّه، والأصل: فهو كالأبتر وكالأقطع، وكالأجزم في العيب المنقّر، فكلّ شيء له بال، وشأن عظيم يُهتَم به شرعاً، لا بسملة في أوله يكون فيه عيب ونقص معني، وإن تمّ حسناً، واعلم [١/أ] أنّ علوم البسملة كثيرة، فينبغي لكل شارح في علم أن يقتصر فيها على ما يناسب العلم المشروع فيه حتى يؤدي حق البسملة، وحق ذلك العلم، ونحن الآن شارعون في علم التصريف، فينبغي أن نتكلم عليها بما يناسبه فنقول: "الباء" حرف جر، وكل حرف جامد لا يتصرف، و"اسم" معرب يتصرف، ثم اتفق التصريفيون على أنه ثلاثي، واختلفوا في وزنه، ومادته واشتقاقه^(٣٨)، فقال البصريون: أصله: سُمُو كعُضُو ووزنه "فُعْل" بضم الفاء وسكون العين ولامه واو، وعُوْض عنها همزة الوصل بعد تسكين أوله، واشتقاقه من السُمُو وهو العُلُو؛ لأن الاسم يعلو بمسماّه، ويرفعه من حالة الجهل إلى حالة العلم، وقال الكوفيون: أصله "وَسْم" كـ "وَصَف" فوزنه "فُعْل" بفتح الفاء وسكون العين، وفأؤه واو، فحذفت فأؤه، وعُوْض عنها همزة الوصل أيضاً، واشتقاقه من الوَسْم وهو العلامة؛ لأن الاسم علامة على مُسماّه، وفي الاسم لغات أنهاها بعضهم إلى ثمانية عشر ونظمها بقوله: (٣٩)

اسْمٌ سِمٌ سِمَى سِمَاءٌ وَسِمَةٌ سَمَاتٌ ثُلُثُهُنَّ نِلَتْ المَكْرَمَةَ

- (٣٥) ينظر إسماعيل بن حماد الجوهري، "الصحاح"، (ط ٤)، بيروت: دار الملايين، ١٩٩٠م) ومحمد بن مكرم بن منظور، "لسان العرب"، (ط ٢)، بيروت: دار صادر، ١٤١٤هـ) مادة: بتر.
- (٣٦) ينظر ابن منظور، "لسان العرب" مادة: قطع ٢٧٨/٨.
- (٣٧) ينظر الجوهري، "الصحاح" مادة: جذم ١٦٢/٦.
- (٣٨) ينظر هذه المسألة في عبد الرحمن إسحاق الزجاجي، "اشتقاق أسماء الله تعالى". تحقيق: عبد الحسين المبارك، (ط ٢)، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦هـ) ص ٢٥٥، وأبو البركات ابن الأنباري، "الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين". تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (دار الطلائع، ٢٠٠٥م) المسألة الأولى: ٢٧/١-٣٤، وأبو البركات ابن الأنباري، "أسرار العربية" تحقيق: محمد بهجت البيطار، (دمشق: المجمع العلمي العربي) ص ٤، ٥، وأبو البقاء العكبري، "التيبين عن مذاهب النحويين الكوفيين والبصريين" تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، (ط ١)، دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٦هـ) ص ١٣٢، وابن يعيش، "شرح الفصل للزحشرى" تحقيق: إميل بديع يعقوب، (ط ١)، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ) ٢٦/١.
- (٣٩) ينظر محمد بن محمد الشنقيطي، "لوامع الدرر في هتك أستار المختصر" مختصر خليل" (ط ١)، دار الرضوان، ١٤٣٦هـ) ٩٦/١.

والاسم لغة: لفظ دلّ على معنى، وعُرفاً: لفظ دل على معنى في نفسه ولم يقترن بزمان (٤٠).
 و"الله": اسم، قال السَّعد: "كما تحيَّرت العقول في ذاته-سبحانه وتعالى- كذلك تحيَّرت في الاسم الدال عليه تعالى" (٤١) هـ. فلهذا اختلف في هذا الاسم الجليل على وجوه، هل هو عربي أو عجمي معرَّب؟ (٤٢) فالجمهور على أنه عربي، فهل هو جامد أو مشتق؟ وأكثر الفقهاء على أنه جامد (٤٣)، وأكثر النحاة على أنه مشتق (٤٤)، وعلى أنه مشتق اختلف فيه على عشرين قولاً (٤٥)، قال الهلالي: (٤٦) "ولا دليل قطع لأحدها، وأكثرهم يقول: ألله يألله إلهة كعبد يعبد عبادة، وزناً

(٤٠) ينظر علي بن محمد الجرجاني، "التعريفات" (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٣هـ) ص ١٢٤.
 (٤١) نقل هذا القول جلال الدين السيوطي في "حاشية على تفسير البيضاوي" (رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، ١٤٢٤هـ) ١/ ١٢٧.

(٤٢) ينظر جلال الدين السيوطي، "المعاني المجملة في إعراب البسملة" (المطبعة المحمدية، ١٣٢٢هـ) ص ١١.
 (٤٣) قال ابن القيم رحمه الله تعالى: "جواهر أهل الأرض يعرفون أن الله اسم لذات الخالق فاطر السماوات والأرض، ولا يعرفون تصريف الاسم واشتقاقه". ينظر محمد بن أبي بكر ابن القيم الجوزية، "الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعتلة"، تحقيق: علي محمد المدخيل الله، (ط١، الرياض: دار العاصمة، ١٤٠٨هـ) ٢/ ٦٨١.

(٤٤) ينظر هذه المسألة في ابن دريد، "الاشتقاق" تحقيق: عبد السلام هارون، (ط١، بيروت: دار الجليل، ١٤١١هـ) ص ١١، وعثمان بن جني "الخصائص" تحقيق: محمد علي النجار، (بيروت: عالم الكتب، ١٣٧٦هـ) ٣/ ١٥٠، وعبد الرحمن إسحاق الزجاجي، "اشتقاق أسماء الله تعالى" ص ٢٥٥، وعمر بن ثابت الثماني، "شرح التصريف الملوكي"، تحقيق: د. إبراهيم البعيمي، (ط١، الرياض: مكتبة الرشيد، ١٤١٩هـ) ص ٣٩٧-٣٩٩.

(٤٥) ينظر جلال الدين السيوطي، "حاشية على تفسير البيضاوي" ١/ ١٢٧-١٢٨، وأيوب بن موسى الكفوي "الكليات" تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، (بيروت: مؤسسة الرسالة) ص ١٧٢.

(٤٦) فيما يبدو لي أنه: أحمد بن عبد العزيز بن رشيد بن محمد الهلالي السجلسمي، أبو العباس، فقيه مالكي، من أعيان العلماء، له نظم وعلم بالحديث، اشتهر بالورع والزهد، ولد بسجلسمية، وتوفي بمدغرة تافيلالت، حج مرتين، وأخذ عن علماء الحجاز ومصر، وألف كتاباً عن رحلته، وله مؤلفات منها: إضاءة الأدموس ورياضة الشمس من اصطلاح صاحب القاموس، وفتح القدوس في شرح خطبة القاموس، والزواهر الألفية في شرح الجواهر المنطقية لعبد السلام القادري، وشرح على خطبة سيدي خليل، ودبيان صغير من نظمه. ينظر خير الدين بن محمود الزركلي، "الأعلام"، (ط١٥)، دار العلم للملايين، ٢٠٠٢م) ١/ ١٥١.

ومعنى، وعليه فاسم الجلالة أصله: إله بمعنى مألوه أي: معبود، ثم حُذفت همزته شذوذاً، وعُوِّض عنها حرف التعريف، والأولى عدم التعرّض لاشتقاقه" هـ (٤٧)

وهل هو اسم أو صفة؟ فالجمهور على أنه اسم من قبيل العلم الشخصي، علم على ذات مولانا-تبارك وتعالى- الواجب الوجود (٤٨)، و"الرحمن والرحيم" صفتان مشتقتان من الرحمة، وهي رقة في القلب تستلزم الإحسان، وعُرفاً: مجاز عن الإحسان كما قاله الباقلاني (٤٩)؛ لأنه اللازم المقصود، أو عن إرادة الإحسان (٥٠) كما قال [١/ب]

(٤٧) لم أعر على قوله، وقال سيويوه: "وكان الاسم والله أعلم (إله) فلما أدخل فيه الألف واللام حذفوا الألف، وصارت الألف واللام خلفاً منها فهذا أيضاً مما يقويه أن يكون بمنزلة ما هو من نفس الحرف". سيويوه، "الكتاب"، تحقيق: عبد السلام هارون، (ط٣)، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٠٨هـ/٢/١٩٥

(٤٨) ينظر جلال الدين السيوطي، "العياني المجملة في إعراب البسملة"، (المطبعة المحمدية، ١٣٢٢هـ) ص ١١.
(٤٩) هو أبو بكر محمد بن الطيب بن عمر بن جعفر بن القاسم البصري، القاضي المعروف، ولد في البصرة، وسكن بغداد وتوفي بها سنة ٤٠٣هـ. تنظر ترجمته في ابن خالكان، "وفيات الأعيان"، تحقيق: إحسان عباس، (بيروت: دار صادر، ١٩٠٠م/١/٦٠٩، وابن العماد، "شذرات الذهب في أخبار من ذهب" تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، ومحمد الأرناؤوط، (دمشق: دار ابن كثير، ١٤٠٦هـ/٣/١٦٩-١٦٨، وخير الدين الزركلي، "الأعلام" ١٧٦/٦. وينظر قوله في شهاب الدين أحمد بن محمد الخفاجي، "حاشية على تفسير البيضاوي" (بيروت: دار صادر) ١/١٤١.

(٥٠) قال الشيخ ابن عثيمين-رحمه الله تعالى: "فهي صفة حقيقية ثابتة لله عز وجل؛ وأهل التأويل-والأصح أن نسميهم أهل التحريف- يقولون: إن الرحمة غير حقيقية؛ وأن المراد برحمة الله إحسانه؛ أو إرادة الإحسان؛ فيفسرونها إما بالإرادة؛ وإما بالفعل؛ وهذا لا شك أنه خطأ؛ وحجتهم: أنهم يقولون: إن الرحمة رقة، ولين؛ والرقّة، واللين لا تناسبان عظمة الخالق سبحانه وتعالى؛ فنقول لهم: إن هذه الرحمة رحمة المخلوق؛ أما رحمة الخالق فإنها تليق به سبحانه وتعالى؛ ولا تتضمن نقصاً؛ فهو ذو رحمة بالغة، وسلطان تام؛ فلا يرد بأسه عن القوم المجرمين". ينظر محمد بن عثيمين، "تفسير الفاتحة والبقرة" ط١، المملكة العربية السعودية: دار ابن الجوزي، ١٤٢٣هـ/٢/٢٥٣. وقال الشيخ أبو العباس البسيلي التونسي: "وفي القرآن مواضع يتعيّن فيها مذهبُ الشيخ، ومواضع يتعيّن فيها مذهبُ القاضي، ومواضع تحتملُ المذهبين" ويقصد بالشيخ: الأشعري، وبالقاضي: الباقلاني. ينظر أبو العباس البسيلي التونسي، "نكت وتبتيها في تفسير القرآن المجيد"، تحقيق: محمد الطبراني، (ط١)، المغرب: مطبعة النجاح الجديدة، ١٤٢٩هـ، ١/٢١٩.

الأشعري^(٥١)؛ لأنه اللازم الأقرب، فوزن الأول^(٥٢) "فَعْلَان" بزيادة الألف والنون، ووزن الثاني^(٥٣) "فَعِيل" بزيادة الياء، واختلف فيهما على ثلاثة أقوال^(٥٤)؛ فقليل: صفتان مشبّهتان من "رَحِم" بعد جعله لازماً؛ فيفيدان الثبوت، وقيل: صفتان للمبالغة من "رَحِم" المتعدّي؛ فيفيدان الكثرة، وقيل: هما معاً فيفيدان الثبوت والكثرة معاً وهو الأولى. ثم قال:

الْحَمْدُ لِلَّهِ لَا أَبْغِي بِهِ بَدَلًا حَمْدًا يُبَلِّغُ مِنْ رِضْوَانِهِ الْأَمَلَا^(٥٥)
أتى بـ "الحمد" بعد البسملة اقتداء بكتاب الله تعالى أيضاً، وعملاً بقوله صلى الله عليه وسلم: "كل أمر ذي بال لا يُبدأ فيه بالحمد فهو أقطع كما في رواية أبي داود^(٥٦)، وما قيل: من أن الحمد يثير متعارضاً؛ لأن الابتداء بأحدهما يُفَوِّتُ الابتداء بالآخر، أُجيب عنه بأجوبة أحسنها^(٥٧): جعل الابتداء في البسملة على الابتداء الحقيقي، وهو التقدّم قبل كل شيء^(٥٨)، وحمل الابتداء في الحمدلة على الابتداء الإضافي، وهو التقدّم قبل المقصود^(٥٩).

والحمد لغة: الوصف بالجميل، وأركانه خمسة: حامد وهو الناطم، ومحمود وهو الله تعالى، ومحمود به وهو ثبوت الحمد لله تعالى، ومحمود عليه وهو محذوف هنا تقديره: على نعمه، وصيغته وهي الجملة الفعلية، والاسمية كما هنا، و"ال" في "الحمد" حرف تعريف، ثم قال الجمهور:

(٥١) ينظر قوله في شهاب الدين الخفاجي، "حاشية على تفسير البيضاوي" ١/ ١٤١

(٥٢) أي: الرحمن.

(٥٣) أي: الرحيم.

(٥٤) ينظر هذه الأقوال في شهاب الدين الخفاجي، "حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي" ١/ ٦٧.

(٥٥) جمال الدين ابن مالك، "لامية الأفعال"، تحقيق: الشيخ عبد المحسن القاسم، (ط ٢)، المدينة المنورة، ١٤٤٢هـ ص ١٥

(٥٦) أخرجه سليمان أبو داود الطيالسي، "المسند"، تحقيق: محمد عبد المحسن التركي، (ط ١)، مصر: دار هجر، ١٤١٩هـ في كتاب الأدب-باب الهدى في الكلام، حديث رقم (٤٨٤٠).

(٥٧) ينظر أبو الحسن علي بن سلطان الهروي، "مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح"، (ط ١)، بيروت: دار الفكر، ١٤٢٢هـ ١/ ٣، وشهاب الدين الخفاجي، "حاشية على تفسير البيضاوي" ١/ ٤٨.

(٥٨) ينظر الكليات مرجع سابق ص ٣٠

(٥٩) ينظر المرجع السابق نفس الصفحة.

وهي للاستغراق (٦٠)، وقال الزمخشري: للجنس (٦١)، وقال المراسي (٦٢): للعهد (٦٣)، و"اللام" في قوله: "لله" حرف جر، ثم قال الجمهور: أيضًا هي للاستحقاق (٦٤)، وقيل: للاختصاص (٦٥)، وقيل: للملك (٦٦)، والمعنى على ما للجمهور: كل وصف بجميل مستحق لله تعالى، و"لا" حرف نفي، و"أبغى" فعل مضارع بَعَيْتُ الشيء أبغيه بغاء كدعاء: طلبته، و"البدل" الخلف، وضميره إما "له" أو "للحمد"، و"حمدًا" مصدر حمِدَ يحمِدُ حمدًا، وصفه بالجميل، و"يلغ" مضارع بلغت الشيء أو وصلتته، و"من" للبيان، و"الرضوان": القبول - بضم الراء وكسرهما - مصدر رضي بالشيء يرضى به فهو راضٍ به رضوانًا إذا قبله، و"الأمل": الرجاء، مصدر أمَّله يأمله فهو أمل أملًا إذا رجاه، وهو هنا بمعنى المأمول المرجو.

الإعراب: يجوز في "الحمد" الرفع والنصب، والجر عربية، ويجب فيه الرفع قراءة (٦٧)، فالرفع وهو الأرجح؛ لكثرة [٢/أ] الاستعمال على أنه مبتدأ خبره في المجرور بعده، والنصب وهو الأصل عربية؛ لأنه مصدر بدل من فعله على أنه مفعول مطلق بفعل محذوف وجوبًا،

(٦٠) ينظر أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، "الجامع لأحكام القرآن" تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي ومحمد رضوان عرقوسي، (ط١)، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٧هـ، ١/ ٢٥٥، وخالد بن عبد الله الأزهرى، "التصريح بمضمون التوضيح"، تحقيق: محمد باسل عيون السود، (ط١)، دار الكتب العلمية: بيروت، ١٤٢١هـ، ٢١/ ١١١.

(٦١) ينظر محمود عمر الزمخشري، "الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل"، تحقيق: عادل عبد الموجود، وعي معوض، (ط١)، مكتبة العبيكان: الرياض، ١٤١٨هـ، ١/ ١١٢.

(٦٢) هو أحمد بن عمر المراسي، أبو العباس، شهاب الدين: عالم، فقيه، من أهل الإسكندرية، إلى اليوم، وأصله من مرسية في الأندلس، توفي سنة ٦٨٦هـ. ينظر يوسف تغري بردي الظاهري، "النجوم الزاهرة"، (دار الكتب، مصر، وزارة الثقافة والإرشاد القومي)، ٣٧١/ ٧، وخير الدين الزركلي، "الأعلام"، ١/ ١٨٦.

(٦٣) ينظر جلال الدين السيوطي، "نواهد الأبقار وشوارد الأفكار (حاشية السيوطي على تفسير البياض)" ١٧٢/ ١.

(٦٤) ينظر ابن هشام الأنصاري، "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب"، تحقيق: محمود الخطيب، (ط١)، الكويت، ١٤٢١هـ، ٣/ ١٥٢، والحسن بن القاسم المرادي، "الجنى الداني في حروف المعاني"، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، (ط١)، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ، ص ٩٦.

(٦٥) ينظر ابن هشام الأنصاري، "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب" ٣/ ١٥٣.

(٦٦) ينظر المرجع السابق نفس الصفحة.

(٦٧) ينظر أبو الفتح عثمان بن جني، "المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإفصاح عنها" (العراق: وزارة الأوقاف، ١٤٢٠هـ) ٣٧/ ١.

والأصل: أحمد الله الحمد، والجار والمجرور بعده خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هو الله، والجر وهو الأضعف عربية على إتباع حركة الدال لحركة اللام بعدها، ويجوز فيه الوجهان السابقان فيكون مرفوعاً، أو منصوباً بحركة مقدرة على الدال المانع من ظهورها حركة الإتياع، وجملة "الحمد على كل حال" مستأنفة، و"أبغي" فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على "الياء" المانع من ظهورها الاستثقال، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا، و"به" جار ومجرور متعلق بـ "أبغي"، وجملة "أبغي" في محل نصب حال إما من اسم الجلالة والضمير له، وإما من الضمير المستتر في الخبر العائد على "الحمد" والضمير له، وهو الرابط فيجعلوا "الباء" فيه للعوض كـ ﴿ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [سورة النحل: ٣٢] و "بدلاً" مفعول به، والمعنى: أطلب عوض الله خلقاً منه إذ ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [سورة القصص: ٨٨]، أو لا أطلب عوض الحمد خلقاً منه بل لما تستحقه ذاته المقدسة من التعظيم، و "حمداً" مفعول مطلق نوعي؛ لوصفه بالجملة بعده، وهو منصوب بفعل محذوف، وجملة "أحمده حمداً" معترضة بين المعطوف عليه وهو "الحمد لله"، والمعطوف وهو "ثم الصلاة"، ونكتتها تأكيد الاعتناء بالحمد، فحمد الله بالجملة الاسمية للثبوت، والفعلية للحدوث، و"يلغ" فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة في آخره، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً يعود على "الحمد"، والجملة في محل نصب نعت لـ "حمد"، و"الأمل" مفعول "يلغ" و "الجار والمجرور" خبر لمبتدأ محذوف والتقدير: أحمد الله حمداً يبلغ رجاء الذي هو رضوان الله تعالى بلا سخط بعده، قال تعالى: ﴿وَرِضْوَانٌ مِّنَ اللَّهِ أَكْبَرُ﴾ [سورة التوبة: ٧٢].

ثم قال:

ثُمَّ الصَّلَاةُ عَلَى خَيْرِ الْوَرَى وَعَلَى سَادَاتِنَا إِلَهٍ وَصَحْبِهِ الْفُضَّلَا (٦٨)

أتى بـ "الصلاة" بعد البسملة والحمدلة؛ أداءً لبعض حق الوساطة العظمى لقوله تعالى: ﴿هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَنِ إِلَّا الْإِحْسَنُ﴾ [سورة الرحمن: ٦٠] وامثالاً لقوله تعالى: (٦٩) الآية، واغتناماً

(٦٨) لامية الأفعال ص ١٥

(٦٩) الآية: ٥٦، من سورة الأحزاب.

لبعض ما ورد في فضائلها مما لا حصر له [٢/ ب] كقوله عليه الصلاة والسلام: "مَنْ صَلَّى عَلَيَّ مرة واحدة صَلَّى الله عليه عشر مرات" (٧٠)

و"الصلاة" لغة مشتركة بين معاني أشهرها الدعاء، و"علي" للاستعلاء المجازي، و"خير" مشترك أيضاً بين معان أشهرها كونه اسم تفضيل أصله أخير - بمعنى أفضل - بحذف الهمزة، و"الورى" الخلق، و"سادات" جمع سادة جمع مؤنث سالم، و"سادة" يكون تارة لجمع سائد - بمعنى سيّد - اسم فاعل ساد الرجل فهو من يسودهم سيادة وسؤدداً فهو سيدهم إذا فاقهم في الفضل، وتارة يكون اسم جمع لسيّد، ورؤي في البيت بألف بعد الدال فيكون جمعاً، وبدونه فيكون اسم جمع (٧١)، و"الآل" لغة: أهل الرجل، وأقاربه فهو اسم جمع، وعُرفاً: هم أقاربه المؤمنون من بني هاشم على مشهور مذهب مالك (٧٢)، وأقاربه المؤمنون من بني هاشم والمطلب على مذهب الشافعي (٧٣)، وأصله عند سيبويه (٧٤) "أهل" لتصغيره على أهيل فقلبت الهاء ألفاً، وعند الكسائي (٧٥) "أول" لتصغيره على أويل، فقلبت الواو ألفاً، و"الصَّحْب" اختلف فيه

(٧٠) أخرجه مسلم بن الحجاج النيسابوري، "صحيح مسلم"، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (بيروت: دار إحياء التراث العربي) ٢٨٨/١، حديث رقم (٢٨٤) بلفظ: "من صلى عليّ صلاة صلى الله عليه بها عشرا"، ورقم: (٤٠٨) بلفظ: "من صلى علي واحدة صلى الله عليه عشرا"

(٧١) أي: أن "سادات" جمع، و"سادة" اسم جمع.

(٧٢) ينظر محمد الطرابلسي - الخطاب الرعيني، "مواهب الجليل في شرح مختصر الخليل"، تحقيق: زكريا عميرات، (عالم الكتب، ١٤٢٣هـ) ٩/٥.

(٧٣) ينظر محمد بن إدريس الشافعي، "أحكام القرآن"، تحقيق: عبد الغني عبد الخالق، (ط٢، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٤هـ) ٧٦-٧٧.

(٧٤) ذكر المتأخرون من النحاة أن هذا الرأي لسيبويه، وذكر المتقدمون أن هذا للأخفش. ينظر أبو الحسن الأخفش، "معاني القرآن" تحقيق: هدى محمود قراعة، (ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١١هـ) ٩٨/١، وأبو الفتح ابن جني، "سر صناعة الإعراب" تحقيق: حسن هنداي، (ط٢، دار القلم، ١٤١٣هـ) ١٠٣/١، وأبو الحسن علي بن محمد الأشموني، "شرح الأشموني على ألفية ابن مالك"، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (ط١، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٣٧٥هـ)، ٥/١ وهو ممن ذكر أنه رأي سيبويه.

(٧٥) وهذا هو رأي يونس بن حبيب، وقد وافقه الكسائي. ينظر ابن السيد البطليوسي، الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، تحقيق: مصطفى السقا، وحامد عبد المجيد، (القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٩٦م) ٣٩/١، وأبو القاسم عمر بن ثابت الثنائي، "شرح التصريف الملوكي"، تحقيق: إبراهيم بن سليمان البعيمي، (ط١، الرياض: مكتبة الرشد، ١٤١٩هـ) ص ٣١٤.

فقال سيويه والجمهور (٧٦): هو اسم جمع لصاحب، وقال الأخفش (٧٧) والفراء (٧٨): هو جمع صاحب، والصاحب لغة: من بينك وبينه مواصلة، وعُرفاً: الصحابي وهو من اجتمع مؤمناً بمحمد صلى الله عليه وسلم، و"الْفَضْلَاءُ" جمع فَاضِل، قيل: قياسي، وقيل: سماعي (٧٩)، والْفَضْلُ لغة: من زاد على غيره شيء، والمعنى: اللهم صلّ على أفضل المخلوقات نبينا محمد- صلى الله عليه وسلم- وعلى آله وصحبه سادات المسلمين وفُضَلائهم.

الإعراب: "ثم" حرف عطف، و"الصلاة" مبتدأ، و"على خير" جار ومجرور متعلق بمحذوف تقديره: كائن أو استقرّ، والجملة معطوفة على جملة "الحمد لله"، فلا محل لها؛ لأنها تابعة لما لا محلّ له، و"خير" مضاف، و"الورى" مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدّرة على الألف المانع من ظهورها التعذّر، و"ساداتنا" معطوف على "خير" بإعادة العامل، وهو مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة في آخره، وهو مضاف، و"نا" مضاف إليه في محل جر مبني على السكون، و"آله" بدل من ساداتنا، أو عطف بيان، و"صحبه" عطف على "آله"، أو على "ساداتنا"، و"الْفَضَلَاءُ" نعت لما قبله تابع له في جره، وعلامة جره الكسرة المقدّرة على الألف المانع من ظهورها التعذّر، وبالله تعالى التوفيق. [٣/أ]

ثم قال: (٨٠)

وَبَعْدُ فَالْفِعْلُ مَنْ يُحْكِمُ تَصَرُّفَهُ يَحْزُ مِنْ اللُّغَةِ الْأَبْوَابِ وَالسُّبُلِ (٨١)
 "بعد" اسم؛ لدخول حرف الخفض عليه كقوله تعالى: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [سورة الروم: ٤] وهو إمّا ظرف زمان باعتبار النطق وهو الأشهر، أو ظرف مكان باعتبار الرقم، وبُني لشبهه بحرف الجواب كنعم في الاستغناء به عمّا بعده، وبُني على حركة للتخلص من سكونين،

(٧٦) ينظر سيويه، "الكتاب"، تحقيق: عبد السلام هارون، (ط٣)، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٠٨هـ، ٦٢٤/٣.

(٧٧) ينظر أبو الحسن الأخفش، "معاني القرآن" ١/٣١٦، و٢/٥٤٦.

(٧٨) أبو الحسن محمد بن الحسين الشريفي الرضي، "شرح الرضي على الكافية"، تحقيق: يوسف حسن عمر، (ط٢)، بنغازي: منشورات جامعة قاز يونس، ٣/٣٦٧.

(٧٩) وذلك لأنّ "فُعْلَاءَ" جمعٌ لـ "فَعِيل" مثل: كَرِيم وكُرَمَاء، وبُخِيل وبُخْلَاء، ويكثر في "فَاعِل" إذا دلّ على غريزة كـ "عاقِل وعُقْلَاء، وفاضِل وفُضْلَاء. ينظر أبو الحسن الأشموني، "شرح الأشموني على ألفية ابن مالك" ٤/١٣٩، ومحمد الطنطاوي، "تصريف الأسماء"، (دار الظاهرية للنشر والتوزيع)، ص ٢٢٢.

(٨٠) "ثم قال" لم يذكر في الأصل.

(٨١) جمال الدين ابن مالك، "لامية الأفعال" ص ١٥

وكانت ضمة؛ لأنها لا تكون لها حالة إعراب، و"الفعل" لغة: الحدث، وشرعاً: ما دلّ على حدث وزمان، وأقسامه ثلاثة: ماضٍ، ومضارع، وأمر، واختلف الشَّرّاح في المراد بالفعل هنا هل العرفي فيكون خاصاً بالثلاثة؟ لأن اللفظ محمول على عُرْفِ المخاطب؛ ولأن التصريف أصل في الفعل، أو اللغوي فيكون عامّاً للثلاثة وغيرها من المصدر، واسم الفاعل، واسم المفعول، واسم الزمان، واسم المكان، واسم الآلة ونحو ذلك؛ لأن التصريف كما يكون في الفعل يكون في الاسم، ولأن الناظم ذكر في هذه المنظومة الفعل والاسم، قال بعضهم: وحمله على اللغوي هو المتعين، و"مَنْ" اسم شرط خاص بالعاقل بمعنى أيّ إنسان، و"يُحْكَم" بضم الياء بمعنى أَحْكَمَ الشيءَ إحصاءً: أثَقَنَهُ، وهو المراد هنا، وبفتح الياء مضارع حَكَمَ الشيءَ حُكْماً: منعه، و"التَّصَرَّف" مصدر تَصَرَّفَ الشيءَ يتصَرَّفُ تصرُّفاً: تقلّب وتغيّر من حالٍ إلى حال، و"يُحْزَر" مضارع حَازَ الشيءَ يحوزه حيازة: جمعه وأحاط به، و"مِنْ" للابتداء، و"اللغة": لغة كلام قوم يتحاورون به فيما بينهم، ويتعرّفون به مقاصدهم، فتصدق باللغة العربية وبالعجمية، وبالمجرد والمركب، وهي كثيرة، ذكر بعضهم أنه أنزل على سيدنا آدم عليه السلام منها ألف لغة أفضلها العربية، ثم السريانية، ثم العبرانية، ثم اليونانية، وبهذه اللغات الأربع نزلت الكتب الأربعة الباقية بأيدي الناس إلى يوم القيامة، فالقرآن بالعربية، والتوراة بالسريانية، والزبور بالعبرانية، والإنجيل باليونانية، وتكلّم آدم عليه السلام بجميع تلك اللغات، فهي متفرقة في أولاده إلى يوم القيامة، وذكر المفسرون في قوله تعالى: ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ (٢) عَلَّمَهُ الْبَيَانَ (٤)﴾ [سورة الرحمن: ٣-٤] أن المراد بالإنسان آدم، وبالبيان النطق بسبعمئة لغة، أفضلها لغة القرآن (٨٢)، وخلق الله تعالى هذه اللغات رحمة بالإنسان وإلا لكان كالبهيمة؛ ولذا قال في جمع الجوامع (٨٣): [٣/ب] "من الألفاظ حدوث الموضوعات اللغوية ليُعبر بها عمّا في الضمير، وهي أفيد من الإشارة والمثال وأيسر، وهي الألفاظ الدالة على المعاني" هـ.

(٨٢) الوارد في معظم كتب التفسير النطق بسبع مئة ألف لغة، ينظر سراج الدين عمر بن علي الحنبلي، "اللباب في علوم الكتاب"، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، (ط ١)، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٩ هـ، ١٨ / ٢٩٣، وأبو إسحاق محمد بن أحمد النيسابوري، "الكشف والبيان"، تحقيق: أبي محمد عاشور، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٢ هـ)، ٩ / ١٧٧، وإسماعيل حقي الحنفي، "روح البيان"، (بيروت: دار الفكر)، ٩ / ٢٨٩.

(٨٣) ينظر حسن محمد العطار، "حاشية العطار على جمع الجوامع للسيوطي" (بيروت: دار الكتب العلمية)، ١ / ٣٤١.

وأما اللغة عُرْفًا: فهي الكلام العربي وهي ثلاثة أنواع: القرآن، والحديث، وكلام العرب، قال في اللغة للعهد المذهني، والمعهود والمعروف عند العلماء اليوم إنما هو لغة العرب، وأصل لغة: لَغَوٌ على وزن رُطِبٌ من لَغَا يَلْغُو: (٨٤) تَكَلَّمَ، ثم حُذِفَتْ لام الكلمة (٨٥)، وعُوِّضَ عنها هاء التانيث كـ "ثَبَّة" (٨٦)، وتُجْمَعُ جمع المؤنث السالم فتقول: لغات، وجمع المذكر السالم فتقول: لُغَيْنِ كُتُبَاتٍ وَثْنَيْنِ من باب سنين (٨٧)، و"الأبواب" جمع باب، وباب الشيء: مدخله، و"السُّبُل" جمع سبيل، وسبيل الشيء: طريقه، يُذَكَّرُ فتقول: هذا سبيلي، ويؤنث فتقول: هذه سبيلي، والمراد بـ "الأبواب" هنا: القواعد، وبـ "السُّبُل": الجزئيات الداخلة تحت تلك القواعد، والقاعدة: قضية كُليّة يُعرَفُ منها أحكام جزئياتها (٨٨)، فالقاعدة كقولك: كلُّ فعل ثلاثي دال على طبيعة ماضيه مضموم العين، وكلُّ فعل ماضٍ مضموم العين فمضارعه مضموم العين أيضًا، والجزء في أن يُقال لك: ما وزن الماضي من "الكرم"، فتجد "الكرم" طبيعة فتقول: كَرَمٌ-بضم الراء- ولو قيل لك: ما وزن مضارعه؟ فتقول: يَكْرُمُ-بضم الراء- أيضًا، واعلم أن الناطم ذكر في هذا البيت بعض ما يُطلب تقديمه قبل الشروع في المباحث العشرة، وهي: الحدّ، والموضوع، والواضع، والنسبة، والاستعداد، والفضيلة، والحكم، والاسم، والفائدة، والمسائل ونظّمها المَقْرِيّ (٨٩) في الإضاءة بقوله: (٩٠)

(٨٤) ينظر أبو القاسم علي بن جعفر المشهور بابن القطاع، "كتاب الأفعال"، (١ط)، بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٣م، ٣/ ١٥١، وأبو الحسين أحمد بن فارس، "مقاييس اللغة"، تحقيق: عبد السلام هارون، (دار الفكر، ١٣٩٩هـ)، مادة: (لغو)، وموهوب بن أحمد الجواليقي، "شرح أدب الكاتب لابن قتيبة"، قدّم له: مصطفى صادق الرافعي، (بيروت: دار الكتاب العربي)، ص ٣٢.

(٨٥) ينظر أبو البقاء العكبري، "اللباب في علل البناء والإعراب" تحقيق: غازي مختار طليحات، (ط ١)، دمشق: دار الفكر، ١٩٩٥م، ٢/ ٣٧٢.

(٨٦) وهي الجماعة. ينظر الصحاح "مادة: ثبي"، ١/ ٢٤٤.

(٨٧) ينظر حسن محمد بن شرف شاه، "شرح شافية ابن الحاجب"، تحقيق: عبد المقصود محمد، (ط ١)، مكتبة الثقافة الدينية، ١٤٢٥هـ، ١/ ٤٣٨.

(٨٨) ينظر الكليات، ص ٧٢٨.

(٨٩) هو أحمد بن محمد بن أحمد بن يحيى أبو العباس المقرئ التلمساني السَمَقَرِيّ نسبة إلى مَقَرَّة وهي قرية من قرى تلمسان، مؤرخ أديب حافظ، من أعلام الفكر العربي في الجزائر، صاحب نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب، وأزهار الرياض في أخبار القاضي عياض وغيرها، توفي سنة ١٠٤١هـ. تنظر ترجمته في الزركلي، "الأعلام" ١/ ٢٣٧.

(٩٠) ينظر أحمد بن محمد المقرئ، "إضاءة الدجنة في اعتقاد أهل السنة"، (دار الفكر للطباعة والنشر)، ص ٩، ١٠.

مَنْ رَامَ عِلْمًا (٩١) فَلْيَقْدِّمْ أَوَّلًا
عِلْمًا بِحَدِّهِ وَمَوْضُوعٍ تَسْلَا
وَوَاضِعٍ وَنَسْبَةٍ وَمَا اسْتَمَدَ
مِنْهُ وَفَضْلِهِ وَحُكْمٍ يُعْتَمَدُ
اسْمُ وَمَا أَفَادَ
فَتِلْكَ عَشْرٌ لِلْمُنَى وَسَائِلُ
وَبَعْضُهُمْ مِنْهَا عَلَى الْبَعْضِ اقْتَصَرَ
وَمَنْ يَكُنْ يَدْرِي جَمِيعَهَا لِنَتَصَرَّ

فأشار الناظم في البيت إلى أربعة منها وهي: الموضوع في قوله: "الفعل"، والاسم في قوله: "تصرّفه"، والفضيلة في قوله: "يُجْز"، وللإستعداد في قوله: "اللغة"، ونشرح هذه العشرة بما يناسب حال المبتدئ فنقول: أمّا حدّ التصريف فذكروا أنّ التصريف [٤/أ] لغة: التغير (٩٢)، وعرفاً: قسمان: علم، وعمل، فالعلم حدّه ابن الحاجب في شافيته (٩٣) بقوله: "علم بأصول يُعرف به أحوال أبنية الكَلِم التي ليست بإعراب" هـ. والمراد بالأصول: القواعد وقد مرّ مثالها، والمراد بالأحوال: الحركة، والمدّ، والسكون، والصحة، والإعلال ونحو ذلك مما ليس بإعراب، والمراد بالأبنية: الأوزان، والمراد بالكَلِم: ما عدا الحرف وشبهه، مثال ذلك: أنك إذا علمت هذه القاعدة، وهي كل فعل بضم العين مضارعه "يَفْعُل" -بضمها- عرفت بها حالة وزن مضارع "كَرُم" مثلاً، وأنّ الراء في المضارع تكون حركتها ضمة، وليست تلك الحركة بإعراب؛ لأنها وسط الكلمة، والإعراب يكون في آخر الكلمة، والعمل حدّه ابن هشام في توضيحه بقوله (٩٤): "تغيير بنية الكلمة لغرض معنوي أو لفظي" وهو قول ابن مالك في كافيته (٩٥):

تَغْيِيرُ بِنْيَةٍ لِمَعْنَى قُصْدًا
تَصْرِيْفُهَا كَجَعْلٍ "جُودٍ": أَجُودًا
فقوله: "المعنى" أي: لغرض، سواء كان ذلك لفظياً أو معنوياً، فالمعنوي كتغيير "الجود" إلى الأجود، و"قال" إلى يقول، واللفظي كتغيير "جود" -بفتح الواو- إلى جاد بقلبها ألفاً، و"قَوْل"

(٩١) هكذا في النسختين المخطوطتين، وفي الكتاب المطبوع: فَنَّا.

(٩٢) ينظر اللسان مادة: "صرف" ١٨٩/٩

(٩٣) ينظر أبو عمرو عثمان بن عمر المشهور بابن الحاجب، "الشافعية في علم التصريف"، تحقيق: حسن أحمد العثمان، (المكتبة المكية، ١٤١٥هـ)، ص ٦

(٩٤) ينظر ابن هشام الأنصاري، "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك"، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، (بيروت: المكتبة العصرية، ١٤١٨هـ)، ٣٢٢/٤

(٩٥) ينظر جمال الدين ابن مالك، "شرح الكافية الشافية"، تحقيق: علي محمد معوض، وعادل عبد الموجود، (ط ٣، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٤٣هـ)، ٥٤٠/٢

كذلك إلى قال، وأمّا موضوعه فهو: الفعل اللغوي كما مرّ، فیدخل فيه شيئان: الفعل وشبهه، ويخرج عنه شيئان: الحرف وشبهه كما قال الناظم في خلاصته (٩٦):

حَرْفٌ وَشِبْهُهُ مِنَ الصَّرْفِ بَرِي وَمَا سِوَاهُمَا بِتَصْرِيفٍ حَرِي
وَأَمَّا وَاضِعُهُ فَقَالَ فِي التَّصْرِيفِ: (٩٧) "اتَّفَقُوا عَلَى أَنْ أَوَّلَ مَنْ وَضَعَ التَّصْرِيفَ مَعَاذُ بَنِ مُسْلِمِ
الْهَرَاءِ"، وَأَمَّا نَسَبُهُ مِنَ الْعُلُومِ الْعَرَبِيَّةِ فَتَعَرَّفَ مِنْ مَوْضُوعَاتِهَا، وَقَدْ حَدَّوْا عِلْمَ الْعَرَبِيَّةِ الْمُسَمَّى
بِعِلْمِ الْأَدَبِ بِلَانِهِ: (٩٨) عِلْمُ يَحْتَرِزُهُ عَنِ الْخَلَلِ فِي الْكَلَامِ الْعَرَبِيِّ لَفْظًا أَوْ خَطًّا، وَقَسَمُوهُ إِلَى اثْنَيْ
عَشَرَ عِلْمًا وَهِيَ: عِلْمُ اللُّغَةِ، وَعِلْمُ الْأَشْتِقَاقِ، وَعِلْمُ التَّصْرِيفِ، وَعِلْمُ النُّحُو، وَعِلْمُ الْمَعَانِي،
وَعِلْمُ الْبَيَانِ، وَعِلْمُ الْخَطِّ، وَعِلْمُ الْإِنْشَاءِ، وَعِلْمُ التَّارِيخِ، وَعِلْمُ الشَّعْرِ، وَعِلْمُ الْعُرُوضِ، وَعِلْمُ
الْقَوَافِي، وَنَظَمَهَا بَعْضُهُمْ فَقَالَ: (٩٩)

صَّرْفٌ بَيَانٌ مَعَانِي النَّحْوِ قَافِيَةٌ شِعْرٌ عُرُوضٌ أَشْتِقَاقٌ الْخَطُّ إِنْشَاءٌ

مُحَاضَرَاتٌ وَثَانِي عَشْرُهَا لُغَةٌ تِلْكَ الْعُلُومُ لَهَا الْأَدَابُ أَسْمَاءُ
فقد اشتركت العلوم العربية كلها في موضوع واحد وهو الكلام العربي، لكن [٤/ب] منها ما يتعلق بمجرد دلته فقط كاللغة، والاشتقاق، والتصريف، ومنها ما يتعلق بمركبته فقط كالنحو، والمعاني والبيان، ومنها ما يتعلق بهما معًا، ثم النسبة عند المنطقة أربعة أقسام: التباين، والتضاد، والعموم، والخصوص بإطلاق أو من وجه، وعلم اللغة: هو معرفة مواد ألفاظ العرب ومعانيها، وعلم التصريف: هو معرفة أبنية المواد ومعانيها، والاشتقاق: هو معرفة انتساب بعض ألفاظ العرب إلى بعض بالأصلالة الفرعية، فمن عرف المواد دون الأبنية فهو لغوي فقط كمن يعرف أن الكرم ضد البخل، ولا يعرف وزن الماضي منه، ولا المضارع ولا غيرهما، ومن عرف الأبنية دون المواد فهو تصريفي فقط كمن يعرف أن مضارع "فَعَّلَ" المضموم العين: "يَفْعُلُ" بضمها أيضًا، ولا يعرف "كُرُم" ولا غيره، ومن عَرَفَ المواد وأبنيتها فهو لغوي

(٩٦) ينظر جمال الدين ابن مالك، "الخلاصة الألفية" (باب التصريف) ص ٦٥.

(٩٧) ينظر خالد الأزهرى، "التصريح بمضمون التوضيح" ٥/١

(٩٨) ينظر الكليات ص ٦٨، والقاضي عبد رب النبي أحمد، "جامع العلوم في اصطلاحات الفنون"، تعريب:

حسن هاني فحص، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ)، ٢/٢٦٦، ومحمد المرعشي، "ترتيب

العلوم" تحقيق: محمد السيد أحمد، (ط١، بيروت: دار البشائر الإسلامية، ١٤٠٨هـ)، ص ١٢٥.

(٩٩) ينظر أحمد بن أحمد السجاعي، "حاشية السجاعي على شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام

الأنصاري"، (مصر: مطبعة البابي الحلبي وأولاده، ١٣٥٨م)، ص ٧

تصريفِيٌّ، وهو الكامل الذي يُحْكَمُ تصريف الفعل، ويجوز أبواب اللغة وسُبلها، ومن عَرَفَ أَنَّ هذا الفعل الماضي كـ "صَرَب" مشتق، ومأخوذ من الضَرْب-بسكون الراء؛ لمناسبة بينهما في المعنى وترتيب الحروف، وأنَّ المأخوذ فَرَع، والمأخوذ منه أَصل فهو اشتقائيٌّ، وهو مُتَوَقَّفٌ على اللغة والتصريف معاً، فإذا عرفت ذلك ظهر لك أَنَّ النسبة بين موضوع التصريف، وموضوع الاشتقاق: العموم والخصوص بإطلاق، فالْتَصْرِيفُ أعم مطلقاً، والاشتقاق أخص مطلقاً، وأنَّ النسبة بين موضوع التصريف، وموضوع اللغة التَّبَين؛ لأنَّ موضوع التصريف الأبنية، وموضوع اللغة المواد، وهما متباينان، ومن أجل تباينهما جاء الإشكال المذكور عند الشَّرَاح هنا، وأنَّ اللغة مرجعها إلى مادة اللفظ العربي ومعناه، وطريقهما: السَّماع والنقل، والتصريف مرجعه إلى معرفة بنية اللفظ العربي ومعناه، وطريقهما: القياس والعقل، فكيف يصح أن يُقال: مَنْ أَحْكَمَ التصريف حاز اللغة؟ وحاصل جوابه أن يُقال: اللفظ العربي الدال قسماً، ومعناه أيضاً قسماً، فهي أربعة أقسام:

الأول والثاني: اسم الجنس ومعناه، سواء كان معنى كالضَرْب، أو عيناً كالرجل، وهذان القسمان لا طريق لهما إلا النقل عن أئمة اللغة كالخليل [٥/أ] والأصمعي.

والثالث والرابع: المشتق ومعناه، سواء كان اسماً كـ "ضَارِب"، أو فعلاً كـ "صَرَب"، فالمشتق يُعرف من القياس التصريفي، ومعناه المستفاد من بنيته كالفاعلية، والماضوية يُعرف من القياس التصريفي أيضاً، ومعناه المستفاد من مادته يُعرف من النقل، فهذه خمسة أمور ثلاثة منها تُعرف بالنقل، واثنان يُعرفان بالعقل، وهما بنية المشتق ومعناها، وهو مراد الناظم بقوله:

يُحْزَمُ مِنَ اللُّغَةِ الخ (١٠٠)

ومراد ابن جني أيضاً بقوله في شرحه لكتاب المازني: (١٠١) "قد يؤخذ جزء كبير من اللغة بالقياس" هـ، وحيث لا يعارض قول جمع الجوامع: (١٠٢) "ولا تثبت اللغة بالقياس" هـ. أي: في

(١٠٠) البت بتمامه:

وَبَعْدُ فَالْفِعْلُ مَنْ يُحْكَمُ تَصْرِفُهُ يُحْزَمُ مِنَ اللُّغَةِ الْأَبْوَابِ وَالسُّبُلَا

ينظر جمال الدين ابن مالك، "لامية الأفعال" ص ١٥

(١٠١) ينظر عثمان بن جني، "المنصف شرح كتاب التصريف"، (ط)، دار إحياء التراث القديم، ١٣٧٣هـ)، ١/ ٢.

(١٠٢) ينظر أحمد بن محمد العطار، "حاشية العطار على جمع الجوامع"، ١/ ٣٥٤

الأُمُور الثلاثة المذكورة (١٠٣)، ومثال ذلك: الضَّرْب، فهو اسم جنس مصدر، لفظه، ومعناه -وهو الحركة المستفادة من مادته- لا يُعرفان إلا بالنقل، وماضيه، واسم فاعله يُعرفان بالتصريف، وأمّا استمداده فمن كلام العرب، وأمّا فضله وشرفه فيعرفان من مادته، وأمّا حكمه فقال: جَسُوس (١٠٤) عند قول الرسالة (١٠٥): "وتعلموا ما علمهم" أنّه فرض كفاية، وكذا نقله السُّوداني (١٠٦) في أول شرحه للأجرومية فقال: (١٠٧) "قال الفخر الرازي في المحصول: معرفة اللغة، والنحو، والتصريف فرض كفاية"، وأمّا اسمه فيسمى بالتصريف، وبالصرف، وثالثة بالتصريف كما سماه الناظم هنا بالثالث، وسماه بالأوّلين في بيت الخلاصة السابق وهما المشهوران في تسميته، فكل من الثلاثة علّم على هذا العلم، منقول من المصدر، إمّا من قبيل العلم الشخصي، أو الجنسي- على الخلاف بينهم في أسماء العلوم والكتب، وأمّا أصلها قبل النقل فالتصريف: مضارع للتصريف، والتصريف مبالغة في الصّرف، ومعنى الجمع القلب والتغيير (١٠٨) فيقال: صَرَفَت الشيء بالتخفيف، وصَرَفْتُهُ بالتشديد، فتصَرَّف أي: قَلَبْتُهُ فَتَقَلَّبَ، وأمّا فائدته فأشار لها

(١٠٣) هناك خلاف بين العلماء في ثبوت اللغة بالقياس فجوّز ذلك القاضي أبو بكر، وابن سريج وبعض الفقهاء، والأصحّ منعه. ينظر أحمد بن محمد العطار، "حاشية العطار على جمع الجوامع"، ٣٥٤/١، وعضد الدين عبد الرحمن الإيجي، "شرح العضد على مختصر المنتهى الأصولي ومعه حاشية السعد والجرجاني"، تحقيق: محمد حسن إسماعيل، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٤هـ)، ٦٥٢/١.

(١٠٤) هو الإمام أبو عبد الله محمد بن محمد بن محمد بن أحمد بن جَسُوس المالكي، علم مغربي شهير فقيه، زاهد، له تصانيف كثيرة منها: شرح الرسالة للقيرواني، ومقدمة على صحيح البخاري، وشرح مختصر خليل، وشرح شمائل الترمذي، وشرح على منظومة أبي سالم العياشي، وغيرها، توفي بفاس سنة ١١٨٢هـ. تنظر ترجمته في محمد بن محمد بن عمر مخلوف، "شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، تحقيق: عبد المجيد خيالي، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٤هـ)، ص ٥١١، وخير الدين الزركلي، "الأعلام"، ٨/٧.

(١٠٥) ينظر محمد بن محمد بن محمد بن أحمد بن جَسُوس، "شرح توحيد الرسالة"، تحقيق: إحسان النقوطي، (ط١، المغرب: مطبعة النجاح الجديدة، ١٤٢٩هـ)، ٢٤٤/١.

(١٠٦) هو أحمد بن محمد بن أحمد السوداني، ينظر عمر رضا كحالة، "معجم المؤلفين" (بيروت: دار إحياء التراث العربي) ١/١٤٩.

(١٠٧) ينظر أحمد بن محمد السوداني، "الفتوح القيومية في شرح متن الأجرومية"، لوحة: ٩/أ، وقد حققه أشرف محمد سيد النحاس في جامعة الأزهر، رسالة ماجستير، عام ٢٠٠٥م.

(١٠٨) ينظر الكليات، ص ١٠١٨.

بعضهم^(١٠٩) في قوله: "التصريف أم العلوم، والنحو أبوها" فشبه التصريف بالأم في الإخراج والإصلاح، وشبه النحو بالأب في الإصلاح فقط، وبه يُعرف الحرف الزائد في الكلمة من الأصل كـ "صَرَب" يَصْرِب، فوزن الأول "فَعَلَ" ووزن الثاني "يَفْعَل" فالياء زائدة وما عداه أصل، وبه يُعرف أيضاً أن زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى [ب/٥] كـ "قَطَعَ" بالتخفيف و"قَطَعَ" بالتشديد، فالثاني أبلغ من الأول إذ الثاني فيه أربعة أحرف، وفي الأول ثلاثة، وفائدته العظمى الاستعانة على فهم القرآن والحديث، وأما فضيلته فظاهرة من فائدته إذ لاشك أن من عَرَفَه أفضل ممن جهله، فانظر إلى حكاية يعقوب بن السكيت^(١١٠)، وكان أعلم الناس باللغة وأحفظها، وقد سأله المازني بحضرة السلطان المتوكل على وزن "نُكِّلَ" من قوله تعالى: ﴿فَأَرْسِلْ مَعَنَا آخَافًا نَكَتْلُ﴾ [سورة يوسف: ٦٣] فقال: وزنه "تَفَعَّلَ" فضحك منه من حضر من علماء التصريف؛ لأن وزنه "تَعَتَّلَ" لا "تَفَعَّلَ"، وأما مسأله: فهي قواعد المتصورة أولاً بوجه إجمالي كقولك: كل قاعدة من هذا العلم فموضوعها هو موضوعه.

الإعراب: "الواو" عاطفة أو مستأنفة، و"بعد" في محل نصب على الظرفية بعامل محذوف تقديره: وأقول بعد زمان نطقي فيما تقدّم من الحمد والصلاة؛ إن قدرت "بعد" ظرف زمان، أو اكتب بعد مكان فهي لما تقدّم... الخ إن قدرت ظرف مكان، "فالفعل" مبتدأ، والفاء زائدة، و"مَنْ" اسم شرط جازم لفعلين مبتدئان في محل رفع مبني على السكون؛ لشبهه بالحرف في المعنى وهي "إن" الشرطية، و"يُحْكِمُ" فعل الشرط مجزوم بـ "مَنْ" وعلامة جزمه السكون في آخره، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً يعود على "مَنْ"، و"تَصَرُّفُهُ" مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة في آخره، وهو مضاف، و"الهاء" مضاف إليه في محل جر مبني على الضم؛ لأنه ضمير عائد على الفعل، و"يَحْزَنُ" جواب الشرط مجزوم بالسكون، وأصله "يحوز" حُذفت الواو لالتقاء الساكنين، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً عائد على "مَنْ" أيضاً، وجملة الجواب لا محل لها؛ لعدم اقترانها بالفاء، أو إذا، وجملة الشرط وحدها في محل رفع خبر المبتدأ الثاني، وهو "مَنْ"

(١٠٩) ينظر شمس الدين أحمد دينقوز، "شرح مراح الأرواح"، وبهامشه الفلاح في شرح المراح لابن كمال باشا، (ط٣، مصر: مطبعة البابي الحلبي، ١٣٧٩هـ)، ص ٣.

(١١٠) ينظر أبو جعفر النحاس، "عمدة الكتاب"، تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي، (ط١، دار ابن حزم، ١٤٢٥هـ)، ص ٥٢.

على الأصح، وقيل: هما معاً^(١١١)، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب مفعولة بـ "أقول" أو "أكتب"، و "من اللغة" جار ومجرور متعلق بـ "يُجْز"، و "الأبواب" مفعول به، و "السبل" معطوف عليه، وألفه لإطلاق القافية، وبالله تعالى التوفيق. [٦/أ]

فَهَاكَ نَظْمًا مُحِيطًا بِأَلْفِهِمْ وَقَدْ يَحْوِي التَّفَاصِيلَ مَنْ يَسْتَحْضِرُ الْجُمْلًا^(١١٢)

"الفاء" فصيحة؛ لأنها أفصحت عن محذوف تقديره: إذا أردت قراءة التصريف لتحوز أبواب اللغة، وسبيلها فهالك... الخ، و "ها" اسم فعل بمعنى خذ، و "الكاف" حرف خطاب، و "النَّظْم" لغة: الجمع^(١١٣)، مصدر نَظَمَ الشَّيْءَ يَنْظُمُهُ نَظْمًا: جمعه، كَصَرَبِهِ يَصْرِبُهُ صَرْبًا، واسم الفاعل ناظم، واسم المفعول مَنْظُوم، وعُرفاً: ^(١١٤) الكلام العربي الموزون الذي قصد وزنه، وارتبط لمعنى وقافية^(١١٥)، وأنواعه خمسة عشر وهي: ^(١١٦) الطويل، والمديد، والبسيط، والوافر، والكامل، والهزج، والرجز، والرمّل، والسريع، والمنسرح، والخفيف، والمضارع، والمقتضب، والمجتث، والمتقارب، ونظمها بعضهم فقال: ^(١١٧)

أَطْلُ لِمَدِيدِ الْبَسْطِ يَوْمًا وَلَا تُجْمَلْ وَوَفَّرَ كَمَالًا وَاهْجُرَ الرَّجْزَ بِالرَّمَلِ
وَسَارِعًا لِتَسْرِيحِ الْخَفِيفِ مُضَارِعًا لِمُقْتَضَبِ الْمُجْتَثِّ وَأَقْرَبَ إِلَى الْوَصْلِ
وهذه المنظومة من بحر البسيط، وهو مركب من ثمانية أجزاء وهي: مُسْتَفْعِلُنْ فَاعِلُنْ، مُسْتَفْعِلُنْ فَاعِلُنْ ومثلها، و "مُحِيط" اسم فاعل من أحاط بالشئ إذا أدركه من جميع جهاته،

(١١١) ينظر أحمد بن محمد البجائي، "شرح لامية الأفعال" ص ٤٥.

(١١٢) ينظر لامية الأفعال، ص ١٥.

(١١٣) ينظر اللسان، مادة: نظم، ٥٧٨/١٢.

(١١٤) قال الجرجاني: "النظم: في اللغة جمع اللؤلؤ في السلك، وفي الاصطلاح: تأليف الكلمات والجمل مترتبة المعاني متناسبة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل، وقيل: الألفاظ المترتبة المسوقة المعتبرة دلالاتها على ما يقتضيه العقل". ينظر التعريفات، ص ٢٤٢.

(١١٥) النظم أعم من الشعر؛ لأنه جنس له ولغيره من المنظومات، فالشعر: نظم عربي أو محدث له، موافق له وزنًا وحكمًا، فكل شعر نظم من غير عكس. ينظر أحمد بن محمد البجائي، "شرح لامية الأفعال" ص ٤٧-٤٨.

(١١٦) وأصناف الأخصف البحر المتدارك الذي زعم أنه تداركه على الخليل. ينظر الخطيب التبريزي، "الوافي في العروض والقوافي"، تحقيق: فخر الدين قباوة، (ط ٤)، بيروت: دار الفكر المعاصر، ١٤٢٤هـ، ص ٣٤.

(١١٧) في حاشية الأصل: هو الشيخ الدماميني.

و"المُهمُّ" اسم فاعل من أهتمَّ الشيء: أوقعك في همٍّ وتفكَّر؛ لتعتني به، ولـمَّا كان علم التصريف منه المُهمُّ: وهو ما يُضَرُّ جهله، ومنه غير المهم وهو ما لا يضر جهله، اقتصر الناظم رحمه الله على الأول.

و"قد" حرف تحقيق، و"يحيوي" مضارع حوا الشيء حازه وجمعه، و"التفاصيل" جمع تفصيل بمعنى الجزئي، و"من" موصول اسمي بمعنى الذي خاص بالعاقل، و"يستحضر" مضارع استحضر الشيء طلب حضوره عنده، والمراد به هنا أحضره، و"الجمل" جمع جملة، وهي لغة: الجماعة من كل شيء (١١٨).

وعرفاً (١١٩): لفظ مركَّب الإسناد، والمراد بها هنا القاعدة، والمعنى: إذا تشوَّقت إلى معرفة التصريف فخذ هذه المنظومة المحيطة بقواعده المهمة التي هي الأصول، أو مَنْ حَوَى الأصول حَوَى الفروع، مثال القاعدة: أن تعرف أن كل فعل مضموم العين فمضارعه مضموم العين أيضاً، ومثال الجزئي (١٢٠): أن تعرف أن "كُرم" بضم الراء، فتعرف منه أن مضارعه "يكرُم" بضم الراء أيضاً سمعته أم لا.

الإعراب: "الفاء" حرف للسببية والربط، و"ها" اسم فعل مبني على السكون؛ لنيابته عن الفعل، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت، والجملة جواب شرط غير جازم مقدَّر كما مر فلا محل لها، و"الكاف" حرف خطاب مبني على [ب/٦] الفتح، و"نَظْمًا" مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة في آخره، وهو مصدر بمعنى اسم المفعول كخلق بمعنى مخلوق، وجُعِلَ صفةً لمحذوف أي: كلاماً منظوماً، و"محيطاً" نعت لـ "نَظْم"، و"بالمهم" جار ومجرور متعلق بـ "محيط"، وهو صفة لمحذوف أيضاً أي: بالعلم المهم من علم التصريف، و"قد" حرف تحقيق، أو تقليل-والأول أنسب- مبني على السكون، و"يحيوي" فعل مضارع مرفوع؛ لتجرده عن الناصب والجازم، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء المانع من ظهورها الاستثقال، و"التفاصيل" مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة في آخره، و"من" موصول اسمي فاعل لـ

(١١٨) ينظر أحمد بن فارس، "مقاييس اللغة"، مادة: "جمل"، وابن هشام الأنصاري، "المباحث المرضية المتعلقة بمن الشريعة"، تحقيق: مازن المبارك، (ط١، بيروت: دار ابن كثير، ١٤٠٨هـ) ص ٥١
(١١٩) ينظر عبد القاهر الجرجاني، الجمل، تحقيق: علي حيدر، (دمشق: مكتبة مجمع اللغة العربية، ١٣٩٢هـ)، ص ٤٠.
(١٢٠) ينظر الكليات، ص ٦١٥.

"يجوز" في محل رفع مبني على السكون؛ لشبهه بالحرف في الافتقار للجملّة، و"يَسْتَحْضِرُ" فعل مضارع مرفوع؛ لتجرده عن الناصب والجازم، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة في آخره، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً عائد على "مَنْ" هو العائد من الصلة للموصول، وجملّة "يَسْتَحْضِرُ" صلة "مَنْ" لا محل لها من الإعراب، و"الجُمَلَا" مفعول "يَسْتَحْضِرُ" منصوب بالفتحة الظاهرة في آخره، وألفه لإطلاق القافية، وجملّة "قد يحوي" مستأنفة، وبالله تعالى التوفيق.

باب أُبْنِيَةِ الْفِعْلِ الْمَجْرَدِ وَتَصَارِيفِهِ

"الباب" لغة: الموصل للشيء^(١٢١)، حِسِّيٌّ في المحسوسات كـ "باب" الدار، ومعنويٌّ في المعنويات كما هنا، وعُرفاً: (١٢٢) علم على ألفاظ مخصوصة دالة على معانٍ مخصوصة، و"أُبْنِيَّة" جمع بناء مصدر: بناه بينه بناءً: رَكَّبَهُ، والبناء والمثال، والوزن والزنة، والبنية والصيغة مترادفة لمعنى واحد وهي: الهيئة العارضة لللفظ؛ بسبب الحركات والسكنات^(١٢٣).

و"الفعل" لغة: الحدث، وعُرفاً: مادَّل على حدث وزمان^(١٢٤)، وهو ثلاثة أنواع: ماضٍ، ومضارع، وأمر، والمراد بالفعل هنا الماضي، و"المَجْرَدُ" لغة: العاري عن مصاحب له، وعُرفاً: ما حروفه كلها أصول، و"التَّصَارِيفُ" جمع تصريف، وهو لغة: التَّغْيِيرُ، وعُرفاً: تغيّر بنية لمعنى قصداً كما مر، والمراد به هنا: اختلاف أحواله من ضم عين مضارعه، وفتحها، وكسرها، فذكر في الترجمة شيئين وهما: الأُبْنِيَّة، والتصاريف، وقد أشار إلى الأُبْنِيَّة بقوله: (١٢٥)

بـ "فَعَّلَلِ" الْفِعْلُ ذُو التَّجْرِيدِ أَوْ "فَعَّلَا" يَأْتِي وَمَكْسُورٌ عَيْنٍ أَوْ عَلَى "فَعَّلَا"

يعني أن الفعل الماضي قسبان: مزيد فيه، ومجرّد من الزوائد، فالأول سيأتي في قوله:

كـ "أَعْلَمَ الْفِعْلُ يَأْتِي بِالزِّيَادَةِ [مَعَ] وَالْيَ وَوَلَّى، اسْتَقَامَ، اخْرُجِمَ، أَنْفَصَلَا" [الخ (١٢٦)]

(١٢١) ينظر الكليات ص ٢٤٩

(١٢٢) ينظر المرجع السابق، ص ٢٤٩

(١٢٣) ينظر المرجع السابق، ص ٥٦٠

(١٢٤) ينظر أبو القاسم الزجاجي، "الإيضاح في علل النحو"، تحقيق: مازن المبارك، (ط ٥)، بيروت: دار النفائس، ١٤٠٦هـ، ص ٥٣.

(١٢٥) ينظر اللامية الأفعال، ص ١٦

(١٢٦) البيت بتمامه:

والمجرد هو المقصود هنا، وبدأ به لأنه الأصل، وأخبر [٧/أ] أن المجرد يأتي في كلام العرب على أوزان أربعة: (١٢٧) ثلاثة للثلاثي، وواحد للرباعي.

فالأول من الثلاثي: "فَعَلَ" مفتوح الفاء والعين، ويكون متعلّياً ولازماً، وتعلّيه أكثر من لزومه، والمتعدي كـ "ضَرَبَهُ"، واللازم كـ "ذَهَبَ بِهِ".

والثاني: "فَعِلَ" مفتوح الفاء أيضاً، ومكسور العين، ويكون متعلّياً، ولازماً أيضاً، ولزومه أكثر من تعلّيه، والمتعدي كـ "رَكِبَهُ"، واللازم كـ "رَغِبَ فِيهِ".

والثالث: "فَعُلَ" مفتوح الفاء أيضاً، ومضموم العين، ولا يكون إلا لازماً كـ "شَرُفَ بِهِ".

والرابع: للرباعي "فَعَّلَلَ" بفتح الفاء، واللامين، وسكون العين، ويكون متعلّياً كـ "دَحْرَجَهُ أَي: دَفَعَهُ، ولازماً كـ "بَسَمَلَ" أَي: قال: باسم الله.

تنبيهات:

الأول: اصطلاح الصرفيون على أن الحرف الأول الأصلي من حروف الكلمة المتصرفة يُسمّى فاء الكلمة، والثاني الأصلي منها عين الكلمة، والثالث الأصلي منها فاعل أكثر لام الكلمة، وذلك كـ "ضَرَبَ" فالضاد يسمى فاء الكلمة، والراء عينها، والباء لامها، وإنما سمّوا الأصول بالفاء والعين واللام؛ لمقابلة الأصول بها عند الوزن، وإنما خصّصوا هذه الأحرف دون غيرها؛ لأن اللفظ المركّب منها وهو "فَعَّلَ" أعم الأفعال معنى؛ لأن كل فعل فيه معنى "فَعَلَ"، ولأنه اشتمل على ما يخرج من أول الفم وهو الفاء، وآخره وهو العين، ووسطه وهو اللام.

والميزان واحد لا يتغير أبداً كالقالب، والموزون يتغير كالمفروغات في القالب، وتكون حركات الميزان وسكناته كحركات الموزون وسكناته، فتقابل الفتحة بالفتحة، والضمّة بالضمّة، والكسرة بالكسرة، والسكون بالسكون، وفائدة الوزن بيان أحوال أبنية الكلم من سكون، وأصل، وتقديم، وحذف وضدها، وإلى كيفية الوزن أشار الناظم في كافيته بقوله: (١٢٨)

وَإِنْ تُرِدْ وَرْناً فَقَابِلِ بِالْفَا وَالْعَيْنِ وَاللَّامِ الْأُصُولَ تُكْفَى

كـ "أَعْلَمَ الْفِعْلُ يَأْتِي بِالزِّيَادَةِ مَعَ" وَإِلَى وَوَلَّى، اسْتَقَامَ، احْرُنْجِمَ، انْفَصَلَا

لامية الأفعال ص ٢١.

(١٢٧) ينظر الحسين بن بدر بن إياز، "شرح التعريف بضروري التصريف"، تحقيق: هادي نهر، وهلال ناجي، (ط١، الأردن: دار الفكر، ١٤٢٢هـ)، ص ٣٥-٣٦.

(١٢٨) ينظر ابن مالك، "شرح الكافية الشافية"، ٢٠٢٨/٤.

الثاني: الفعل الماضي الثلاثي المسند للفاعل بحسب عينه ثلاثة أنواع:

الأول: ما سَمِعَ عينه بحركة واحدة وهو الفتحة وفيه ثلاثة؛ لأن الحركة إمَّا فتحة كـ "ضَرَبَ"، أو كسرة كـ "رَغِبَ"، أو ضمة كـ "شُرِفَ".

والثاني: ما سَمِعَ عينه بحركتين وهو الثلاثي، وفيه ثلاثة أيضًا؛ لأن الحركتين إمَّا فتحة وكسرة كـ "زَهَقَتْ رُوحَهُ"، وزَهَقَتْ: خرجت، وإمَّا فتحة وضمة كـ "صَلَحَ أَمْرُهُ"، وصلح ضد فسد، وإمَّا كسرة وضمة كـ "رَجِبَ الْمَكَانَ" ورجب: اتسع.

والثالث: ما سَمِعَ عينه بالحركات الثلاث كـ "قَطَطَ" و "قُطِطَ"، وقَطَطَ: أيس. [٧/ ب] وإلى ذلك أشار الناظم في كافيته بقوله: (١٢٩)

وَأَفْتَحَ أَوْ اكْتَسَرَ ثَانِي الثَّلَاثِي
أَوْ ضَمَّ وَاحْفَظْ جَامِعَ الثَّلَاثِ
وَأَمَّا أَوَّلُ الْفِعْلِ وَآخِرُهُ فَلَا يَكُونَانِ إِلَّا مَفْتُوحَيْنِ إمَّا لَفْظًا كـ "ضَرَبَ"، أو تَقْدِيرًا كـ "ثُبَّتَ".

الثالث: هذه الأوزان المذكورة في النَّظْمِ هي الأصول، وما يعرض لها من التغير لا يُخْرِجُهَا عن أصلها كـ "نِعْمَ" و "نِئْسَ" و "لَيْسَ" و "بَقِيَ"، وأصلها: نِعَم، وَيَسْ، وَلَيْسَ، وَبَقِيَ، كلها من باب "فَعَلَ" المكسور العين فغيروها عن أصلها تخفيفًا.

الرابع: الفعل باعتبار التعدي واللزوم أربعة أنواع: (١٣٠)

الأول: ما يوصف بالتعدي واللزوم كـ "نصحته" ونصحت له، وإليه أشار الناظم في كافيته بقوله: (١٣١)

وَجَمْعُ اللَّزُومِ وَالتَّعَدِّي
لِمُوَاحِدٍ مَعَ اتِّحَادِ الْقَصْدِ
والثاني: ما لا يوصف بتعدٍّ ولا لزوم، كـ "كان وأخواتها".

والثالث: ما يوصف بالتعدي دون اللزوم، وما لا يتعدى من الفاعل إلى المفعول به بنفسه، وعلامته أن يقبل هاء غير المصدر، ويبني منه اسم مفعول تام كـ "زيدَ ضَرَبَهُ عَمْرُو" فـ "زيد" مضروب، وهو ثلاثة أنواع: ما يتعدى لواحد بنفسه دائمًا كأفعال الحواس الظاهرة كَسَمِعْتُ

(١٢٩) ينظر شرح الكافية الشافية، ٢٠١٥/٤

(١٣٠) ينظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ١٧٥-١٧٦، ٢/ وأحمد الحملاوي، "شذا العرف في فن الصرف"، تحقيق: نصر الله عبد الرحمن، (الرياض: مكتبة الرشد)، ص ٣٨.

(١٣١) ينظر شرح الكافية الشافية ٢/ ٦٣٦.

الأذان، وما يتعدى لاثنتين بنفسه أيضًا كأفعال الحواس الباطنة كَحَسِبْتُ زيدًا عالمًا، وما يتعدى لثلاثة بنفسه دائمًا أيضًا كأَعْلَمْتُ زيدًا عَمْرًا فاضلاً.

والرابع: ما يُوصف باللزوم دون التعدي، وهو ما لم يتجاوز الفاعل إلى المفعول به بنفسه، وعلامته أن لا يقبل هاءً غير المصدر، وأن لا يُبنى منه اسم مفعول تام كـ "عمرو غضب على زيد، فـ" "زيد" مغضوب عليه، وهو ثلاثة أقسام أيضًا: ما لا يتعدى للمفعول به أصلاً كـ "مرض زيد"، وما يتعدى لواحد بحرف الجر أيضًا كـ "غضب"، وما يتعدى لاثنتين دائمًا أولهما بنفسه، وثانيهما تارة بنفسه وتارة بحرف الجر كـ "آمره الخير" و "آمره بالخير".

الخامس: الفعل باعتبار الصحة والاعتلال أربعة أنواع: (١٣٢) صحيح، ومعتل، ومهموز، ومضعف، فالصحيح: ما سلمت حروفه الأصلية من علة، وهمزة، وتضعيف كَصَرَب، وَرَغَب، وَشَرَف.

والمعتل: ما فيه حرف أو حرفان من حروف العلة، وأقسامه: مثال، وأجوف، وناقص، ولفيف مجموع، ولفيف مفروق.

فالمثال: ما اعتلت فأوه، وسمي مثالاً لمثالته الصحيح في مجيء ماضيه مفتوح العين كـ "وَعَدَ" و "يَسِر"، ومكسور العين كـ "وَرِثَ" و "يُسِّس"، ومضموم العين كـ "وَضَأَ" [أ/ ٨] و "يُتِم". والأجوف: ما اعتلت عينه، وسمي أجوفاً؛ لأن اعتلاله في جوفه ووسطه كـ "قال" و "باع" و "خاف" و "هاب" و "هار".

والناقص: ما اعتلت لاه كـ "دعا" و "رمى" و "فني" و "رضي" و "نهو" (١٣٣) وسمي ناقصاً؛ لنقصه بحذف لاه في الأمر والمضارع المجزوم نحو: ادع ولم يدع.

واللفيف المجموع: ما اعتل منه حرفان مجموعان كـ "هوى": سقط، و "هوى": عشق، وسمي لفيفاً؛ لالتفاه على حرفي علة، ومجموعاً؛ لاجتماعهما.

واللفيف المفروق: ما اعتل منه حرفان مفترقان كـ "وَفَى بالعهد"، و "وَلِيَ الأمر" وسمي لفيفاً لما مر، ومفروقاً؛ لافتراقهما، والمهموز: ما كان أحد أحرفه همزة كانت في الفاء كأكل، وأمن،

(١٣٢) ينظر بهاء اللدين ابن عقيل، "شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك"، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (ط٢)، دمشق: دار الفكر، ١٩٨٥م، ٤/ ٢٦٨، وأحمد الحمالوي، "شذا العرف في فن الصرف" ص ١٩.

(١٣٣) في الحاشية: من التَّهْيَةِ وهي العقل. وفي اللسان: سميت بذلك؛ لأنها تنهى عن القبيح. ابن منظور، "لسان العرب"، مادة: نهى.

وأدب، أو في العين كسأل، وسير، ورؤف، أو في اللام كقرأ، وبرأ، وملؤ، والمضعف ما كانت عينه ولا منه من جنس واحد كَحَنَّ، وشَلَّ، ولَبَّ.

السادس: في ذكر معاني هذه الأبنية، فقد سكت عنها الناظم، وذكرها أكيد؛ ولذا تعرّض لها جمهور التصريفيين كالناظم في التسهيل (١٣٤) حيث قال: "باب أبنية الفعل ومعانيها"، فذكر بعضاً من ذلك تقريباً.

أمّا "فَعَّلَ" فيأتي لمعانٍ كثيرة، فيكون لمحاكاة الأعيان كَعَقَّرَ الشَّيْءَ: إذا لواه كالعقرب، أو لجعله فيها كَفَلَّطِلَ الطعام: جعله فيه، أو لإصابتها كعقرب البعير: أصاب عرقوبه، أو لاختصارها كبَسَمَلَ قال: بسم الله. (١٣٥)

وأما "فَعَلَ" بالفتح فيأتي لمعانٍ كثيرة أيضاً، فيكون للجمع كَنَظَمَ الكلام: جمّعه، وللتفريق كَقَسَمَ المال: فرّقه، وللإصابة كَجَلَدَهُ، والإعطاء كَمَنَحَهُ: أعطاه. (١٣٦)

وأما "فَعِلَ" بالكسر - فيكثر في الأعراض كَفَرَحَ، والأمراض كَسَقِمَ، والألوان كَحَمِرَ، والنُّعُوت اللازمة كشَنِبَ، (١٣٧) وأمّا "فَعُلَ" بالضم فيكثر في الطبائع ككُتِرَ ونحوها، كَفَّهَ: تعلّم الفقه حتى صار كالطبيعة له. (١٣٨)

الإعراب: "الفعل" مبتدأ مرفوع بضمة في آخره، و"ذو" نعتة تابع له في رفعه، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة، وهو مضاف، و"التَّجْرِيد" مصدر جرّده تجريداً مضاف إليه، و"يأتي" فعل مضارع أتى: جاء - وورد عن العرب - مرفوع بالتجرّد وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الإياء المانع من ظهورها الاستثقال، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو عائذ على "الفعل ذو التجريد"، والجملة فعلية صغرى في محل رفع خبر المبتدأ ورابطها الفاعل، وجملة المبتدأ والخبر كبرى ذات وجهين مستأنفة، و"بَفَعَّلَ" الباء: حرف [ب/٨] جر بمعنى "على" وفيه حذف مضاف أي: على وزنه، و"فَعَّلَلُ" مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة المقدرة في آخره المانع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية، وهو ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث

(١٣٤) ينظر ابن مالك، "تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد"، تحقيق: محمد كامل بركات، (دار الكتاب العربي، ١٣٨٧هـ)، ص ١٩٥

(١٣٥) ينظر شرح التسهيل ٤٤٨/٣.

(١٣٦) المرجع السابق ٤٤٢/٣

(١٣٧) المرجع السابق ٤٣٩/٣

(١٣٨) المرجع السابق ٤٣٥/٣

باعتبار الكلمة، والجار والمجرور متعلق بمحذوف وجوبًا حال من فاعل "يأتي"، وقوله: "أو فَعَلَ" معطوف عليه على تقدير حال أي: مفتوح عين، و"مكسور عين" عطف على حال مقدرة أي: وعلى مكسور عين، وقوله: "أو على فَعَلَ" عطف على "فَعَلَ" بتقدير حال أيضًا مضموم عين، وبالله تعالى التوفيق.

ولما فرغ من أبنية الفعل الماضي المجرد شرع في تصاريفه وهي أبنية المضارع، وبدأ بمضارع "فَعَلَ" المضموم ثم "فَعِلَ" المكسور؛ لقلة الكلام عليهما فقال (١٣٩):

والضَّمَّ من "فَعَلَ" الزَّم في المضارع وَأَفْ — تَح موضع الكَسْرِ في المَبْنِيِّ من "فَعَلًا"

أي: والزَّم الضَّم في عين المضارع المبني من "فَعَلَ" المضموم العين سواء كان صحيحًا كـ "شَرَفَ يَشْرُفُ"، أو معتلاً كـ "وَضَوْ يَوْضُو"، أو مهموزًا كـ "أَدَبَ يَأْدُبُ"، وسواء كان الضم في العين لفظًا كما مرَّ، أو تقديرًا كما في المضاعف كـ "لَبَّ يَلْبُ" (١٤٠)، و"افتح موضع الكسر" وهو عين الماضي في المضارع المبني من "فَعِلَ" المكسور سواء كان صحيحًا كـ "رَغَبَ يَرْغَبُ"، أو معتلاً كـ "رَضِيَ يَرْضَى"، أو مهموزًا كـ "أَمِنَ يَأْمَنُ"، وسواء كان الفتح في العين لفظًا كما مرَّ، أو تقديرًا كـ "سَلَّ يَسْلُ" وهذا هو القياس فيهما. (١٤١)

وأما "فَعَلَ" المضموم: فلم يشذ منه شيء، وأما "فَعِلَ" المكسور: فشذت منه أفعال بالكسر- في المضارع فتَحْفَظ ولا يُقاس عليها، وهي ضَرْبان: ضَرْب جاء بوجهين وهما: الفتح والكسر- فالفتح على القياس، والكسر- على الشذوذ، وضَرْب جاء بوجه واحد وهو الكسر- على الشذوذ، وقد أشار إلى الضرب الأول فقال: (١٤٢)

وَجَهَانٍ فِيهِ مِنْ "أَحْسَبَ مَعَ وَغَرَّتْ، وَجَرَّتْ أَنْعَمَ، يَيْسَتْ، يَيْسَتْ، أَوْلَهُ، يَيْسَ، وَهَلَا"

أي: في عين المضارع من هذه الأفعال التسعة وجهان: وهما الفتح، والكسر، فالفتح على القياس، والكسر على الشذوذ.

(١٣٩) ينظر لامية الأفعال، ص ١٦

(١٤٠) جاء في اللسان، مادة: لب ٧٣٠/١: "وَأَهْلٌ نَجِدُ يَقُولُونَ: لَبَّ يَلْبُ بِوَزْنِ قَرَيْفٍ. وَرَجُلٌ مَلْبُوبٌ: مُوصُوفٌ بِاللَّبَابِ، وَلَيْبٌ: عَاقِلٌ ذُو لُبٍّ، مِنْ قَوْمِ أَلْبَاءَ".

(١٤١) جاء في اللسان، مادة: شلل ٣٦٢/١١: "سَلَّ يَسْلُ إِذَا طَرَدَ، وَسَلَّ يَسْلُ إِذَا اعْوَجَّتْ يَدُهُ بِالْكَسْرِ. وَالْأَسْلُ: الْمُعْوَجُّ الْمُعْصَمُ الْمُتَعَطِّلُ الْكَفَّ".

(١٤٢) ينظر لامية الأفعال، ص ١٦

- الأول: حَسِبَهُ صَالِحًا: ظَنَّهُ، يَحْسِبُهُ بِالْفَتْحِ عَلَى الْقِيَاسِ، وَيَحْسِبُهُ بِالْكَسْرِ عَلَى الشَّدُوذِ. (١٤٣)
- الثاني: غَرَّ صَدْرُهُ: تَوَقَّدَ غِيْظًا، يُوَغِّرُ بِالْفَتْحِ عَلَى الْقِيَاسِ، وَيَغْرِ بِالْكَسْرِ عَلَى الشَّدُوذِ (١٤٤).
- الثالث: وَجَرَ صَدْرُهُ: [أ/٩] امْتَلَأَ حَقْدًا، يُوَحِّرُ بِالْفَتْحِ عَلَى الْقِيَاسِ، وَيَحِيرُ بِالْكَسْرِ عَلَى الشَّدُوذِ (١٤٥).
- الرابع: نَعِمَ الرَّجُلُ: حَسَنَتْ حَالَتُهُ، يَنْعَمُ بِالْفَتْحِ عَلَى الْقِيَاسِ، وَيَنْعَمُ بِالْكَسْرِ عَلَى الشَّدُوذِ (١٤٦).
- الخامس: يئِسَ الرَّجُلُ: سَاءَتْ حَالَتُهُ، يئِسَتْ بِالْفَتْحِ عَلَى الْقِيَاسِ، وَيئِسَتْ بِالْكَسْرِ عَلَى الشَّدُوذِ (١٤٧).
- السادس: يئِسَ الرَّجُلُ: انْقَطَعَ رَجَاؤُهُ، "يئأس" بِالْفَتْحِ عَلَى الْقِيَاسِ، و"يئيس" (١٤٨) بِالْكَسْرِ عَلَى الشَّدُوذِ (١٤٩).
- السابع: وَلِيَ الرَّجُلُ: اشْتَدَّ حُزْنُهُ، "يأله" بِالْفَتْحِ عَلَى الْقِيَاسِ، و"يله" بِالْكَسْرِ عَلَى الشَّدُوذِ (١٥٠).
- الثامن: يئِسَ الشَّيْءُ: ذَهَبَتْ رَطوبَتُهُ، و"ييس" بِالْفَتْحِ عَلَى الْقِيَاسِ، و"ييس" بِالْكَسْرِ عَلَى الشَّدُوذِ (١٥١).

(١٤٣) ينظر الصحاح، مادة: "حسب"، ١/ ١١٠

(١٤٤) ينظر الصحاح، مادة: "وغر"، ٢/ ٨٤٦.

(١٤٥) ينظر المرجع السابق، مادة: "وحر"، ٢/ ٨٤٤

(١٤٦) ينظر اللسان، مادة: "نعم"، ١٢/ ٥٧٩

(١٤٧) ينظر الصحاح، مادة: "ئبس"، ٣/ ٩٠٧

(١٤٨) لم تكتب في النسخة: (ح)

(١٤٩) ينظر الصحاح، مادة: "ئيس"، ٣/ ٩٩٢

(١٥٠) ينظر اللسان، مادة: "أله"، ١٤/ ٤٦٩

(١٥١) ينظر الصحاح، مادة: "ييس"، ٣/ ٩٩٣.

التاسع: وهَلَّ الرجل: فزع^(١٥٢) "يُوْهَل" بالفتح على القياس، و"يَهْل" بالكسر على الشذوذ.^(١٥٣)

ثم أشار إلى الضرب الثاني فقال: (١٥٤)

وأفردَ الكسرَ فيما مِنْ "وَرِثْ، وَوَلِي" ورِغْتَ، ومِثَّتْ، مَعُ وفِثَّتْ حُلَى
وَنَثَّتْ، مَعُ وَرِي السُّمُحُ "أخوها وأدم" [كسراً لِعَيْنِ مُضَارِعٍ يَلِي "فَعْلًا"]

أي: وأفرد الكسر على الشذوذ في عين المضارع الذي بُني من هذه الأفعال الثمانية:

الأول: وَرِثَ: حازَ ماله، "يَرِثُهُ" بالكسر فقط.

الثاني: وَلِيَهُ: تولاه، "يليه" بالكسر.

الثالث: وَرِمَ الجرحُ ونحوه: انتَفَخَ، "يرم" بالكسر.

الرابع: وَرَعَ الرجل: كَفَّ عن القبيح، "يرع" بالكسر^(١٥٥).

الخامس: وَمِثَّهُ: أحبه، "يَمِثُّهُ" بالكسر.^(١٥٦)

السادس: وَفَقَ الشيء: حَسُنَ، "يفق" بالكسر.

السابع: وَثَقَ به: اعتمد عليه، "يثق" بالكسر.

(١٥٢) ينظر المرجع، مادة: "وهل"، ٥/ ١٨٤٥.

(١٥٣) ينظر الأفعال السابقة في عبد القاهر الجرجاني، "المفتاح في الصرف"، تحقيق: علي توفيق الحمد، (ط١)، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٧، ص ٣٧، وأحمد بن محمد الميداني، "نزهة الطرف في علم الصرف" تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، (ط١)، بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٤٠١هـ، ص ١٠٥، ورضي الدين الاسترابادي، "شرح الشافية"، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرين، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٣٩٥هـ)، ١/ ١٣٥.

(١٥٤) ينظر لامية الأفعال، ص ١٦

(١٥٥) وُسْمِعَ فيه الفتح أيضاً، قال سيبويه: "وقالوا: ورم يرم وورع يرع ورعاً وورماً، ويورع لغة" سيبويه، "الكتاب" ٤/ ٥٤، وقال ابن منظور، في "اللسان" مادة: "ورع" ٨/ ٣٨٨: وَقَدْ وَرَعَ مِنْ ذَلِكَ يَرْعُ وَيُورَعُ؛ الأَخِيْرَةُ عَنِ اللَّحْيَانِي، رِعَةً وَوَرَعًا وَوَرَعَ وَرَعًا.

(١٥٦) اللسان "مادة: "ومق"، ١٠/ ٣٨٥

الثامن: وري المخ: كثر، "يرى" بالكسر، وقيد بالـمخ احترازًا من وري الزند بالفتح: خرجت ناره؛^(١٥٧) لأن مضارعه "يرى" بالكسر- على القياس، وهو من باب "فعل" المفتوح كـ "أتى يأتي"، وقوله: "أخوها" أي: أحفظها، ولا تقس عليها.

الإعراب:

"والضمّ" مفعول مقدّم بـ "الزم" منصوب بالفتحة الظاهرة في آخره، و "من" حرف جر، و "فعل" مجرور بـ "من" وعلامة جره الكسرة المقدّرة في آخره المانع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية، و "الجار والمجرور" متعلق بمحذوف وجوبًا حال من "المضارع"، و "الزم" فعل أمر مبني على السكون، وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره "أنت"، والجملة فعلية مستأنفة والأصل: والزم الضم في المضارع حال كونه مبنيًا من "فعل"، و "افتح" فعل أمر مبني على السكون وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا [ب / ٩ / ب] تقديره "أنت"، والجملة تابعة لما لا محل له، و "موضع" مفعول بـ "افتح" وهو مضاف، و "الكسر" مضاف إليه، و "في المبني" جار ومجرور متعلق بـ "المبني" على حذف مضاف أي: وافتح موضع الكسر- حال كونه كائنًا في المبني من مصدر "فعل"، و "وجهان" مبتدأ مرفوع بالألف نيابة عن الضمة؛ لأنه مثني، وسوّغ الابتداء بالكرة الوصف المقدّر أي: وجهان مرويان عن العرب، و "فيه" جار ومجرور متعلق بمحذوف وجوبًا خبر المبتدأ، وضمير "فيه" عائد على موضع الكسر أو على المضارع في البيت قبله، والجملة اسمية صغرى مستأنفة، و "من" حرف جر مبني على السكون المقدّر على النون المانع من ظهورها اشتغال المحل بحركة التخلص، وهي إمّا فتحة أو كسرة، و "احسب" مجرور بـ "من" وعلامة جره الكسرة المقدّرة في آخره المانع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية، و "الجار والمجرور" متعلق بمحذوف وجوبًا حال من ضمير فيه، وهو على حذف مضاف أي: من مصدر "احسب"، و "مع" ظرف متعلق بمحذوف وجوبًا حال من "احسب"، و "مع" مضاف، و "غرّت" مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدّرة في آخره المانع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية، وهو على حذف مضاف أي: مع مضارع و "غرّت" و "حرت"، وما بعده معطوف على "وغرّت" بحذف العاطف، وهو هنا الواو، و "أنعم" فعل أمر، و "أولّه" فعل أمر وهمزته همزة وصل أتى به على الفتح قياسًا، ولو أتى به على لغة الكسر- شذوذًا لقال: بلا همزة، وسكّن سين "بئست" ضرورة، و "أفرد" فعل أمر وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره "أنت"، و "الكسر"

(١٥٧) ينظر المرجع السابق مادة: "ورى"، ٣٨٨/١٥

مفعوله، و"فيما" جار ومجرور متعلق بـ "أفرد"، و"ما" موصول اسمي بمعنى "الذي" واقع على المضارع أو على "عينه"، و"من ورث" جار ومجرور متعلق بمحذوف وجوباً صلة الموصول، و"ورث" على حذف مضاف من مصدر "ورث"، و"ولي" عطف على "ورث"، و"ورم" عطف على "ورث" أيضاً، و"مع" ظرف متعلق بمحذوف وجوباً حال مما قبله وهو مضاف، و"وَفِثْتُ" مضاف إليه، و"حُلِّي" بضم الحاء مصدر كـ "هَدَى" [١٠/أ] مفعول مطلق معنوي عامله "وَفِثْتُ" أي: حسنت كجلست قُعوداً، و"وَفِثْتُ" معطوف على "ورث" بحذف العاطف، و"مع" ظرف متعلق بمحذوف وجوباً حال من "وَفِثْتُ"، وهو مضاف، و"وَأَرِي" فعل ماضٍ، و"المُخُّ" فاعله، والجملة مضاف إليها، و"أحوها" فعل أمر من حَوَى الشيء حَاَزَهُ وضبطه (١٥٨)، وفاعله مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة مستأنفة، و"الهاء" مفعول به عائدة على "الأفعال" المذكورة قبل، وبالله تعالى التوفيق.

ثم أشار لمضارع "فَعَلَ" المفتوح وجعله أربعة أقسام:

ما قياس مضارعه الكسر، وما قياس مضارعه الضم، وما قياس مضارعه الفتح، وما قياس مضارعه جواز الكسر والضم، وقد بدأ بالأول فقال: (١٥٩)

[وَفِثْتُ، مَعَ وَرِي الْمُخِّ أَحْوَهَا] وَأَدِمَ كَسْرًا لِعَيْنِ مُضَارِعٍ يَلِي "فَعَلًا"
ذَا الْوَإِ فَاءً أَوْ الْيَاءِ عَيْنًا أَوْ كَ "أَتَى" كَذَا الْمُضَاعَفُ لَازِمًا كَ "حَنَّ طَلًا"

يعني أنه يجب كسر- عين "فَعَلَ" المفتوح دائماً في أربعة أنواع: ما فاؤه واو، أو عينه ياء، أو لاهه ياء، أو ما هو لازم.

فالأول: أشار له بقوله: "ذا الواو فاء"، سواء كان لازماً كـ "وَجَبَ الحق": ثَبَتَ، يجب، أو متعدياً كـ "وَجَدَهُ": أَصَابَهُ، يَجِدُهُ، ونحو: وَهَبَ يَهَبُ شاذ.

والثاني: أشار له بقوله: "أو الياء عيناً" سواء كان لازماً كـ "بَانَ الشَّيْءُ": ظَهَرَ، يَبِينُ، أو متعدياً كـ "بَاعَهُ": أَخْرَجَهُ عن ملكه، يَبِيعُهُ، وأصلهما: "بَيْنَ، وَبِيعَ" من باب "فَعَلَ" بالفتح

(١٥٨) ينظر اللسان مادة: "حوى" ٢٠٨/١٤.

(١٥٩) ينظر لامية الأفعال ص ١٧.

تحرّكت الياء فيها وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً تخفيفاً، ونحو: شَاءَ يَشَاءُ شاذٌّ على قول المبرد (١٦٠): إنه من باب فعل بالفتح، ومقيس على قول سيبويه (١٦١): إنه من باب فعل بالكسر.

والثالث: أشار له بقوله: "أو كَأْتَى" سواء كان لازماً كما مثَّل به نحو: أَتَى بالشيء: جَاءَ به، أو متعدّياً كـ "رَوَاهُ" أخذ يرويه، وأصلهما معاً: أَتَى وَرَوَى من باب "فَعَلَ" بالفتح تحرّكت الياء فيهما، وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً تخفيفاً، ونحو: أَبَى يَأْبَى شاذ، واحترز بـ "أَتَى" عن نحو: سَعَى مما عينه حلّقي فيفتح كما يأتي في قوله:

في غَيْرِ هذا لَدَى الْحَلْقِيِّ فَتَحًا أَشْعُ [بالإتِّفَاقِ كَاتٍ صِيغَ مِنْ "سَأَلَا"] (١٦٢)

والرابع: أشار له بقوله: "كذا المضاعف لازماً" ومثله بقوله: "كَحَنَ طلا": اشتاق إلى أمّه: يَحِنُّ، والطلا بالفتح والقصر: ولد كلُّ ذات ظلف كالبقرة (١٦٣).

الإعراب:

"وَأَدِمَ" فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت [ب/١٠] و"كَسَّرَا" مفعوله، و"لِعَيْنَ" جار ومجرور متعلق بمحذوف وجوباً نعت لـ "كَسَّرَا"، و"عَيْنَ" مضاف، و"مضارع" مضاف إليه، و"يلي" مضارع وِلَيْهِ: تبعه، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً عائداً على مضارع، والجملة في محل جر نعت لـ "مضارع"، و"فَعَلَ" مفعول "يلي" ومتعلقه محذوف أي: يَلِيهِ في تصريفه؛ لأنّ الماضي يجيء أولاً في اصطلاح التصريفيين يليه ثانياً المضارع، و"ذا" بمعنى صاحب حال من "فَعَلَ" منصوب بالألف وهو مضاف، والواو مضاف إليه و"فاء" حال من "الواو"، و"أو" حرف عطف، و"الياء" عطف على "الواو"، و"عَيْنًا" حال من "الياء"، و"أو" حرف عطف، و"الكاف" اسم بمعنى: مثل معطوف على الواو فهو اسم، و"أَتَى" مضاف إليه أي: مثل أتى في كون لامه ياء، و"كذا" جار ومجرور متعلق بمحذوف وجوباً خبر مقدّم، والإشارة لـ "أَتَى"، و"المضاعف" مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة في آخره، و"لازماً" حال

(١٦٠) ينظر محمد بن يزيد المبرد، "المقتضب"، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، (بيروت: عالم الكتب)، ١١٥/١.

(١٦١) ينظر الكتاب ٤/٣٧٦.

(١٦٢) تمامه: بالاتِّفَاقِ كَاتٍ صِيغَ مِنْ "سَأَلَا". لامية الأفعال"، ص ١٩

(١٦٣) وَقِيلَ: الطَّلَا مِنْ أَوْلَادِ النَّاسِ وَالْبَهَائِمِ وَالْوَحْشِ مِنْ حِينَ يُولَدُ إِلَى أَنْ يَنْشَدَّ. ينظر اللسان مادة: "طلا" ١٥/١٢.

من الضمير في الخبر، والتقدير: والمضاعف اللازم مثل "أنى" في وجوب كسر عين مضارعه، و" كحنّ طلا" جار ومجرور خبر لمبتدأ محذوف أي: وذلك كـ "حنّ طلا" تتصرّف، وبالله التوفيق. ثم أشار إلى القسم الثاني وهو ما قياس مضارعه الضم، وهو أيضًا أربعة أنواع: المضاعف المعدّي، وما عينه واو، وما لامه واو، وما لغلبة المآخر، وقد بدأ بالأول فقال المؤلف رحمه الله:

وَضُمَّ عَيْنٌ مُعَدَّاهُ وَيَنْدُرُ ذَا كَسْرٍ كَمَا لَازِمٌ ذَا ضَمٍّ اِحْتِمَالًا (١٦٤)

يعني أنه يجب ضم عين معدّي المضاعف من "فَعَل" المفتوح كَسَنَه - اتَّخَذَه طريقًا - يَسُنُّه، فمضاعف "فَعَل" المفتوح حينئذٍ قسمان: لازم وقياسه الكسر، كَحَنَّ يَحْنُ، ومتعدّي وقياسه الضم كَسَنَه يَسُنُّه كما مر، ويقِلُّ مجيء المتعدي مكسورًا، كما يقلُّ مجيء اللازم مضمومًا محتملاً ومنقولًا عن العرب، ثم المتعدي المكسور العين على ضربين: ضرب جاء بوجه واحد وهو الكسر على الندور، وضرب جاء بوجهين وهما الكسر والضم، فالكسر على الندور، والضم على القياس، وقد أشار إلى الضربين فقال:

فَذُو التَّعَدِّي بِكَسْرِ "حَبَّة" وَعِ ذَا وَجْهَيْنِ "هَرَّ، وَشَدَّ، عَلَّهْ عَلَلًا (١٦٥)

وَبَتَّ قَطْعًا، وَنَمَّ [وَاضُمَّنَّ مَعَ الْـ لُزُومِ فِي أَمْرٍ بِهِ وَجَلَّ مِثْلُ جَلَا]

أي: فصاحب التعدي بالكسر - لعين مضارعه فعل [أ / ١١ / أ] واحد وهو حَبَّة يُحِبُّه بمعنى: أحبّه يُحِبُّه، واحفظ المتعدي صاحب الوجهين الكسر والضم وهو خمسة أفعال:

الأول: هَرَّ يَهَرُّه بالكسر على الندور، وَيَهَرُّه بالضم على القياس. (١٦٦)

الثاني: شَدَّ بالمدال المهملة - أَوْثَقَهُ - يَشُدُّه بالكسر على الندور، وَيَشُدُّه بالضم على القياس.

الثالث: عَلَّهْ سَقَاهُ، يَعْلَهُ بالكسر على الندور، وَيَعْلَهُ بالضم على القياس. (١٦٧)

الرابع: بَتَّ: قطعهُ، يَبِتُّه بالكسر على الندور، وَيَبِتُّه بالضم على القياس. (١٦٨)

(١٦٤) ينظر لامية الأفعال، ص ١٧

(١٦٥) المرجع السابق، ص ١٧

(١٦٦) أي: كرهه. ينظر اللسان، مادة: "هر" ٢٦٠ / ٥.

(١٦٧) وهي السقية الثانية. ينظر المرجع السابق مادة: "علل" ٤٦٧ / ١١.

(١٦٨) ينظر الصحاح، مادة: "بت" ٢٦٤ / ٢.

الخامس: نَمَّ الحديث: أفشاه، يَنْمُهُ بالكسر على الندور، وَيَنْمُهُ بالضم على القياس. (١٦٩)
ثم تكلّم على اللازم المضموم وهو أيضًا على ضربين:
ضَرَبٌ جاء بوجه واحد وهو الضم على الندور، وضَرَبٌ جاء بوجهين: وهما الضم والكسر، فالضم على الندور، والكسر على القياس، فأشار إلى الضرب الأول فقال: (١٧٠)
[وَبَتَّ قَطْعًا وَنَمَّ] وَأَضْمَمَنَّ مَعَ اللَّـ
لَزُومٍ فِي "أَمُرْ بِهِ، وَجَلَّ مِثْلُ جَلَا
هَبَّتْ، وَذَرَّتْ، وَأَجَّ، كَرَّ، هَمَّ بِهِ وَعَمَّ
زَمَّ، وَسَحَّ، مَلَّ، أَي: ذَمَّ—
وَأَلَّ لَمْعًا وَصَرَحًا، شَكَّ، أَبَّ، وَشَدَّ أَي
عَدَا، شَقَّ، خَشَّ، غَلَّ، أَي: دَخَلَا
وَقَشَّ قَوْمٌ، عَلَيْهِ اللَّيْلُ جَنٌّ، وَرَشَّ
الْمُزْنُ، طَشَّ، وَثَلَّ، أَضْلَه: ثَلَلَا
أَي: رَاثَ، طَلَّ دَمٌ، حَبَّ الْحِصَانُ وَنَبَّ—
قَسَّتْ كَذَا [وَعِ وَجْهِي: صَدَّ أَثَّ وَخَرَّ
أَي: ضَمَّ عَيْنَ الْمُضَارِعِ مِنَ الْمُضَاعَفِ اللَّازِمِ عَلَى وَجْهِ النَّدُورِ فَقَطُّ فِي هَذِهِ الْأَفْعَالِ الْمَذْكُورَةِ،
وهي ثمانية وعشرون:

الأول: مُرَّ به: اجتاز عليه، يَمُرُّ.

الثاني: فِي "جَلَّ" الْمِثْلُ لـ "جَلَا" فِي مَعْنَاهُ وَهُوَ الْارْتِحَالُ، يُقَالُ: جَلَّ الرَّجُلُ عَنْ مَنْزِلِهِ،
وَجَلَا عَنْهُ: ارْتَحَلَ يَجِلُّ (١٧٢)، وَقِيْدَهُ بـ "جَلَا" احْتِرَازًا مِنْ نَحْوِ: جَلَّ قَدْرُهُ: عَظُمَ، فَإِنْ مُضَارَعَهُ:
يَجِلُّ بِالْكَسْرِ عَلَى الْقِيَاسِ.

الثالث: هَبَّتْ الرِّيحُ: تَحَرَّكَتْ، تَهَبُّ.

الرابع: ذَرَّتْ الشَّمْسُ —بِالْمَعْجَمَةِ— طَلَعَتْ تَذُرُّ. (١٧٣)

(١٦٩) ينظر المرجع السابق، مادة: "نم" ٥٥/٣.

(١٧٠) ينظر لامية الأفعال، ص ١٧، و ١٨.

(١٧١) البيت بتمامه:

قَسَّتْ كَذَا وَعِ وَجْهِي: صَدَّ أَثَّ وَخَرَّ الصَّلْدُ حَدَّتْ وَثَرَّتْ جَدَّ مِنْ عَمِلَا

المرجع السابق ص ١٨

(١٧٢) ينظر اللسان مادة: جلل، ١١/١١٩

(١٧٣) ينظر المرجع السابق مادة: ذر، ٤/٣٠٥.

الخامس: أَجَّ الرجل: أَسْرَعَ في مشيته، يُؤْجُّ. (١٧٤)
 السادس: كَرَّ الشجاع على قِرْنِه: رَجَعَ، يَكُرُّ. (١٧٥)
 السابع: هَمَّ بالشيء: عزم عليه، يَهْمُّ.
 الثامن: عَمَّ النبات: طال، يَعُمُّ.
 التاسع: رَمَّ الرجل بأنفه: تَكَبَّرَ، يَزُمُّ. (١٧٦)
 العاشر: سَحَّ المطر: نزل بكثرة، يَسُحُّ. (١٧٧)
 الحادي عشر: مَلَّ الرجل: أَسْرَعَ في سيره (١٧٨)، يَمْلُ، وَقَيْدَه بـ "دَمَلًا" احترازًا من نحو: مَلَّ بمعنى: سَيِّمَ (١٧٩) فإنه من باب "فَعِل" بالكسر ومضارعُه: يَمْلُ بالفتح على القياس.
 الثاني عشر: أَلَّ السيف: لَمَعَ، وَأَلَّ المريض: رفع صوته، يُوْلُّ. (١٨٠)
 الثالث عشر: شَأَّ في الأمر: تَرَدَّدَ فيه، يَشُكُّ. [١١/ب]
 الرابع عشر: أَبَّ الرجل: تَهَيَّأَ للذهاب، يُوْبُّ. (١٨١)
 الخامس عشر: شَدَّ الرجل على قِرْنِه في الحرب: عدا عليه، يَشُدُّ، وَقَيْدَه به احترازًا من شَدَّه: أَوْثَقَه، فإنه مُعَدَّى، ومضارعه بوجهين كما مر.
 السادس عشر: شَقَّ عليه الأمر: أَضَرَّ به، يَشُقُّ.
 السابع عشر: حَشَّ في الشيء: دخل فيه، يُحْشُّ.
 الثامن عشر: غَلَّ في الشيء: دخل فيه، يَغْلُ، وَقَيْدَه به احترازًا من غَلَّ صَدْرُه: حَقَدَ، فإن مضارعه بالكسر على القياس.

(١٧٤) ينظر المرجع السابق، مادة: أَجَج، ٢٠٦/٢

(١٧٥) ينظر المرجع السابق مادة: كَرَر، ١٣٦/٥

(١٧٦) ينظر المرجع السابق، مادة: زَمَم، ٢٧٣/١٢

(١٧٧) ينظر المرجع السابق مادة: سَحَح، ٤٧٦/٢

(١٧٨) ينظر ابن سيده الأندلسي، "المحكم والمحيط الأعظم"، تحقيق: عبد الحميد هندواوي، (ط ١)، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ، مادة: ملل، ٣٧٩/١٠.

(١٧٩) ينظر الصحاح، مادة: ملل، ٢٢٥/٦.

(١٨٠) ينظر الفيروز آبادي، "القاموس المحيط"، تحقيق: مكتب تحقيق التراث، (ط ٨)، بيروت: مؤسسة الرسالة،

١٤٢٦هـ، مادة: أَلَّ، ٩٦٢/١

(١٨١) ينظر الصحاح، مادة: أَبَّ، ٩٩/٢.

التاسع عشر: قَشَّ القوم: كَثُرَتْ أُمُوالهم بعد بؤس، يَقْشُون. (١٨٢)
 العشرون: جَنَّ عليه الليل: أَظْلَمَ، يَجْنُ.
 الحادي والعشرون: رَشَّ المَزْنُ أي: السحاب أمطر مطراً قليلاً، يَرُشُّ.
 الثاني والعشرون: طَشَّ المَزْنُ أيضاً: أمطر مطراً ضعيفاً دون الرش، يَطُشُّ. (١٨٣)
 الثالث والعشرون: ثَلَّ الحيوان: راث، يَثُلُّ. (١٨٤)
 الرابع والعشرون: طَلَّ دمه: ضاع، يَطُلُّ. (١٨٥)
 الخامس والعشرون: حَبَّ الحصان أي: الذكر من الخيل: أسرع في سيره، وخَبَّ النبات:
 طال بسرعة، يَخْبُّ. (١٨٦)
 السادس والعشرون: كَمَّ النخل: أخرج أكمامه، يَكُمُّ. (١٨٧)
 السابع والعشرون: عَسَّت الناقة: رَعَتْ وحدها، تَعُسُّ (١٨٨)؛ ولذا قال: "يَخَلَا" أي:
 بموضع خال.
 الثامن والعشرون: قَسَّت الناقة: رَعَتْ وحدها (١٨٩) أيضاً كَعَسَّت، تَقْسُّ؛ ولذا قال:
 "كذا".

ثم أشار للضرب الثاني فقال: (١٩٠)

[قَسَّت كذا] وَعِ وَجْهِي "صَدَّ، أَثَّ، وَخَرَّ
 تَرَّتْ، وَطَرَّتْ، وَدَرَّتْ، جَمَّ، شَبَّ حِصَانُ ن
 وَشَطَّت الدَّارُ، نَسَّ الشَّيْءُ، حَرَنَهَا
 الصَّلْدُ، حَدَّتْ، وَثَرَّتْ، جَدَّ مَنْ عَمِلَا
 عَنَّا، فَحَّتْ، وَشَدَّ، شَحَّ، أَي: بَخِلَا
 [رُّ والمضارعُ مِنْ "فَعَلْتُ" إِنْ جُعِلَا]

(١٨٢) ينظر المرجع السابق، مادة: قشش، ١٥٣/٤.

(١٨٣) ينظر المرجع السابق، مادة: طشش، ١٤٦/٤.

(١٨٤) ينظر المرجع، مادة: ثلل، ٣٣٤/٥.

(١٨٥) ينظر المرجع السابق مادة: طلل، ٣٠/٦.

(١٨٦) ينظر الصحاح، مادة: خبب، ١٣٣/٢.

(١٨٧) ينظر المرجع السابق مادة: كمم، ٣٠٢/٦.

(١٨٨) وتسمى: العسوس. ينظر المرجع السابق مادة: عسس، ٨٧/٤.

(١٨٩) وتسمى: القسوس. ينظر المرجع السابق مادة: قسس، ١٠١/٤.

(١٩٠) ينظر لامية الأفعال، ص ١٨.

أي: واحفظ وجهين مسموعين في مضارع هذه الأفعال، وهي ثمانية عشر، والوجهان هما: الكسر، والضم في المضاعف اللازم، فالكسر على القياس، والضم على الدور.

الأول: صَدَّ عنه: أَعْرَضَ، يَصِدُّ بالكسر، وَيَصُدُّ بالضم.

الثاني: أَثَّ النبات- بالمثلثة- يَثُّ بالكسر، وَيُؤْثُّ بالضم. (١٩١)

الثالث: خَرَّ الصَّلْدُ أي: الحجر الأملس: سقط من أعلى إلى أسفل، يَخِرُّ بالكسر، وَيَخِرُّ بالضم (١٩٢).

الرابع: حَدَّتِ المرأة- بالمدال المهملة- امتنعت من الزينة؛ لموت زوجها، تَحِدُّ بالكسر، وَتَحِدُّ بالضم (١٩٣).

الخامس: ثَرَّتِ العين- بالمثلثة- كَثُرَ ماؤها، تَثِرُّ بالكسر، وَتَثِرُّ بالضم (١٩٤).

السادس: جَدَّ من عمل في العمل: اجتهد فيه، يَجِدُّ بالكسر، وَيَجِدُّ بالضم، واحترز به بـ "عملاً" من جدَّ الثوب: صار جديدًا، فإن مضارعه بالكسر فقط على القياس.

السابع: [١٢/أ] تَرَّتِ النواة- بالمثلثة- طارت عند الكسر، تَتَرُّ بالكسر، وَتَتَرُّ بالضم. (١٩٥)

الثامن: طَرَّتِ اليد: سقطت عند القطع، تَطَرُّ بالكسر، وَتَطَرُّ بالضم. (١٩٦)

التاسع: دَرَّتِ الناقة- بالمدال المهملة- كَثُرَ لبنها، تَدِرُّ بالكسر، وَتَدِرُّ بالضم. (١٩٧)

العاشر: جَمَّ الماء: كَثُرَ، يَجِمُّ بالكسر، وَيَجِمُّ بالضم. (١٩٨)

الحادي عشر: شَبَّ الحصان أي: الذكر من الخيل، رفع يديه ووقف على رجليه، يَشِبُّ بالكسر، وَيَشِبُّ بالضم (١٩٩)، واحترز بالحصان من شَبَّ الغلام: دخل في الشباب، فإن مضارعه بالكسر على القياس.

الثاني عشر: عَنَّ الشيء: ظهر، يَعْنُ بالكسر، وَيَعْنُ بالضم. (٢٠٠)

(١٩١) ينظر الصحاح، مادة: أث، ٢/ ٢٩٤

(١٩٢) ينظر المحكم والمحيط الأعظم، مادة: خر، ٤/ ٥٠٨.

(١٩٣) ينظر الصحاح، مادة: حدد، ٣/ ٢٥

(١٩٤) ينظر اللسان، مادة: ثر، ٤/ ١٠١

(١٩٥) ينظر الصحاح، مادة: تر، ٣/ ١٦٣

(١٩٦) ينظر اللسان مادة: طر، ٤/ ٥٠١

(١٩٧) ينظر المرجع السابق، مادة: در، ٤/ ٢٨٠

(١٩٨) ينظر الصحاح، مادة: جم، ٦/ ١٦٧

(١٩٩) ينظر اللسان، مادة: شب، ١/ ٤٨٠

(٢٠٠) ينظر المرجع السابق، مادة: عنن، ١٣/ ٢٩٠

الثالث عشر:- فَحَّتْ الأمعاء-بالحاء المهملة-فَحَّتْ بِعِيَّهَا وصوتت، تَفَحُّ بالكسر، وَتَفَحُّ بالضم.(٢٠١)

الرابع عشر:- شَذَّ الشيء-بالدال المعجمة-انفرد عن الجماعة الكثيرة، يَشُدُّ بالكسر، وَيَشُدُّ بالضم.(٢٠٢)

الخامس عشر: شَحَّ الرجل بماله: بخل به، يَشَحُّ بالكسر، وَيَشَحُّ بالضم.(٢٠٣)
السادس عشر: شَطَّت الدار: بُعِثَتْ، تَشِطُّ بالكسر، وَتَشِطُّ بالضم(٢٠٤) واحترز بالدار من شَطَّ في الحُكْم: جار فيه، فإن مضارعه بالكسر فقط على القياس.

السابع عشر: نَسَّ الشيء: نَسَّ بالكسر، وَيُنْسُ بالضم.(٢٠٥)
الثامن عشر:- حَرَّ النهار: كثر حَرُّ شمسهِ، يَحِرُّ بالكسر، وَيَحِرُّ بالضم(٢٠٦) واحترز بالنهار من حَرَّ العبد: صار حُرًّا، فإنه من باب "فَعِل" بالكسر ومضارعه بالفتح على القياس.

الإعراب: و"ضَمَّ" فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت، و"عَيْنَ" مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة في آخره، وهو مضاف، و"معدَّاه" مضاف إليه مخفوض وعلامة خفضه الكسرة المقدَّرة في الألف منع من ظهورها التعذر، و"معدَّاه" مضاف، و"الهاء" مضاف إليه عائد على "المضاعف" في محل جر مبني على الضم، والجملة مستأنفة، وتابعة لما قبلها، و"يندر" معناه يقلُّ مضارع نَدَرَ- بالدال المهملة- مرفوع لتجرُّده، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة في آخره، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً عائد على المضاعف المعدَّى، والجملة مستأنفة، و"ذا" بمعنى صاحب، حال من فاعل "يندر" منصوب وعلامة نصبه الألف نيابة عن الفتحة وهو مضاف، و"كسر-" مضاف إليه، و"كما لازم" الكاف: حرف تشبيه، و"ما" زائدة كافة لها عن العمل، و"لازم" فاعل بفعل محذوف يفسِّره "احتمل"، و"ذا" بمعنى صاحب أيضاً حال من فاعل "احتملا" منصوب بالألف نيابة عن الفتحة، وهو مضاف، و"صَمَّ" مضاف[١٢/ب]إليه، و"احتمل" فعل ماض مبني للمفعول وفيه ضمير مستتر جوازاً عائد على

(٢٠١) ينظر الصحاح، مادة: فحح، ٤١٢/٢.

(٢٠٢) ينظر القاموس المحيط، مادة: شذذ، ٣٣٤/١.

(٢٠٣) ينظر اللسان، مادة: شحح، ٤٩٥/٢.

(٢٠٤) ينظر الصحاح، مادة: شطط، ٢٧٤/٤.

(٢٠٥) ينظر اللسان، مادة: نسس، ٢٣١/٦.

(٢٠٦) ينظر الصحاح، مادة: حرر، ١٩١/٣.

"ضَمَّ" والجملة لا محل لها من الإعراب؛ لأنها مفسّرة، و"الألف" في "احْتِمَلًا" لإطلاق القافية، و"فَذُو التَّعَدِّي" الفاء فصيحة، أفصحت عن محذوف تقديره: فإن أردت معرفة النادر من المتعدّي واللازم فَذُو التعدي الخ، و"ذو" بمعنى صاحب مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة، وهو مضاف، و"التَّعَدِّي" [مصدر تَعَدَّى] (٢٠٧) مضاف إليه مخفوض (٢٠٨) وعلامة خفضه (٢٠٩) الكسرة المقدرة على الياء المانع من ظهورها الاستتقال، و"بكسر" جار ومجرور متعلق بمحذوف وجوباً حال من "حَبَّه"، و"الباء" للمصاحبة، و"حَبَّه" خبر المبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة في آخره المانع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية، و"ع" فعل أمر مبني على حذف آخره، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، ومعناه: احفظ، و"ذا" بمعنى صاحب مفعول به منصوب بالألف نيابة عن الفتحة وهو مضاف، و"وجهين" مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة، وهو بدل من "ذا وجهين" تابع له في نصبه، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة في آخره المانع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية، "وشدَّ، علَّه" معطوف على "هَرَّ" بحذف العاطف في "علَّه"، و"عَلَّاه" مفعول مطلق لفظي توكيدي، و"بَتَّ، ونَمَّ" معطوفان على "هَرَّ"، و"قَطَعَا" مفعول مطلق معنوي نوعي، "واضْمُنَّ" فعل أمر مؤكّد بنون التوكيد الشديدة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت، ومفعوله محذوف تقديره: عين المضارع، و"مع" ظرف فيها متعلق بـ"اضْمُنَّ"، و"اللزوم" مضاف إليه، و"في أمر" جار ومجرور متعلق بمحذوف وجوباً حال من المفعول المحذوف، وجميع الألفاظ عطفاً على "امرر" بعضها بذكر العاطف، وبعضها بحذفه، و"به" جار ومجرور متعلق بـ"امرر"، و"مثل" حال من "جَلَّ" منصوب بالفتحة الظاهرة في آخره، وهو مضاف، و"جَلَّ" مضاف إليه، و"به" متعلق بـ"هَمَّ"، و"أي" حرف تفسير مبني على السكون، و"ذَمَلَّ" عطف بيان على "مَلَّ"، و"لَمَعَا" مفعول مطلق معنوي نوعي، و"صوتًا" عطف عليه، وفي بعض النسخ: صَرُخَا (٢١٠)، "وأي عَدَا، وأي دَخَلَا" مثل: "أي ذَمَلَا"، و"قوم" فاعل "قَشَّ"، و"الليل" فاعل "جَنَّ" محذوف هو المعطوف والمذكور تفسير له،

(٢٠٧) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، وأكملته من النسخة: (ح).

(٢٠٨) في النسخة (ح): مجرور.

(٢٠٩) في النسخة (ح): جره.

(٢١٠) أثبتتها الشيخ القاسم في تحقيقه. ينظر لامية الأفعال، ص ١٧

و"المزن" فاعل "رَشَّ" جمع مَزَنَة، "وأصلُهُ" مبتدأ [١٣/أ] "وثلَّلا" خبره، والجملة مستأنفة، و
 "أي راث" مثل: "أي ذملا"، و"دَمَّ" فاعل "طَلَّ"، و"الحصان" فاعل "حَبَّ"، و"بَنَتْ" عطف
 على "الحصان"، و"نَخَلُ" فاعل "كَمَّ"، و"ناقَةٌ" فاعل "عَسَّت"، و"بخلا" جار ومجرور متعلق
 بـ"عَسَّت"، و"كذا" جار ومجرور متعلق بمحذوف وجوباً حال من "عَسَّت"، أي: وقَسَّت
 مثل: عَسَّت في معناه، و"ع" فعل أمر كما مر، و"وجهين" مفعول به منصوب وعلامة نصبه الياء
 نيابة عن الفتحة وهو مضاف، ونونه حُذِفَت للإضافة، و"صَدَّ" [٢١١] مضاف، و"أثَّ" وما
 بعده معطوف على "صَدَّ" بذكر العاطف في بعض، وحذفه في بعض، و"الصَّلْدُ" فاعل "خَرَّ"،
 و"مَنْ" موصول اسمي بمعنى الذي فاعل "جَدَّ"، و"عَمِلَ" فعل ماضٍ وفاعله مستتر فيه جوازاً
 عائداً على "مَنْ" والجملة صلة "مَنْ" لا محل لها، و"حصان" فاعل "شَبَّ"، و"أي: بخلا" تفسير
 لـ"شَحَّ" كما مر نظيره، و"الدار" فاعل "شَطَّت"، و"الشيء" فاعل "نَسَّ"، و"نهار" فاعل
 "خَرَّ"، وبالله تعالى التوفيق.

ثم أشار للأنواع الثلاثة الباقية مما قياسه الضم فقال: (٢١٢)

[وَشَطَّتِ الدَّارُ، نَسَّ الشَّيْءُ، خَرَّهَا] وَالْمَضَارِعُ مِنْ "فَعَلْتُ" إِنْ جُعِلَا
 عَيْنًا لَهُ الْوَاوُ أَوْ لَامًا يُجَاءُ بِهِ مَضْمُومَ عَيْنٍ، وَهَذَا الْحُكْمُ قَدْ بُذِلَا
 لِمَا لَبِذَ مُفَاخِرٍ، وَلَيْسَ لـــــــ دَاعِي لُزُومِ انكِسَارِ الْعَيْنِ نَحْوِ "قَلَى"

أي: والمضارع من "فَعَلَ" مفتوح العين يجيء به المتكلم مضموم العين في هذه الثلاثة:
 الأول: أن تكون عينه واوًا كـ "قال يقول: تكَلَّم، فـ" قال "عينه واو بدليل مصدره، وهو
 الْقَوْلُ، فأصل: قال: قَوْل-بفتح الواو-تَحَرَّكَتِ الواو وانفتح ما قبلها فَقُلِبَتْ أَلْفًا تَخْفِيفًا، وَيَقُولُ
 مضموم العين في التقدير؛ لأن أصله: يَقُولُ كـ "يُنْصَر"-بضم الواو-اسْتَقَلَّتِ الضمة على الواو؛
 ولكونها حرف علة نُقِلَتْ للساكن الصحيح قبلها تخفيفًا أيضًا.

الثاني: أن تكون لامه واوًا كـ "تلاه" يتلوه: تَبِعَهُ، فـ"تلا" لامه واو؛ بدليل إسناده للضمير
 في قولك: تَلَوْتُهُ، وأصل تلا: تَلَوَّ-بفتح الواو-تَحَرَّكَتِ الواو وانفتح ما قبلها فَقُلِبَتْ أَلْفًا تَخْفِيفًا

(٢١١) بداية السقط من النسخة: (ح).

(٢١٢) ينظر لامية الأفعال، ص ١٨

أيضاً، و "يتلو" أصله: يتلّو- بضم الواو- استثقلت الضمة على الواو؛ لكونها حرف علة، وليس قبلها ساكن، فحذفت ضمة الواو تخفيفاً أيضاً.

الثالث: أن يكون في الأعلى غلبة المفاخر سالماً من علة لزوم كسر عين مضارعه المتقدمة في قوله: "وأدم كسرًا لعين مضارع" سواء كان عينه أو لامه حلقياً، أو لا على الصحيح خلافاً للكسائي كما سيأتي، مثال ما حُمل [١٣/ب] على غلبة المفاخر، وسَلِمَ من علة الكسر وهو غير حلقي، قولك: صَارَبَنِي زَيْدٌ فَضَارَبْتُهُ، وأنا أَضْرِبُهُ- بضم الراء- أي: مُفَاخِرٌ في الضرب، فغلبته فيه، وقهرته، ومثاله وهو حلقي العين قولك: شَاعَرْتَهُ في مشاعرتَه فَأَنَا أَشْعُرُهُ- بضم العين- ومثاله وهو حلقي اللام قولك: صَارَعَنِي فَضَارَعْتُهُ فَأَنَا أَصْرَعُهُ- بضم الراء- وفُهِمَ منه أن مادلاً على غلبة الفخر، وفيه علة الكسر- يُجَاء به مكسور العين على أصله كواعدي فواعدته، فَأَنَا أَعِدُهُ، وبإعني فباعيته فَأَنَا أَبِيعُهُ، وقلاني- أي: باغَضَنِي (٢١٣)- فقاليته فَأَنَا أَقْلِيهِ، وبه مثل الناظم، ثم أشار إلى مذهب الكسائي فقال: (٢١٤)

وَفَتَحُ مَا حَرْفٌ حَلَقٍ غَيْرُ أَوَّلِهِ عَنِ الْكَسَائِيِّ فِي ذَا النُّوعِ قَدْ حَصَلَ

يعني أن هذا النوع الرابع: وهو مادلاً على غلبة المفاخر إذا كان غير أوله- وهو وسطه أو في آخره- حرف حلق ثبت عن الكسائي (٢١٥) فيه فتح مضارعه مخالفاً في ذلك للجمهور كما مر؛ لأن حرف الحلق عنده موجبٌ للفتح، مانعٌ من الضم، فعلى مذهبه تقول في المثاليين المتقدمين: شَاعَرَنِي فَشَاعَرْتَهُ فَأَنَا أَشْعُرُهُ- بفتح العين- وَصَارَعَنِي وَصَارَعْتُهُ فَأَنَا أَصْرَعُهُ- بفتح الراء.

الإعراب: "والمضارع" مبتدأ، "مِنْ فَعَلْتُ" جار ومجرور متعلق بمحذوف وجوباً نعت للمضارع، أو حال منه، و "إن" حرف شرط، و "جُعِلَ" فعل الشرط مبني للغائب متعدياً لاثنتين، ونائب فاعله "الواو" وهو مفعوله الأول، و "عيناً" مفعوله الثاني، و "له" جار ومجرور متعلق بمحذوف وجوباً نعت لـ "عين"، و "أو" حرف عطف، و "لاماً" معطوف على "عيناً"، و

(٢١٣) ينظر اللسان، مادة: بغض، ١٢١/٧.

(٢١٤) ينظر لامية الأفعال، ص ١٩

(٢١٥) ينظر رأيه في الحسن بن عصفور الإشبيلي، "المتع الكبير في التصريف"، تحقيق: فخر الدين قباوة، (ط ١)، لبنان: مكتبة لبنان، ١٩٩٦م)، ص ١٢٠، ورضي الدين الاسترلابادي، "شرح الشافية"، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرين، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٣٩٥هـ) ١/ ٧١، وأبو حيان الأندلسي، "ارتشاف الضرب من لسان العرب"، تحقيق: رجب عثمان محمد، (ط ١، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٨هـ)، ١/ ١٥٧.

"يُجَاءُ" فعل مضارع مبني للغائب، و"به" جار ومجرور ثانية، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، وجواب الشرط محذوف؛ للدلالة ما تقدّم عليه، و"مضموم عين" حال من ضمير "به" العائد على "المضارع" وهو مضاف، و"عين" مضاف إليه، و"هذا" مبتدأ، أو للإشارة إلى ضم العين من "فَعَلَ" المفتوح، و"قد" حرف تحقيق، و"بذلًا" فعل ماضٍ بمعنى أعطى مبني للنائب متعدي لاثنتين، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازًا عائد على المبتدأ هو مفعوله الأول، و"لما" جار ومجرور مفعوله الثاني، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، و"ما" موصول اسمي بمعنى: الذي واقع على "المضارع"، و"لَبَدَّ" جار ومجرور متعلق بمحذوف وجوبًا صلة "ما"، و"لَبَدَّ" بياء موحدة، وذال معجمة مصدر: بَذَهُ يُبْذُهُ بَذًا: غلبه، و"مفاخر" اسم [١٤/أ] فاعل بمعنى مغالب في الفخر مضاف إليه والتقدير: وهذا الحكم غدا على الفعل الذي دلّ، أو وضع لغلبة المفاخر، و"ليس" فعل ماضٍ ناقص، و"له" جار ومجرور متعلق بمحذوف وجوبًا، خبرها مقدّم، و"داعي" بمعنى سبب اسمها وهو مضاف، و"لزوم" مضاف إليه باعتبار ما قبله، ومضاف باعتبار [٢١٦] ما بعده، و"انكسار" مضاف إليه باعتبار ما قبله، ومضاف باعتبار ما بعده أيضًا، و"العين" مضاف إليه، وجملة ليس واسمها وخبرها في محل نصب على الحال من "ما"، و"نحو" خبر لمبتدأ محذوف وهو مضاف، و"قلّي" مضاف إليه -وهو بفتح القاف- فعل ماضٍ، وبكسرهما مصدر ومعناه بغض، و"فتح" مبتدأ، و"ما" مضاف إليه، وهي موصولة واقعة على المضارع، و"حرف" مبتدأ، و"حلق" مضاف إليه، و"غير" خبره، و"أوله" مضاف، وجملة المبتدأ والخبر صلة "ما"، و"عن الكسائي" جار ومجرور متعلق بـ "حصل"، و"في" حرف جر، و"ذا" اسم إشارة، والمشار إليه باب المغالبة، و"النوع" نعت له، أو بدل، والجار والمجرور متعلق بـ "حصل" أيضًا، و"قد" حرف تحقيق، و"حصل" فعل ماضٍ بمعنى: ثبت، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا عائد على "الفتح" والجملة في محل رفع خبر عن "فتح"، وبالله تعالى التوفيق.

ثم تكلم على القسم الثالث وهو ما قياسه الفتح فقال: (٢١٧)

فِي غَيْرِ هَذَا لَدَى الْحَلْقِيِّ فَتَحًا أَشْعُ بِالْإِتِّفَاقِ كَلَّتِ صِيغَةُ مَنْ سَأَلَا

(٢١٦) نهاية السقط من النسخة: (ح).

(٢١٧) ينظر لامية الأفعال، ص ١٨

إِنْ لَمْ يُضَاعَفْ وَلَمْ يُشْهَرْ بِكُسْرَةٍ أَوْ ضَمٍّ كـ "يَبْغِي" وَمَا صَرَّفَتْ مِنْ "دَخَلَ"

أي: أظهر الفتح قياساً لعين مضارع الحلقي العين، أو اللام في غير ما ذكر من المكسور والمضموم باتفاق التصريفيين، لكن بثلاثة شروط:

الأول: أن لا يكون مُضَاعَفًا.

الثاني: أن لا يكون مشهورًا بكسر.

الثالث: أن لا يكون مشهورًا بضم.

وحروف الحلق ستة: الهمزة، والهاء، والحاء، والخاء، والعين، والغين جمعها بعضهم في بيت

فقال:

هَمْزٌ وَهَاءٌ ثُمَّ عَيْنٌ حَاءٌ عَيْنٌ وَخَاءٌ حَلْقِيٌّ وَلَاءٌ

وإنما فُتِحَ الحَلْقِيُّ؛ لأنَّ الفتح أخفُّ الحركات، وحروف الحلق أثقل الحروف، فأعطي الأَخْفُ لِلأَثْقَلِ للتعادل، مثال حلقي العين المستوفي للشروط: سألَه يسألُه: طلبه، وهو مثال الناظم، وجهر بصوته يَجْهَرُ: أعلى به، وَبَعَثُهُ يَبْعَثُهُ: أرسله [١٤/ب] وسحبه يَسْحَبُهُ: جرَّه على الأرض، وشغلَه يَشْغَلُهُ: ألهاه، وفخر عليه يَفْخَرُ: تعاضم عليه، ومثال حلقي اللام كذلك: بدأهُ يَبْدُؤُهُ: ابتدأه، وَنَدَه البعير يَنْدُهُه: زجره (٢١٨)، وَمَنَعَهُ يَمْنَعُهُ: عافه، وَشَرَحَهُ يَشْرَحُهُ: وسَّعه (٢١٩)، وَنَزَعَ الشيطان بينهم يَنْزَعُ: فَرَّقَ (٢٢٠)، وَرَسَخَ الشَّيْءُ يَرَسُخُ: ثبت، فإن كان مضارعاً فهو على قياسه السابق من كسر لازمه وضم معداه، فاللازم كـ "صَحَّتْ صَلَاتُهُ تَصِحُّ": وافقت الشرع، والمتعدّي كـ "دَعَا يَدْعُو": دفعه بعنف (٢٢١)، وإن كان مشهوراً عند العرب بالكسر فهو على كسره، ولا يجوز فتحه سواء كان حلقي اللامين كـ "بَغَى يَبْغِي": تكبَّر كما مثل به الناظم، أو حلقي اللام كـ "رَجَعَ يَرْجِعُ": عَادَ، كما دخل تحت الكلام، وإن كان مشهوراً عندهم بالضم فهو على ضمه، ولا يجوز فتحه أيضاً سواء كان حلقي العين كـ "دَخَلَ المسجد يَدْخُلُهُ": وَلَجَ فيه كما مثل به الناظم، أو حلقي اللام كـ "سَبَغَ الثَّوبُ يَسْبُغُ": اتَّسَعَ، كما دخل تحت الكلام.

الإعراب:

(٢١٨) ينظر اللسان، مادة: نده، ١٣/٥٤٧.

(٢١٩) ينظر اللسان مادة: شرح، ٢/٤٩٧.

(٢٢٠) ينظر المرجع السابق مادة: نزغ، ٨/٤٥٤.

(٢٢١) ينظر المرجع السابق مادة: دمع، ٨/٨٥.

"أَشْعُ" فعل أمر مبني على السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت، و "فتحاً" مفعوله مقدم عليه جوازاً، و "في غير" جار ومجرور متعلّق بـ "أَشْعُ"، و "غير" مضاف، و "هذا" مضاف إليه في محل جر مبني على السكون، و "لدى" ظرف بمعنى عند متعلّق بـ "أَشْعُ" أيضاً، وهو مضاف و "الحلقي" مضاف إليه، و "بالاتفاف" جار ومجرور متعلق بـ "أَشْعُ"، و "كَات" خبر لمبتدأ محذوف والمراد بالآتي: المضارع، و "صِغ" فعل ماض مبني للمفعول وفيه ضمير مستتر عائِد على "آت" هو النائب عن الفاعل، والجملة في محل جر نعت لـ "آت"، و "من سألًا" جار ومجرور متعلق بـ "صِغ"، و "إن" حرف شرط، و "لم" حرف جزم، ونفي، وقلب، و "يُضَاعَف" فعل مضارع مبني للمفعول مجزوم بـ "لم" وهو فعل الشرط، وفيه ضمير مستتر جوازاً علئِد على "غير" هو النائب عن الفاعل، و "لم يشهر" معطوف عليه، و "بكسرة" جار ومجرور متعلق بـ "يشهر"، و "أو" حرف عطف، وتقسيم، و "ضم" عطف عليه، و "كَيِّنِي" خبر لمبتدأ محذوف، و "ما" موصول اسمي بمعنى الذي واقع على المضارع معطوف على "يغنِي"، و "صَرَف" فعل ماضٍ و "التاء" فاعله، والجملة صلة "ما" لا محل لها، وعائِد "ما" محذوف تقليره: صرفته، و "من دخل" جار ومجرور متعلق بـ "صَرَفَتْ"، وجواب الشرط محذوف [١٥/أ] لدلالة ما تقدّم عليه، وبالله تعالى التوفيق.

ثم تكلم على القسم الرابع وهو ما قياس مضارعه جواز الكسر- والضم، وجعله ثلاثة أنواع:

ما يجوز كسره وضمه كـ "عتله"، وما يجب كسره كـ "ضرب"، وما يجب ضمه كـ "نصر" فأشار لذلك بقوله: (٢٢٢)

عَيْنَ الْمَضَارِعِ مِنْ "فَعَلْتُ" حَيْثُ خَلَا مِنْ جَالِبِ الْفَتْحِ كَالْمَبْنِيِّ مِنْ "عَتَلَا"

فَاكْسِرْ أَوْ اضمِّمْ إِذَا تَعَيَّنَ بَعْضُهُمَا لِمَقْدَرِ شُهْرَةٍ أَوْ دَاعٍ قَدْ اغْتَرَزَ لَا

يعني أنه يجوز في عين المضارع من "فعل" بالفتح: الكسر، والضم بخمسة شروط:
الأول: أن يكون خالياً من موجب الفتح، وهو الحلقي العين أو اللام المتقدّم في قوله:

فِي غَيْرِ هَذَا لَدَى الْحَلْقِيِّ ... الْخ (٢٢٣)

وإليه أشار بقوله:

حَيْثُ خَلَا مِنْ جَانِبِ الْفَتْحِ

الثاني: أَنْ لَا يَتَعَيَّنَ بِكَسْرِ لَشَهْرَةٍ.

الثالث: أَنْ لَا يَتَعَيَّنَ بَضْمٍ لَشَهْرَةٍ. وإليهما أشار بقوله:

إِذَا تَعَيَّنَ بَعْضُهُمَا لَفَقْدِ شَهْرَةٍ

الرابع: أَنْ يَكُونَ خَالِيًا مِنْ دَاعِي أَيٍّ: مُوجِبُ الْكَسْرِ الْمُتَقَدِّمِ فِي قَوْلِهِ:

وَأَدَمَ كَسْرًا ... الْخ (٢٢٤)

الخامس: أَنْ يَكُونَ خَالِيًا مِنْ دَاعِي أَيٍّ: مُوجِبُ الضَّمِّ الْمُتَقَدِّمِ فِي قَوْلِهِ:

وَضُمَّ عَيْنَ مُعَدَّاهُ (٢٢٥)

وقوله:

وَالْمُضَارِعُ مِنْ فَعَلَتْ إِنْ جُعِلَا ... الْخ (٢٢٦)

مثال ما توفرت فيه الشروط الخمسة: عَتَلَهُ: جَرَّهُ بَعْفٌ - يَعْتَلِيهِ - بِالْكَسْرِ - وَيَعْتَلُهُ - بِالضَّمِّ (٢٢٧) وفهم من قوله: إِنْ مَا وَجِدَ فِيهِ جَالِبُ الْفَتْحِ فَهُوَ عَلَى قِيَاسِهِ السَّابِقِ مِنْ وَجُوبِ

(٢٢٣) البيت بتمامه:

بِالِاتِّفَاقِ كَاتٍ صَيَغَ مَنْ سَأَلَا

فِي غَيْرِ هَذَا الْحَلْقِيِّ فَتَحًا أَشْغَعُ

ينظر المرجع السابق ص ١٨

(٢٢٤) البيت بتمامه:

كَسَّرَا الْمَعِينَ مُضَارِعٍ يَلِي فَعَلَا

وَنَقَّتْ، مَعَ وَرِي السُّمُحُ "أَخَوَهَا وَأَدَمُ"

ينظر المرجع السابق ص ١٨

(٢٢٥) البيت بتمامه:

كَسَّرَ كَمَا لَزِمَ ذَا ضَمٍّ احْتُمِلَا

وَضُمَّ عَيْنَ مُعَدَّاهُ وَيُنْدَرُ ذَا

ينظر المرجع السابق ص ١٧

(٢٢٦) البيت بتمامه:

رُ وَالْمُضَارِعُ مِنْ فَعَلْتُ إِنْ جُعِلَا

وَسَطَتْ الدَّارُ، نَسَّ الشَّيْءُ، حَرَّتَهَا

ينظر لامية الأفعال " ص ١٨

(٢٢٧) ينظر اللسان مادة: "عتل"، ١١/ ٤٢٣.

الفتح، كـ "سَأَلَ يَسْأَلُ، وَإِنْ مَا اشْتَهَرَ بالكسر يتعيّن كسره سماعاً كـ "ضَرَبَهُ": أَلَمَ بِسَوْطٍ ونحوه، وغيره يَضْرِبُهُ بالكسر فقط، وَأَنْ مَا اشْتَهَرَ بالضم تعيّن ضمه سماعاً كـ "نَصَرَهُ": أَعَانَهُ، يَنْصُرُهُ بالضم فقط، وَأَنْ مَا وُجِدَ فِيهِ دَاعِ الكسر فهو على قياسه السابق من وجوب الكسر كـ "وَجَبَ يَجِبُ، وَأَنْ مَا وُجِدَ فِيهِ دَاعِ الضمّ فهو على قياسه السابق من وجوب الضم كـ "سَنَّهُ يَسْنُهُ".

الإعراب:

"عين المضارع" مفعول مقدّم بـ "أكسر" أو "اضمم" عند من جَوَزَ التنازع في المتقدّم (٢٢٨)، أو بفعل محذوف، وما بعده كالتفسير له عند من منع ذلك تقديره: واذكر حكمَ عين المضارع، وهو مضاف، و"المضارع" مضاف إليه، و"من فعلت" جار ومجرور متعلق بمحذوف وجوباً نعت لـ "المضارع" و"حيث" متعلق بـ "أكسر" أو "اضمم" من باب [١٥/ب] التنازع، أو بـ "اذكر" المحذوف، وهو مضاف، و"خلا" بمعنى: عَدَا وتجرّد، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً عائداً على "فَعَلْتُ"، أو على "المضارع"، والجملة في محل جر بإضافة حيث إليها، و"من جالب" جار ومجرور متعلق بـ "خلا"، و"جالب" مضاف، و"الفتح" مضاف إليه، و"كالمبني" جار ومجرور متعلق بمحذوف وجوباً حال من فاعل "خلا"، وهو صفة لمحذوف أي: كالمضارع المصوغ من مصدر "عَتَلَ"، و"فاكسر" فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت، و"أو" حرف عطف وتخيير، و"اضمم" عطف على "أكسر"، ويجوز في "واو" أو "اضمم" الكسر والضم، و"إذا" ظرف متعلق بـ "أكسر" أو "اضمم"، و"تعيّن" فاعل بفعل محذوف يفسره "اعتزلاً"، وهو مضاف، و"بعضهما" مضاف إليه، وضمير بعضهما عائداً على الكسر والضم المفهومين من "أكسر" أو "اضمم"، و"لفقد" جار ومجرور متعلق بـ "اعتزلاً"، وهو مضاف، و"شهرة" مضاف إليه، و"أو" حرف عطف، و"داع" معطوف على "شهرة"، و"قد" حرف تحقيق، و"اعتزلاً" فعل ماضٍ بمعنى: تَنَحَّى (٢٢٩)، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً عائداً على "تعيّن"، وبالله تعالى التوفيق.

(٢٢٨) مذهب الجمهور عدم جواز التنازع في المتقدم، وأجاز الرضي ذلك. ينظر الرضي، "شرح الكافية" ٧٨/١، وخالد الأزهرى، "التصريح"، ٣١٨/١.
(٢٢٩) ينظر المحكم والمحيط الأعظم، مادة: عزل، ٥١٩/١.

فَصْلٌ فِي بَيَانِ مَا يَعْزُضُ لِحَرَكَةِ الْعَيْنِ الْمُتَقَدِّمَةِ مِنْ نَقْلِ وَحَذْفٍ (٢٣٠)

اعلم أنَّ الفعل على قسمين: صحيح ومعتل، والفاعل على قسمين: ظاهر ومضمَر، فالفاعل الظاهر، والضمير المنفصل لا يتغيَّر معها الفعل مطلقاً كـ "أَمِنْ زَيْدٌ وَمَا خَافَ إِلَّا أَنْتَ، وَالضَّمِيرُ الْمُتَصِلُ إِنْ كَانَ تَاءً أَوْ نُونًا تَغَيَّرَ الْفِعْلُ مَعَهَا عَلَى تَفْصِيلٍ أَشَارَ لَهُ بِقَوْلِهِ: (٢٣١) وَأَنْقُلْ لِفَاءِ الثَّلَاثِي شَكْلَ عَيْنٍ إِذَا اَعْتَلَّتْ وَكَانَ بَتَا الْإِضْمَارِ مُتَّصِلًا أَوْ نُونِهِ وَإِذَا فَتَحًا يَكُونُ فَمِنْهُ اءْ تَضُ مُجَانِسَ تِلْكَ الْعَيْنِ مُنْتَقِلًا

يعني أن حركة عين الماضي يجب نقلها للفاء بأربعة شروط:

الأول: أن يكون الماضي ثلاثياً، وهذا مأخوذ من قوله: "الثلاثي".

الثاني: أن تكون عينه معتلة أي: مقلوبة، وهذا مأخوذ من قوله: "إذا اعتلت".

الثالث: أن يكون ذلك الثلاثي مسنداً لتاء الضمير أو نونه، وهذا مأخوذ من قوله: "وكان بتاء الإضمار متصلاً أو نونه".

الرابع: أن تكون حركة العين غير فتحة، بأن كانت كسرة أو ضمة، وهذا مفهوم من قوله: "وإذا فتَحًا... الخ".

مثال [١٦/ أ] ما توفرت فيه الشروط: خِفْتُ أَوْ خِفْنَا، وَهَبْتُ أَوْ هَبْنَا، وَطَلْتُ وَطَلْنَا، فَـ "خَافَ" ثلاثي، وعينه معتلة بالواو المقلوبة ألفاً؛ لِتَحَرُّكِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا، وَقَدْ أُسْنِدَ لِفَاعِلِهِ الضمير المتصل وهو التاء أو النون، وحركة عينه كسرة؛ لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ فَعَلَ الْمَكْسُورِ، فَلَمَّا أُسْنِدَ "خَافَ" - بِالْأَلْفِ - لِلضَّمِيرِ وَجِبَ تَسْكِينُ آخِرِهِ فَيَصِيرُ "خَافَتْ" فَيَلْتَقِي سَاكِنَانِ وَهِيَ لَامُ الْفِعْلِ وَعَيْنُهُ، فَوَجِبَ حَذْفُ عَيْنِهِ؛ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، وَحَذْفُ حَرَكَةِ الْفَاءِ وَهِيَ الْفَتْحَةُ؛ لِلْعِلْمِ بِهَا مِنْ أَنَّ أَوَّلَ الْمَاضِي لَا يَكُونُ إِلَّا مَفْتُوحًا، وَنَقُلُ حَرَكَةَ عَيْنِهِ - وَهِيَ الْكَسْرَةُ - لِلْفَاءِ؛ لِلدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّهُ مِنْ بَابِ "فَعَلَ" بِالْكَسْرِ، وَكَذَا يُقَالُ فِي "هَبْتُ"، "وَطَلْتُ" إِلَّا أَنَّ "هَبْتُ" عَيْنُهُ يَاءٌ؛ لِأَنَّهُ مِنْ الْهِيئَةِ وَهِيَ الْخَوْفُ، وَهُوَ مِنْ بَابِ "فَعَلَ"، "وَطَلْتُ" عَيْنُهُ وَاوٌ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الطُّولِ - بَضْمُ الطَّاءِ - ضِدُّ الْقَصْرِ، وَهُوَ مِنْ بَابِ "فَعُلُ" بِالضَّمِّ، فَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ الْمَاضِي غَيْرَ ثَلَاثِي فَلَا نَقْلَ كـ "أَكْرَمْتُهُ"، وَ"أَخَفْتُهُ"، وَإِنْ كَانَتْ عَيْنُهُ غَيْرَ مَنْقَلِبَةِ أَلْفًا فَلَا نَقْلَ كـ "عَوْرَنَ وَصِيدَنَ، وَإِنْ كَانَ

(٢٣٠) في متن اللامية: فصل في اتصال تاء الضمير أو نونه بالفعل. ينظر لامية الأفعال، ص ٢٠.

(٢٣١) ينظر المرجع السابق ص ٢٠.

مسنّداً للظاهر، أو للمنفصل، أو للمتصل غير التاء والنون فلا نقل كالزيدان خافاً، والزيدون خافوا، وإن كان شكل العين المعتلة فتحاً فلا تنقله للفاء، بل احذف العين أيضاً؛ لالتقاء الساكنين، واحذف الفتح، وعوض منه شكلاً مجانساً للعين تقديرًا، أو انقله للفاء؛ للدلالة على العين، فإن كانت واوًا نُقلت الضمة التي تجانس الواو للفاء لتدل على الواو، وإن كانت ياء نُقلت الكسرة التي تجانس الياء للفاء؛ لتدل على الياء.

مثال ما عينه واو: قال، فإن أصله: قول-بفتح العين-تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا، فإذا أُسند للتاء وجب تسكين آخره فيصير: قَالَتْ، فيلتي ساكنان فتحذف العين، وحركة الفاء؛ لما مر، وتُنقل للفاء الضمة التي تجانس العين فيصير: قُلْتُ.
ومثال ما عينه ياء: "باع" فتفعل فيه ما فعلته في "قال" فيصير: بَعْتُ.

الإعراب:

"فصل" خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هذا فصل، وفي بعض النسخ إسقاط "فصل"، و "أنقل" فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت، و "لِفَاء" جار ومجرور متعلق [ب/ ١٦] بـ "انقل"، و "فاء" مضاف، و "الثلاثي" مضاف إليه، وهو صفة لمحذوف أي: لفاء الماضي الثلاثي، و "شكّل" مفعول بـ "أنقل" وهو مضاف، و "عين" مضاف إليه، والشكّل بمعنى الحركة، و "إذا" ظرف زمان مستقبل مُضَمَّن معنى الشرط، خافض لشرطه، منصوب بجوابه على الصحيح (٢٣٢)، و "اعتلّت" فعل ماض، و "التاء" للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر جوازاً علّئد على "عَيْن"، وجملة "اعتلّت" في محل جرياً ضافة "إذا" إليها، و "كان" فعل ماض ناقص، و "الواو" عاطفة، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً عائد على "الثلاثي"، و "متصلاً" خبره، و "بتا الإضمار" جار ومجرور متعلق بـ "متصلاً"، وجملة "كان" مع اسمها وخبرها معطوفة على جملة "اعتلّت" فتكون في محل جر أيضاً، و "أو" حرف عطف وتفسير، و "نونه" عطف على "نا الإضمار"، و "الهاء" في "نونه" عائد على الإضمار، و "إذا" ظرف زمان مستقبل مُضَمَّن معنى الشرط خافض لشرطه منصوب بجوابه على الصحيح، و "يكون" فعل مضارع "كان" الناقصة يرفع الاسم، وينصب الخبر، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً عائد على "شكل عين"، و "فتحاً" خبره مقدّم عليه، والجملة في محل جرياً ضافة "إلى" إليها، و "فمنه": "الفاء" رابطة لجواب الشرط، و "منه" جار ومجرور متعلق بـ "اعتَضُ" و "الهاء" في "منه" عائدة على الفتح، وفي نسخة

(٢٣٢) ينظر مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ٥٤٢/٦.

"فَعْنَهُ" بالعين، و "اعْتَضُ" فعل أمر بمعنى عَوْضٌ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت، وجملة "اعْتَضُ" لا محل لها من الإعراب؛ لأنها جواب شرط غير جازم، و "مَجَانِسٌ" مفعول بـ "اعْتَضُ"، وهو مضاف، و "تلك" اسم إشارة مضاف إليه في محل جر، و "اللام" للبعد، و "الكاف" حرف خطاب، و "العين" نعت لـ "تلك"، أو بدل منه، و "مُنتَقِلاً" اسم فاعل بمعنى: نَاقِلٌ، حال من فاعل "اعْتَضُ"، والتقدير: وإذا يكون شكل العين فَتَحًا، فعَوْضٌ من مجانس العين حال كونك نَاقِلاً ذلك المجانس للفاء، وبالله تعالى التوفيق.

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع المخطوطة:

١. السوداني، أحمد بن محمد بن أحمد. "الفتوح القيومية في شرح متن الأجرومية". من مخطوطات جامعة الملك سعود برقم (٧١٣١) ف١٤٦٦/١.
- ثانياً: المراجع المطبوعة، والرسائل العلمية:
٢. الأخفش، سعيد بن مسعدة. "معاني القرآن". تحقيق الدكتور: هدى محمود قراعة. (الطبعة الأولى، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م).
٣. الأزهرى، خالد بن عبد الله. "التصريح بمضمون التوضيح". تحقيق: محمد باسل عيون السود. (الطبعة الأولى، بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م).
٤. الاسترابادي، رضي الدين. "شرح الشافعية، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
٥. الأستراباذي، حسن بن محمد. "شرح شافية ابن الحاجب". بن شرف شاه الحسيني تحقيق: عبد المقصود محمد. (الطبعة الأولى، مكتبة الثقافة الدينية، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م).
٦. الأشموني، علي بن محمد. "شرح الأشموني على ألفية ابن مالك". تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. (الطبعة الأولى، بيروت، لبنان: دار الكتاب العربي، ١٣٧٥هـ - ١٩٥٥م).
٧. ابن الأنباري، عبد الرحمن بن محمد. "أسرار العربية". تحقيق: محمد بهجت البيطار. (دمشق: المجمع العلمي العربي).
٨. أبو إسحاق النيسابوري، محمد بن أحمد. "الكشف والبيان". تحقيق: أبي محمد بن عاشور. (بيروت، لبنان، دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م).
٩. ابن الأنباري، عبد الرحمن بن محمد. "الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين". تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. (دار الطلائع للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥م).
١٠. ابن إياز، "شرح التعريف بضروري التصريف". تحقيق الأستاذ الدكتور: هادي نهر، والأستاذ الدكتور: هلال ناجي. (الطبعة الأولى، الأردن: دار الفكر، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م).
١١. الإيجي، عضد الدين عبد الرحمن. "شرح مختصر المنهى الأصولي لابن الحاجب"، (ومعه حاشية السعد والجرجاني). تحقيق: محمد حسن إسماعيل. (دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م).

١٢. البجائي، محمد بن يحيى. "شرح لامية الأفعال". دراسة وتحقيق: عيسى العزري. وهي رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية، كلية الآداب واللغات، جامعة وهران، الجزائر، ٢٠٠٧م.
١٣. بحرق، محمد بن عمر. "فتح الأقفال وحل الإشكال بشرح لامية الأفعال". المشهور بالشرح الكبير، تحقيق: مصطفى النحاس. (كلية الآداب، جامعة الكويت، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م).
١٤. بروكلمان. "تاريخ الأدب العربي". نقله إلى العربية الدكتور: عبد الحليم النجار. (الطبعة الخامسة، القاهرة: دار المعارف).
١٥. البغوي، الحسين بن مسعود. "شرح السنة". تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ومحمد زهير الشاويش. (الطبعة الثانية، دمشق، بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م).
١٦. البيهقي، أحمد بن الحسين. "أحكام القرآن، للشافعي". كتب هوامشه: عبد الغني عبد الخالق. (الطبعة الثانية، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م).
١٧. تغري بردي، يوسف. "النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة". (مصر: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب).
١٨. الثماني، عمر بن ثابت. "شرح التصريف الملوكي". تحقيق الدكتور: إبراهيم البعيمي. (الطبعة الأولى، الرياض: مكتبة الرشد، ١٤١٩هـ).
١٩. الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن. "المفتاح في الصرف". تحقيق: علي توفيق الحمد. (الطبعة الأولى، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٧هـ).
٢٠. الجرجاني، عبد القاهر. "الجمل". تحقيق: علي حيدر. (دمشق، سوريا: مكتبة مجمع اللغة العربية، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م).
٢١. الجرجاني، علي بن محمد. "التعريفات". (الطبعة الأولى، بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م).
٢٢. جَسُوس، محمد قاسم. "شرح توحيد الرسالة". دراسة وتحقيق: إحسان النقوطي. (الطبعة الأولى، المغرب: منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، مطبعة النجاح الجديدة، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م).
٢٣. ابن جني، "الخصائص". تحقيق: محمد علي النجار. (بيروت: عالم الكتب، ١٣٧٦هـ).
٢٤. ابن جني، أبو الفتح عثمان. "المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإفصاح عنها". (وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م).
٢٥. ابن جني، أبو الفتح عثمان. "المنصف شرح التصريف للمازني". (الطبعة الأولى، دار إحياء التراث القديم، ١٣٧٣هـ-١٩٥٤م).

٢٦. ابن جني، أبو الفتح عثمان. "سر صناعة الإعراب". تحقيق: حسن هنداوي. (الطبعة الثانية، دار القلم، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م).
٢٧. الجواليقي، موهوب بن أحمد. "شرح أدب الكاتب لابن قتيبة". قدّم له: مصطفى صادق الرافعي. (بيروت: دار الكتاب العربي).
٢٨. الجوهرى، إسماعيل بن حماد. "الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية". (الطبعة الرابعة، بيروت: دار الملايين، ١٩٩٠م).
٢٩. ابن الحاجب، عثمان بن عمر. "الشافية في علم التصريف". تحقيق: حسن أحمد العثمان. (المكتبة المكية، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م).
٣٠. ابن حبان، محمد بن حبان. "صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان". تحقيق: شعيب الأرنؤوط. (الطبعة الثانية، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م).
٣١. الخطّاب الرُّعيني، محمد بن محمد. "مواهب الجليل في شرح مختصر خليل". تحقيق: زكريا عميرات، دار عالم الكتب، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م).
٣٢. أبو حفص الحنبلي، عمر بن علي. "اللباب في علوم الكتاب". تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض. (الطبعة الأولى، بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م).
٣٣. الحملاوي، أحمد. "شذا العرف في فن الصرف". تحقيق: نصر - الله عبد الرحمن. (الرياض: مكتبة الرشد).
٣٤. الحنفي، إسماعيل حقي مصطفى. "روح البيان". (بيروت: دار الفكر).
٣٥. ابن حنبل، أحمد. "مسند الإمام أحمد بن حنبل". تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون. (الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م).
٣٦. أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف. "ارتشاف الضرب من لسان العرب". تحقيق: رجب عثمان محمد. مراجعة: رمضان عبد التواب. (الطبعة الأولى، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م).
٣٧. الحموي، ياقوت بن عبد الله. "معجم البلدان". (الطبعة الثانية، بيروت: دار صادر، ١٩٩٥م).
٣٨. الخطيب البغدادي، أحمد بن علي. "الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع". تحقيق: محمود الطحان. (الرياض: مكتبة المعارف).
٣٩. الخطيب التبريزي، يحيى بن علي. "الوافي في العروض والقوافي". تحقيق الدكتور: فخر الدين قباوة. (الطبعة الرابعة، لبنان - بيروت: دار الفكر المعاصر، ودمشق - سورية: دار الفكر، ١٤٢٤هـ).
٤٠. ابن خلكان، خليل بن أليك. "وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان". تحقيق: إحسان عباس. (بيروت: دار صادر، ١٩٠٠م).

٤١. ابن داود، سليمان بن داود. "مسند أبي داود". تحقيق: محمد عبد المحسن التركي. (الطبعة الأولى، مصر: دار هجر، ١٤١٩هـ).
٤٢. أبو داود، سليمان بن الأشعث. "سنن أبي داود". تحقيق: محمد عوامة. (الطبعة الأولى، جدة: دار القبلة، ١٤١٩هـ).
٤٣. ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن. "الاشتقاق". تحقيق وشرح: عبد السلام هارون. (الطبعة الأولى، بيروت، لبنان: دار الجليل، ١٤١١هـ).
٤٤. ديكقوز، شمس الدين أحمد. "شرح مراح الأرواح". وبهامشه الفلاح في شرح المراح لابن كمال باشا. (الطبعة الثالثة، مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٧٩هـ - ١٩٥٩م).
٤٥. الرائقي، حمد بن محمد. "فتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال". تحقيق الدكتور: إبراهيم بن سليمان البعيمي. مجلة الجامعة الإسلامية، ١٤١٧هـ - ١٤١٨هـ.
٤٦. الرضي، محمد بن الحسن. "شرح الرضي على الكافية". تحقيق: يوسف حسن عمر. (الطبعة الثانية، بنغازي: منشورات جامعة قاز يونس، ١٩٩٦م).
٤٧. الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق. "اشتقاق أسماء الله تعالى". تحقيق: عبد الحسين المبارك. (الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).
٤٨. الزركلي، خير الدين بن محمود. "الأعلام". (الطبعة الخامسة عشر، دار العلم للملايين، ٢٠٠٢م).
٤٩. الزمخشري، محمود بن عمرو. "الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل". تحقيق الشيخ: عادل عبد الموجود، والشيخ: علي محمد معوض. (الطبعة الأولى، الرياض: مكتبة العبيكان، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م).
٥٠. ابن سودة، عبد السلام بن عبد القادر. "إنحاف المطالع بوفيات أعلام القرن الثالث عشر والرابع عشر". تحقيق: محمد حجي. (الطبعة الأولى، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤١٧هـ).
٥١. سيبويه، عثمان بن قنبر. "الكتاب". تحقيق: عبد السلام هارون. (الطبعة الثالثة، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٠٨هـ).
٥٢. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. "الدر المنثور في التفسير بالمأثور". (بيروت: دار الفكر).
٥٣. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. "نواهد الأبقار وشوارد الأفكار (حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي)". رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٥م.
٥٤. السيوطي، عبد الرحيم. "المعاني المجملة في إعراب البسملة". (المطبعة المحمدية، ١٣٢٢هـ).
٥٥. الشنقيطي، محمد بن محمد سالم. "لوامع الدرر في هتك أستار المختصر = شرح مختصر خليل". تحقيق: دار الرضوان. (الطبعة الأولى، ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م).

٥٦. ابن السيد البطليوسي، عبد الله بن محمد. "الاقتضاب في شرح أدب الكتاب". تحقيق: مصطفى السقا، وحامد عبد المجيد. (القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٩٦م).
٥٧. ابن سيده الأندلسي، "المحكم والمحيط الأعظم". تحقيق: عبد الحميد هندواوي. (الطبعة الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م).
٥٨. الطنطاوي، محمد. "تصريف الأسماء". (دار الظاهرية للنشر والتوزيع).
٥٩. العطار، حسن بن محمد. "حاشية العطار على جمع الجوامع للسيوطي". (بيروت: دار الكتب العلمية).
٦٠. أبو العباس البسيلي، أحمد بن محمد. "نكت وتنبهات في تفسير القرآن المجيد". تحقيق: محمد الطبراني. (الطبعة الأولى، المغرب: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م).
٦١. ابن عثيمين، محمد بن صالح. "تفسير الفاتحة والبقرة". (الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية: دار ابن الجوزي، ١٤٢٣هـ).
٦٢. ابن عصفور، علي بن مؤمن. "المتع الكبير في التصريف". تحقيق: فخر الدين قباوة. (الطبعة الأولى، مكتبة لبنان، ١٩٩٦م).
٦٣. ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن. "شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك". تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. (الطبعة الثانية، دمشق: دار الفكر، ١٩٨٥م).
٦٤. العكبري، عبد الله بن الحسين. "التيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين". تحقيق: عبد الرحمن العثيمين. (الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).
٦٥. العكبري، عبد الله بن الحسين. "اللباب في علل البناء والإعراب". تحقيق: غازي مختار طليحات. (الطبعة الأولى، دمشق: دار الفكر، ١٩٩٥م).
٦٦. ابن العماد، عبد الحي بن أحمد. "شذرات الذهب في أخبار من ذهب". تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، ومحمد الأرناؤوط. (دمشق: دار ابن كثير، ١٤٠٦هـ).
٦٧. ابن فارس، أحمد. "مقاييس اللغة". تحقيق: عبد السلام هارون. (دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٩٧م).
٦٨. الفيروز آبادي، محمد بن يعقوب. "القاموس المحيط". تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقوسي. (الطبعة الثامنة، بيروت، لبنان: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م).
٦٩. أبو القاسم الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق. "الإيضاح في علل النحو". تحقيق الدكتور: مازن المبارك. (الطبعة الخامسة، بيروت: دار النفائس، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).

٧٠. القرطبي، محمد بن أحمد. "الجامع لأحكام القرآن الكريم". تحقيق: عبدالله بن عبد المحسن التركي، ومحمد رضوان عرقوسي. (الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م).
٧١. ابن القطّاع، علي بن جعفر. "كتاب الأفعال". (الطبعة الأولى، بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٣م).
٧٢. ابن القيم الجوزية، محمد بن أبي بكر. "الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعتلة". تحقيق: علي محمد الدخيل الله. (الطبعة الأولى، الرياض: دار العاصمة، ١٤٠٨هـ).
٧٣. كحالة، عمر رضا. "معجم المؤلفين". (بيروت: مكتبة المثنى، ودار إحياء التراث العربي).
٧٤. الكفوي، أيوب بن موسى. "الكليات". تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري. (بيروت: مؤسسة الرسالة).
٧٥. ابن مالك، محمد بن عبد الله. "ألفية ابن مالك في النحو والتصريف، المسماة بالخلاصة في النحو". تحقيق: سليمان بن عبد العزيز العيوني.
٧٦. ابن مالك، محمد بن عبد الله. "تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد". تحقيق: محمد كامل بركات. (دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م).
٧٧. ابن مالك، محمد بن عبد الله. "شرح الكافية الشافية". تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي. (جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م).
٧٨. ابن مالك، محمد بن عبد الله. "شرح الكافية الشافية". تحقيق: علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود. (الطبعة الثالثة، بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤٤٣هـ - ٢٠٢١م).
٧٩. ابن مالك، محمد بن عبد الله. "لامية الأفعال". تحقيق الشيخ: عبد المحسن القاسم. (الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ).
٨٠. المبرد، محمد بن يزيد. "المقتضب". تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة. (بيروت: عالم الكتب).
٨١. مخلوف، محمد بن محمد. "شجرة النور الزكية في طبقات المالكية". تحقيق: عبد المجيد خيالي. (الطبعة الأولى، بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م).
٨٢. المرادي، حسن بن قاسم. "الجنى الداني في حروف المعاني". تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل. (الطبعة الأولى، بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م).
٨٣. المرعشي، محمد بن أبي بكر الشهير ساجق زاده. "ترتيب العلوم". تحقيق: محمد بن إسماعيل السيد أحمد. (الطبعة الأولى، بيروت: دار البشائر الإسلامية، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م).
٨٤. مسلم، مسلم بن الحجاج. "صحيح مسلم". تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. (بيروت: دار إحياء التراث العربي).
٨٥. المقرئ، الشيخ أحمد. "إضاءة الدُّجَّة في اعتقاد أهل السنة". (دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع).
٨٦. ابن منظور، محمد بن مكرم. "لسان العرب". (الطبعة الثالثة، بيروت: دار صادر، ١٤١٤هـ).

٨٧. الميداني، أحمد بن محمد. "نزهة الطرف في علم الصرف". تحقيق لجنة تحقيق التراث في دار الآفاق الجديدة. (الطبعة الأولى، بيروت: ١٤٠١هـ - ١٩٨١م).
٨٨. النحاس، أحمد بن محمد. "عمدة الكتاب". تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي. (الطبعة الأولى، دار ابن حزم، الجفان والجابي للطباعة، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م).
٨٩. نكري، عبد رب النبي بن عبد رب الرسول الأحمد. "جامع العلوم في اصطلاحات الفنون". عرب عباراته: حسن هاني فحص. (الطبعة الأولى، بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م).
٩٠. نويض، عادل. "معجم المفسرين من صدر الإسلام وحتى العصر الحاضر". (الطبعة الثالثة، بيروت، لبنان: مؤسسة نويض الثقافية، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م).
٩١. ابن هشام الأنصاري. "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب". تحقيق: محمود الخطيب. (الطبعة الأولى، الكويت: ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م).
٩٢. ابن هشام الأنصاري، "المباحث المرضية المتعلقة بمن الشرطة". تحقيق الدكتور: مازن المبارك. (الطبعة الأولى، دمشق، بيروت: دار ابن كثير، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م).
٩٣. ابن هشام الأنصاري، "حاشية السجاعي على شرح قطر الندى وبل الصدى". (الطبعة الأخيرة، مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ١٣٥٨هـ - ١٩٣٩م).
٩٤. ابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف. "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك". تحقيق: محيي الدين عبد الحميد. (صيدا بيروت، المكتبة العصرية، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م).
٩٥. الهروي، علي بن سلطان. "مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح". (الطبعة الأولى، بيروت: دار الفكر، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م).
٩٦. ابن يعيش، يعيش بن علي. "شرح المفصل للزنجشري". قدّم له الدكتور: إميل بديع يعقوب. (الطبعة الأولى، بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م).

Romanization of references

First: Manuscript References:

1. Al-Sūdānī, Aḥmad ibn Muḥammad ibn Aḥmad. "al-Futūḥ al-Qayyūmiyah fī sharḥ matn al-Ajrūmiyah " From the manuscripts of King Saud University, No. (7131) F1466/1.

Second: Printed References and Academic Theses:

2. Al-Akhfash, Sa'īd ibn ms'dh. "ma'ānī al-Qur'ān" Edited by Dr. Huda Mahmoud Qara'ah. (First Edition, Cairo: Maktaba al-Khanji, 1411 AH - 1990 AD).

3. Al-Azharī, Khālīd ibn 'Abd Allāh. "al-Taṣrīḥ bmqdmwn al-Tawdīḥ" Edited by Muhammad Basil Ayoun al-Sud. (First Edition, Beirut, Lebanon: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Publications of Muhammad Ali Baydoun, 1421 AH - 2000 AD).

4. Al-Astarābādī, Raḍī al-Dīn. "sharḥ al-shāfiyah," edited by Muhammad Nur al-Hasan and others, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, 1395 AH - 1975 CE.

5. Al'strābādhy, Ḥasan ibn Muḥammad. "sharḥ Shāfiyah Ibn al-Ḥājib". ibn Sharaf Shāh al-Ḥusaynī. Edited by Abd al-Maqsud Muhammad. (First edition, Maktaba al-Thaqafa al-Diniyyah, 1425 AH - 2004 CE).

6. Al-Ushmūnī, 'Alī ibn Muḥammad. "sharḥ al-Ushmūnī 'alā Alfīyat Ibn Mālik" Edited by Muhammad Muhyi al-Dīn Abd al-Hamid. (First edition, Beirut, Lebanon: Dar al-Kitab al-Arabi, 1375 AH - 1955 CE).

7. Ibn al-Anbārī, 'Abd al-Raḥmān ibn Muḥammad. "Asrār al-'Arabīyah" Edited by Muhammad Bahjat al-Baytar. (Damascus: Arab Scientific Academy).

8. Abū Ishāq al-Nīsābūrī, Muḥammad ibn Aḥmad. "al-kashf wa-al-bayān" Edited by Abu Muhammad ibn Ashur. (Beirut, Lebanon, Dar Ihya' al-Turath al-Arabi, 1422 AH) 2002).

9. Ibn al-Anbārī, 'Abd al-Raḥmān ibn Muḥammad. "al-Inṣāf fī masā'il al-khilāf bayna al-naḥwīyīn : al-Baṣṭīyīn wa-al-Kūfīyīn." Edited by Muhammad Muhyi al-Din Abd al-Hamid. (Dar al-Tala'i' for Publishing and Distribution, 2005).

10. Ibn Iyyāz, "sharḥ al-ta'rīf bi-ḍarūrī al-taṣrīf." Edited by Professor Hadi Nahr and Professor Hilal Naji. (First edition, Jordan: Dar al-Fikr, 1422 AH - 2002 AD).

11. Al-Ījī, 'Aḍud al-Dīn 'Abd al-Raḥmān. "sharḥ Mukhtaṣar al-mnḥā al-uṣūlī li-Ibn al-Ḥājib", (wa-ma'ahu Ḥāshiyat al-Sa'd wa-al-Jurjānī). Edited by Muhammad Hasan Ismail. (Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon, First Edition 1424 AH - 2004 AD).

12. Albajā'y, Muḥammad ibn Yaḥyá. "sharḥ Lāmīyat al-af'āl" Study and Editing by Issa al-Azri. A thesis submitted for a Master's degree in Arabic Language, Faculty of Arts and Languages, University of Oran, Algeria, 2007.

13. Baḥraq, Muḥammad ibn 'Umar. "Fath al-aqfāl wa-ḥall al-ishkāl bi-sharḥ Lāmīyat al-af'āl". al-mashhūr bi-al-sharḥ al-kabīr, edited by Mustafa al-Nahas. (Faculty of Arts, Kuwait University, 1414 AH - 1993 CE).

14. Brūkilmān. "Tārīkh al-adab al-‘Arabī". naqalahu ilā al-‘Arabīyah al-Duktūr : ‘Abd al-Ḥalīm al-Najjār. (Fifth Edition, Cairo: Dar al-Ma‘arif).
15. Al-Baghawī, al-Ḥusayn ibn Mas‘ūd. "sharḥ alssunh". Edited by Shu'ayb al-Arna'ut and Muhammad Zuhair al-Shawish. (Second Edition, Damascus, Beirut: Islamic Office, 1403 AH - 1983 CE).
16. Al-Bayhaqī, Aḥmad ibn al-Ḥusayn. "Aḥkām al-Qur‘ān, Ilshāf’y. Annotated by Abdul Ghani Abdul Khaliq. (Second Edition, Cairo: Maktabat al-Khanji, 1414 AH - 1994 CE).
17. Tghry Bardī, Yūsuf. "al-nujūm al-Zāhirah fī mulūk Miṣr wa-al-Qāhirah" (Egypt: Ministry of Culture and National Guidance, Dar Al-Kutub).
18. Al-Thamānīnī, ‘Umar ibn Thābit. "sharḥ al-taṣrīf al-mulūkī." Edited by Dr. Ibrahim Al-Baimi. (First edition, Riyadh: Maktabat Al-Rushd, 1419 AH).
19. Al-Jurjānī, ‘Abd al-Qāhir ibn ‘Abd al-Raḥmān. "al-Miftāḥ fī al-ṣarf". Edited by Ali Tawfiq Al-Hamad. (First edition, Beirut: Dar Al-Risala, 1407 AH).
20. Al-Jurjānī, ‘Abd al-Qāhir. "al-juml" Edited by Ali Haidar. (Damascus, Syria: Library of the Arabic Language Academy, 1392 AH - 1972 AD).
21. Al-Jurjānī, ‘Alī ibn Muḥammad. "alt’ryfāt." (First edition, Beirut, Lebanon: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, 1403 AH - 1983 AD).
22. Jassūs, Muḥammad Qāsim. "sharḥ Tawḥīd al-Risālah" Study and investigation: Ihsan al-Naqouti. (First edition, Morocco: Publications of the Ministry of Endowments and Islamic Affairs, Al-Najah New Press, 1429 AH - 2008 CE).
23. Ibn Jinnī, "al-Khaṣā’iṣ" Edited by Muhammad Ali al-Najjar. (Beirut: Alam al-Kutub, 1376 AH).
24. Ibn Jinnī, Abū al-Faṭḥ ‘Uthmān. "al-Muḥtasib fī Tabyīn Wujūh shawādh dh al-qirā’āt wāl’fṣāḥ ‘anhā". (Ministry of Endowments, Supreme Council for Islamic Affairs, 1420 AH - 1999 CE).
25. Ibn Jinnī, Abū al-Faṭḥ ‘Uthmān. "al-Munṣif sharḥ al-taṣrīf lil-māzinī." (First edition, Dar Ihya' al-Turath al-Qadim, 1373 AH - 1995 CE).
26. Ibn Jinnī, Abū al-Faṭḥ ‘Uthmān. "Sirr ṣinā’at al-i’rāb." Edited by: Hassan Handawī. (Second Edition, Dar al-Qalam, 1413 AH - 1993 CE).
27. Al-Jawālīqī, Mawḥūb ibn Aḥmad. "sharḥ adab al-Kātib li-Ibn Qutaybah." Introduced by: Mustafa Sadiq al-Rafi'i. (Beirut: Dar al-Kitab al-Arabi).
28. Al-Jawharī, Ismā’īl ibn Ḥammād. "al-ṣiḥāḥ, Tāj al-lughah wa-ṣiḥāḥ al-‘Arabīyah." (Fourth Edition, Beirut: Dar al-Malāyin, 1990 CE).
29. Ibn al-Ḥāḥib, ‘Uthmān ibn ‘Umar. "al-shāfiyah fī ‘ilm al-taṣrīf." Edited by: Hassan Ahmad al-Uthman. (Maktaba al-Maktaba al-Maktaba al-Maktaba, 1415 AH - 1995 CE).
30. Ibn Ḥibbān, Muḥammad ibn Ḥibbān. "Ṣaḥīḥ Ibn Ḥibbān bi-tartīb Ibn Balabān." Edited by: Shu'ayb al-Arna'ut. (Second edition, Beirut: Al-Risala Foundation, 1414 AH - 1993 CE).

31. Alḥṭṭāb alrru'yny, Muḥammad ibn Muḥammad. "Mawāhib al-Jalīl fī sharḥ Mukhtaṣar Khalīl." Edited by Zakariyya Umayrat, Dar Alam al-Kutub, 1423 AH - 2003 CE.
32. Abū Ḥafṣ al-Ḥanbalī, 'Umar ibn 'Alī. "al-Lubāb fī 'ulūm al-Kitāb" Edited by Adel Ahmad 'Abd al-Mawjūd and Ali Muhammad Mu'awwad. (First edition, Beirut, Lebanon: Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah, 1419 AH - 1998 CE).
33. Al-Ḥamalāwī, Aḥmad. "Shadhā al-'urf fī Fann al-ṣarf". Edited by Nasrallah 'Abd al-Rahman. (Riyadh: Maktaba al-Rushd).
34. Al-Ḥanafī, Ismā'īl Ḥaqqī Muṣṭafā. "Rūḥ al-Bayān" (Beirut: Dar al-Fikr).
35. Ibn Ḥanbal, Aḥmad. "Musnad al-Imām Aḥmad ibn Ḥanbal" Edited by Shu'ayb al-Arna'ūt and others. (Second Edition, Al-Risala Foundation, 1420 AH - 1999 CE).
36. Abū Ḥayyān al-Andalusī, Muḥammad ibn Yūsuf. "Irtishāf al-ḍarb min Lisān al-'Arab" Edited by Rajab Uthman Muhammad. Reviewed by Ramadan Abd al-Tawab. (First Edition, Cairo: Maktaba al-Khanji, 1418 AH - 1998 CE).
37. Al-Ḥamawī, Yāqūt ibn 'Abd Allāh. "Mu'jam al-buldān" (Second Edition, Beirut: Dar Sadir, 1995 CE).
38. Al-Khaṭīb al-Baghdādī, Aḥmad ibn 'Alī. "al-Jāmi' li-akhlāq al-Rāwī wa-ādāb al-sāmi'" Edited by Mahmoud al-Tahhan. (Riyadh: Maktaba al-Ma'arif).
39. Al-Khaṭīb al-Tabrīzī, Yaḥyá ibn 'Alī. "al-Wāfi fī al-'arūd wa-al-qawāfi'" Edited by Dr. Fakhr al-Din Qabawah. (Fourth Edition, Lebanon - Beirut: Dar al-Fikr al-Mu'asir, and Damascus - Syria: Dar al-Fikr, 1424 AH).
40. Ibn Khallikān, Khalīl ibn Ayybak. "wafayāt al-a'yān w'nab' abnā' al-Zamān." Edited by: Ihsan Abbas. (Beirut: Dar Sadir, 1900).
41. Ibn Dāwūd, Sulaymān ibn Dāwūd. "Musnad Abī Dāwūd" Edited by Muhammad Abd al-Muhsin al-Turki. (First edition, Egypt: Dar al-Hijr, 1419 AH).
42. Abū Dāwūd, Sulaymān ibn al-Ash'ath. "Sunan Abī Dāwūd" Edited by Muhammad Awwamah. (First edition, Jeddah: Dar al-Qibla, 1419 AH).
43. Ibn Durayd, Abū Bakr Muḥammad ibn al-Ḥasan. "al-ishtiqaq" Edited and explained by Abd al-Salam Harun. (First edition, Beirut, Lebanon: Dar al-Jeel, 1411 AH).
44. Dyknq wz, Shams al-Dīn Aḥmad. "sharḥ Marāḥ al-arwāḥ". And in its margin, "Al-Falah fī Sharḥ al-Marāḥ" by Ibn Kamal Pasha. (Third edition, Egypt: Mustafā al-Babi al-Halabi Press, 1379 AH - 1959 AD).
45. Alrā'qy, Ḥamad ibn Muḥammad. "Fath al-Muta'al 'alā al-qaṣīdah almsmmāh blāmyh al-af'al" Edited by Dr. Ibrahim bin Suleiman Al-Ba'imi. Islamic University Magazine, 1417-1418 AH.
46. Al-Raḍī, Muḥammad ibn al-Ḥasan. "sharḥ al-Raḍī 'alā al-Kāfiyah" Edited by Yusuf Hassan Omar. (Second Edition, Benghazi: Qasr Yunus University Publications, 1996).

47. Al-Zajjājī, 'Abd al-Raḥmān ibn Ishāq. "Ishtiqaq Asmā' Allāh ta'ālā" Edited by Abd al-Hussein al-Mubarak. (Second Edition, Al-Risalah Foundation, 1406 AH - 1986 AD).

48. Al-Ziriklī, Khayr al-Dīn ibn Maḥmūd. "al-A'lām" (Fifteenth Edition, Dar Al-Ilm Lil-Malayin, 2002).

49. Al-Zamakhsharī, Maḥmūd ibn 'Amr. "al-Kashshāf 'an ḥaqā'iq ghawāmiḍ al-tanzīl wa-'uyūn al-aqāwīl fī Wujūh al-ta'wīl" Edited by Sheikh Adel Abdul Mawjoud and Sheikh Ali Muhammad Mu'awwad. (First edition, Riyadh: Al-Ubaikan Library, 1418 AH - 1998 CE).

50. Ibn Sūdah, 'Abd al-Salām ibn 'Abd al-Qādir. "Ithāf al-Maṭālī' bi-wafayāt A'lām al-qarn al-thālith 'shr wa-al-rābi' 'ashar" Edited by Muhammad Hajji. (First edition, Beirut: Dar al-Gharb al-Islami, 1417 AH).

51. Sībawayh, 'Uthmān ibn Qanbar. "al-Kitāb" Edited by Abd al-Salam Harun. (Third edition, Cairo: Maktaba al-Khanji, 1408 AH).

52. Al-Suyūṭī, 'Abd al-Raḥmān ibn Abī Bakr. "al-Durr al-manthūr fī al-tafsīr bi-al-ma'thūr" (Beirut: Dar al-Fikr).

53. Al-Suyūṭī, 'Abd al-Raḥmān ibn Abī Bakr. "nwāhd al'bkār wa-shawārid al-afkār (Ḥāshiyat al-Suyūṭī 'alā tafsīr al-Bayḍāwī)" PhD dissertation, Umm al-Qura University, Makkah al-Mukarramah, 1424 AH - 2005 CE.

54. Al-Suyūṭī, 'Abd al-Raḥīm. "al-ma'ānī al-mjmlh fī i'rāb al-Basmalah" (Al-Muhammadiyah Press, 1322 AH).

55. Al-Shinqīṭī, Muḥammad ibn Muḥammad Sālim. "Lawāmi' al-Durar fī hatk astār al-Mukhtaṣar = sharḥ Mukhtaṣar Khalīl" Edited by Dar al-Ridwan. (First Edition, 1436 AH - 2015 CE).

56. Ibn al-Sayyid al-Baṭalyawsī, 'Abd Allāh ibn Muḥammad. "al-Iqtidāb fī sharḥ adab alkuttāb" Edited by Mustafa al-Saqa and Hamed Abd al-Majid. (Cairo: Dar al-Kutub al-Misriyyah Press, 1996 CE).

57. Ibn Sayyidat al-Andalusī, 'al-Muḥkam wa-al-Muḥīṭ al-A'zam" Edited by Abd al-Hamid Handawi. (First Edition, Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, 1421 AH - 2000 CE).

58. Al-Ṭanṭāwī, Muḥammad. "taṣrīf al-asmā'" (Dar Al-Zahiriyyah for Publishing and Distribution).

59. Al-'Aṭṭār, Ḥasan ibn Muḥammad. "Ḥāshiyat al-'Aṭṭār 'alā jam' al-jawāmi' lil-Suyūṭī." (Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah).

60. Abū al-'Abbās al-Basīlī, Aḥmad ibn Muḥammad. "Nukat wa-tanbīhāt fī tafsīr al-Qur'ān al-Majīd" Edited by Muhammad Al-Tabarani. (First edition, Morocco: Ministry of Endowments and Islamic Affairs, Casablanca: Al-Najah New Press, 1429 AH - 2008 CE).

61. Ibn 'Uthaymīn, Muḥammad ibn Ṣāliḥ. "tafsīr al-Fātiḥah wālbqrh" (First edition, Kingdom of Saudi Arabia: Dar Ibn Al-Jawzi, 1423 AH).

62. Ibn 'Uṣfūr, 'Alī ibn Mu'min. "al-mumti' al-kabīr fī al-taṣrīf." Edited by Fakhr Al-Din Qabawa. (First edition, Lebanon Library, 1996 CE).

63. Ibn 'Aqīl, 'Abd Allāh ibn 'Abd al-Raḥmān. "sharḥ Ibn 'Aqīl 'alā Alfīyat Ibn Mālik" Edited by: Muhammad Muḥyi al-Dīn Abd al-Hamid. (Second edition, Damascus: Dar al-Fikr, 1985).

64. Al-'Ukbarī, 'Abd Allāh ibn al-Ḥusayn. "al-Tabyīn 'an madhāhib al-naḥwīyīn al-Baṣrīyīn wa-al-Kūfīyīn" Edited by: Abd al-Rahman al-Uthaymeen. (First edition, Dar al-Gharb al-Islami, 1406 AH - 1986 CE).

65. Al-'Ukbarī, 'Abd Allāh ibn al-Ḥusayn. "al-Lubāb fī 'Ilal al-binā' wa-al-ī'rāb." Edited by: Ghazi Mukhtar Tulaymat. (First edition, Damascus: Dar al-Fikr, 1995 CE).

66. Ibn al-'Imād, 'Abd al-Ḥayy ibn Aḥmad. "Shadharāt al-dhahab fī Akhbār min dhahab" Edited by: Abd al-Qadir al-Arna'ut and Muhammad al-Arna'ut. (Damascus: Dar Ibn Kathir, 1406 AH).

67. Ibn Fāris, Aḥmad. "Maqāyīs al-lughah" Edited by: Abd al-Salam Harun. (Dar al-Fikr, 1399 AH - 1997 CE).

68. Al-Fayrūz Ābādī, Muḥammad ibn Ya'qūb. "al-Qāmūs al-muḥīṭ" Edited by the Heritage Verification Office at Al-Risala Foundation, under the supervision of Muhammad Na'im al-Arquṣi. (Eighth Edition, Beirut, Lebanon: Al-Risala Foundation, 1426 AH - 2005 CE).

69. Abū al-Qāsim alzjājy, 'Abd al-Raḥmān ibn Ishāq. "al-Idāḥ fī 'Ilal al-naḥw" Edited by Dr. Mazen al-Mubarak. (Fifth Edition, Beirut: Dar al-Nafa'is, 1406 AH - 1986 CE).

70. Al-Qurtubī, Muḥammad ibn Aḥmad. "al-Jāmi' li-aḥkām al-Qur'ān al-Karīm" Edited by Abdullah ibn Abd al-Muhsin al-Turki and Muhammad Radwan al-Arquṣi. (First Edition, Al-Risala Foundation, 1427 AH - 2006 CE).

71. Ibn alqṭāā, 'Alī ibn Ja'far. "Kitāb al-af'āl" (First Edition, Beirut: Alam al-Kutub, 1983 CE).

72. Ibn al-Qayyim al-Jawzīyah, Muḥammad ibn Abī Bakr. "al-Ṣawā'iq al-mursalāh fī al-radd 'alā al-Jahmīyah wa-al-Mu'aṭṭilah" Edited by Ali Muhammad al-Dakhil Allah. (First edition, Riyadh: Dar al-Asima, 1408 AH).

73. Kaḥḥālāh, 'Umar Riḍā. "Mu'jam al-mu'allifīn" (Beirut: Maktaba al-Muthanna and Dar Ihya' al-Turath al-Arabi).

74. Al-Kaffawī, Ayyūb ibn Mūsā. "al-Kullīyāt" Edited by Adnan Darwish and Muhammad al-Masri. (Beirut: Dar al-Risalah Foundation).

75. Ibn Mālik, Muḥammad ibn 'Abd Allāh. "Alfīyat Ibn Mālik fī al-naḥw wa-al-taṣrīf, almsmmāh bāklhlāsh fī al-naḥw" Edited by Sulayman ibn Abd al-Aziz al-Ayuni.

76. Ibn Mālik, Muḥammad ibn 'Abd Allāh. "Tas'hīl al-Fawā'id wa-takmīl al-maqāshid" Edited by Muhammad Kamil Barakat. (Dar al-Kitab al-Arabi for Printing and Publishing, 1387 AH/1967 CE).

77. Ibn Mālik, Muḥammad ibn 'Abd Allāh. "sharḥ al-Kāfiyah al-shāfiyah" Investigation: Abdel Moneim Ahmed Haridi. (Umm Al-Qura University, first edition, 1402 AH - 1982 AD).

78. Ibn Mālik, Muḥammad ibn 'Abd Allāh. "sharḥ al-Kāfiyah al-shāfiyah" Edited by: Ali Muhammad Mu'awwad and Adel Ahmad Abd al-Mawjud. (Third edition, Beirut, Lebanon: Dar al-Kutub al-Ilmiyya, 1443 AH - 2021 AD).

79. Ibn Mālik, Muḥammad ibn 'Abd Allāh. "Lāmīyat al-af'āl" Edited by: Sheikh Abd al-Muhsin al-Qasim. (First edition, 1422 AH).

80. Al-Mibrad, Muḥammad ibn Yazīd. "al-Muqtaḍab" Edited by: Muhammad Abd al-Khaliq Udaymah. (Beirut: Alam al-Kutub).

81. Makhḷūf, Muḥammad ibn Muḥammad. "Shajarat al-Nūr al-zakīyah fī Ṭabaqāt al-Mālikīyah" Edited by: Abd al-Majid Khayali. (First edition, Beirut, Lebanon: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, 1424 AH - 2003 CE).

82. Al-Murādī, Ḥasan ibn Qāsim. "al-Janā al-Dānī fī ḥurūf al-ma'ānī" Edited by: Fakhr al-Din Qabawa and Muhammad Nadim Fadil. (First edition, Beirut, Lebanon: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, 1413 AH - 1992 CE).

83. Al-Mar'ashī, Muḥammad ibn Abī Bakr al-shahīr sājqly Zādah. "tartīb al-'Ulūm" Edited by: Muhammad ibn Ismail al-Sayyid Ahmad. (First edition, Beirut: Dar al-Basha'ir al-Islamiyyah, 1408 AH - 1988 CE).

84. Muslim, Muslim ibn al-Ḥajjāj. "Ṣaḥīḥ Muslim" Edited by: Muhammad Fu'ad Abd al-Baqi. (Beirut: Dar Ihya' al-Turath al-Arabi).

85. Al-Muqrī, al-Shaykh Aḥmad. "Idā'ah alddujunh fī i'tiqād ahl al-Sunnah" (Dar Al-Fikr for Printing, Publishing, and Distribution).

86. Ibn manzūr, Muḥammad ibn Mukarram. "Lisān al-'Arab" (Third Edition, Beirut: Dar Sadir, 1414 AH).

87. Al-Maydānī, Aḥmad ibn Muḥammad. "Nuzhat al-ṭarf fī 'ilm al-ṣarf " Edited by the Heritage Editing Committee at Dar Al-Afaq Al-Jadida. (First Edition, Beirut: 1401 AH - 1981 AD).

88. Al-Naḥḥās, Aḥmad ibn Muḥammad. "Umdat al-Kitāb" Edited by Bassam Abdul-Wahhab Al-Jabi. (First Edition, Dar Ibn Hazm, Al-Jifan and Al-Jabi for Printing, 1425 AH - 2004 AD).

89. Nkry, 'Abd Rabb al-Nabī ibn 'Abd Rabb al-Rasūl al-Aḥmad. "Jāmi' al-'Ulūm fī iṣṭilāḥāt al-Funūn" Translated by Hassan Hani Fahs. (First Edition, Beirut, Lebanon: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, 1421 AH - 2000 AD).

90. Nuwayḥid, 'Ādil. "Mu'jam al-mufasssīrīn min Ṣadr al-Islām wa-ḥattā al-'aṣr al-ḥāḍir" (Third Edition, Beirut, Lebanon: Noueihed Cultural Foundation, 1409 AH - 1988 CE).

91. Ibn Hishām al-Anṣārī. "Mughnī al-labīb 'an kutub al-a'ārīb." Edited by Mahmoud al-Khatib. (First Edition, Kuwait: 1421 AH - 2000 CE).

92. Ibn Hishām al-Anṣārī, "al-mabāḥith al-marḍīyah al-muta'alliqah bi-man al-sharṭīyah" Edited by Dr. Mazen al-Mubarak. (First Edition, Damascus, Beirut: Dar Ibn Kathir, 1408 AH - 1987 CE).

93. Ibn Hishām al-Anṣārī, "Ḥāshiyat al-Sujā'ī 'alā sharḥ Qaṭar al-nadā wa-ball al-Ṣadā " (Last Edition, Egypt: Mustafa al-Babli al-Halabi and Sons Press, 1358 AH - 1939 CE).

94. Ibn Hishām al-Anṣārī, 'Abd Allāh ibn Yūsuf. "Awḍaḥ al-masālik ilā Alfīyat Ibn Mālik" Edited by: Muhyi al-Din Abdul Hamid. (Sidon, Beirut, Modern Library, 1418 AH - 1998 CE).

95. Al-Harawī, 'Alī ibn Sulṭān. "Mirqāt al-mafātīḥ sharḥ Mishkāt al-Maṣābīḥ" (First edition, Beirut: Dar al-Fikr, 1422 AH - 2002 CE).

96. Ibn Ya'īsh, Ya'īsh ibn 'Alī. "sharḥ al-Mufaṣṣal lil-Zamakhsharī" Introduction by: Dr. Emile Badi' Ya'qub. (First edition, Beirut, Lebanon: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, 1422 AH - 2001 CE).